

جامعة الجليلي لياس بسيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد مالي

العلاقة بين النمو و سعر الصرف - حالة الدول النامية -

تحت إشراف :
أ.د لبيق محمد بشير

من إعداد :
عامري رضوان

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

رئيسا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د داني كبير معاشو
مشرفا و مقررا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ التعليم العالي	أ.د لبيق محمد بشير
مناقشا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د صوار يوسف
مناقشا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر قسم أ	د. مختاري فيصل
مناقشا	المركز الجامعي عين تموشنت	أستاذ محاضر قسم أ	د. جديدين لحسن

السنة الجامعية : 2017/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

الحمد لله وحده و الصلاة على سيدنا محمد و على آله و صحبه و سلم

أتقدم بالشكر إلى كل ما ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

خاصة الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بنصائحه الأستاذ لبيق محمد بشير

و كذا الأخ و الزميل الأستاذ رديف مصطفى

إلى كل الأساتذة الذين درسوني

رضوان

الإهداء

إلى روح شيخي سيدي مصطفى بن تكوك

إلى سيدي محمد الحسن حفظه الله و نصره

إلى لالة حنيفة و لالة جميلة و لالة سكينه

إلى روح سي خليفة و سي محمد بخدية

إلى جميع حملة القرآن الكريم

إلى الوالدين الكريمين

إلى كل الأخوات

رضوان

ملخص الدراسة :

تناولت هذه الرسالة موضوع "العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي"، وذلك بهدف معرفة مختلف الروابط التي تحكم تغيرات سعر الصرف وكذا أهم مكونات النمو الاقتصادي التي يمكن ان تتأثر بسعر الصرف ومدى تأثيره هو عليها. حيث تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، عاجلنا من خلالها: كل الجوانب المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والنمو ومختلف نظريات التجارة الدولية، وكذا مختلف نظريات سعر الصرف وكذا أهم العوامل المتحكم فيه. وقد توصلنا في الدراسة إلى أن ليس هناك علاقة واضحة في بداية الامر خاصة بالنسبة للدول التي تبني نموذجاً اقتصادي خاص بها ولكن مع مرور الوقت يمكن أن يصبح سعر الصرف متغير مساعد ومفسر ولو نسبياً على عملية النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الصادرات أو تقليص فاتورة الواردات، وقد اسقطنا هذه العلاقة على الصين وماليزيا باعتبارهما دولتان ناميان لهما تجربة مع بناء نموذج اقتصادي يعمل على تحقيق النمو وكذا تجربة مع الأسواق المالية وكذا سياسة نقدية خاصة بهما.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، سعر الصرف، الأزمة المالية، العلة الهولندية، سعر الصرف التصديري، سعر الصرف الاستيرادي، مخفض الانتاج، الرقم القياسي للاستهلاك.

Abstract:

This thesis addressed as a subject "*the relationship between the exchange rate and economic growth*", in order to learn about different causes the various links that exchange rate changes and control as well as the most important components of economic growth that can be affected by exchange rate, Where research is divided into three chapters, in which we addressed: All linked to economic development and growth, and the various aspects of international trade theories, and as well as the various theories of the exchange rate and as well as the most important factors controlled.

We have found in the study that there is no clear relationship at the beginning of a private matter for the States, which is building its own economic model But with the passage of time can become a variable exchange rate assistant and interpreter, and if relatively process of economic growth by stimulating exports or reduce the import bill, And may we dropped this relationship to China and Malaysia as the two countries are both developing the experience with the construction of an economic model that works to achieve growth and as well as experience with financial markets and as well as their own monetary policy.

Key words: Economic growth, exchange rate, financial crisis, the Dutch disease, rate of exchange export, import exchange rate, reduced output, the index for consumption.

مقدمة عامة:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتغير الخريطة السياسية للعالم وظهور دول جديدة سيطرت على الساحة السياسية والاقتصادية بقيادة الولايات المتحدة واستحوادها على حوالي 80 بالمئة من الاحتياطي العالمي من الذهب كان لابد من تجسيد هذه القوة على الأرض وفرض منظومتها الاقتصادية التي تخدم مصالحها فكان بداية الأمر بمؤتمر بروتون وودز سنة 1944 الذي كان بمثابة التطبيق العملي لبداية مرحلة جديدة ومؤشر لانطلاق نظام دولي جديد، لكن مع بداية الدول المنتصرة في الاتفاق على صياغة هذا النظام عرفت الخريطة السياسة تغيرا هي بدورها بحيث عرفت موجة التحرر التي سادت العالم ظهور دول جديدة حديثة الاستقلال وقليلة الخبرة في تسيير شؤونها الاقتصادية والسياسية خاصة إدارة مواردها و كذا تحقيق متطلبات شعوبها، وأمام نقص الخبرة فإن أغلب هذه الدول لجأت إلى الانفتاح التجاري والاحتكاك بالدول الغنية والمتطورة من أجل الاستفادة من خبرتها وكذا من أجل تغطية العجز في متطلباتها وكان أهم تحدي لها هو تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد برزت إلى الوجود منظمات عالمية تهتم بهذا الموضوع على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي واتفاقية التجارة الحرة، وهو ما أصبح فيما بعد باسم المنظمة العالمية للتجارة. كل هذه الهيئات - كل حسب اختصاصه- أصبحت تقدم أهم الارشادات وتبين أهم الأدوات الفعالة لتحقيق هذه الأهداف.

فنجد أن البنك العالمي اعتبر أن الادخار والقروض هي أهم وسيلة لذلك، بينما ركزت **GATT** على اعتبار الانفتاح التجاري هو عامل مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أن صندوق النقدي الدولي بدوره لم يتأخر عن إعطاء رأيه في موضوع التنمية، واعتبر أن السياسات الاقتصادية نقدية ومالية لها دور كبير في تحقيق التنمية. ولعل تجربة صندوق النقد الدولي خاصة مع الدول النامية كان لها صدى كبير منذ عرفت هذه البلدان استقلالها، وبدأت في دفع عجلة التنمية خصوصا عند مرور الاقتصاد العالمي والدول الغنية بأزمات، فصندوق

النقد الدولي يعتبر أن السياسة النقدية وخاصة سياسة سعر الصرف لها دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال أدوات السياسة النقدية مثل تخفيض العملة والتحكم في الكتلة النقدية.

ولكن بعد مرور عدة سنوات على علاقة الدول النامية بإصلاحات صندوق النقد الدولي آن الأوان لتقييم هذه التجربة وإبراز أهم إيجابيات وسلبياتها بحيث في دراسة لـ "ميشيل تشوسودوفيسكي" في كتابه "عولمة الفقر" قال إن أكثر من 100 دولة نامية كانت تعاني من أزمات مالية و نقدية اقترح عليها صندوق النقد الدولي نفس وصفة الإصلاح و لكن لم تخرج من الأزمة ولا دولة بل بالعكس أغلب هذه الدول فقدت فاعلية سياستها النقدية وبالتالي ضيقت استقلالية بنوكها المركزية وبالتالي لم تعد تدير كتلتها النقدية ولا تتحكم في سياسة سعر صرفها فرغم أن الصندوق النقد الدولي انطلق من أن سياسة سعر الصرف كسبب مباشر في عدم رفع معدلات النمو وكذا المبالغة في تقييم العملة اعتبره من معوقات الانطلاق الاقتصادي إلا أن هذه الإصلاحات ورغم التزام هذه الدول النامية بالتطبيق الصارم لها إلا أنه وباعتراف صندوق النقد الدولي فإن هذه الدول فشلت في تحقيق نمو اقتصادي و هذا ما يقودنا لإعادة البحث عن العلاقة بين سياسة سعر الصرف وكذا النمو الاقتصادي، وهو ما سنحاول معرفته من خلال إشكالية هذا البحث المتواضع:

الإشكالية الرئيسية:

ما هي العلاقة بين سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي في ظل التجربة الطويلة للبلدان النامية مع الهيئات المالية الدولية في إطار الإصلاحات الخارجية وكذا البرامج والخطط التنموية المحلية؟

قبل البدء في الإجابة على هذه الإشكالية لا بد وأنها تحتاج إلى تحليل؛ فالدول بصفة عامة غنية أو نامية تحتل التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة لديها، ولكن ما يميز التنمية الاقتصادية هو اختلاف الاستراتيجيات والسياسات المتبعة من أجل تحقيقها وهذا الاختلاف في راجع إلى اختلاف وتغير الظروف من دولة لأخرى. هذا

من جهة ومن جهة ثانية تطور العلاقات الاقتصادية بين الدول وتقاطع المصالح وارتفاع معدل المبادلات أدى إلى ظهور هذه السياسات الاقتصادية وهو ما يجعلنا نبحت أولا عن سؤال فرعي، عن بحث نظري لمفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

وكسؤال فرعي ثاني وهو نتيجة لما قلنا عنه مسبقا هو ظهور الهيئات المالية الدولية بحكمها في مختلف الأنشطة الاقتصادية وكذا الشركات المتعددة الجنسيات التي زادت من علاقة كل دولة بالعلم الخارجي، وهو ما يجعل هذه العلاقة يكون أساسها التبادل. هذا التبادل يتم عن طريق سياسة سعر الصرف، وبالتالي كان لزاما علينا معرفة مفهوم سياسة سعر الصرف ومختلف التغيرات الاقتصادية والوجهات التي تدخل ضمن شرح هذه السياسة. وكأسئلة فرعية أخرى يمكن تدعيم حل الإشكالية الرئيسية هي:

(1) ما مدى فعالية إرشادات صندوق النقد الدولي في تحقيق معدلات نمو من خلال علاقته بالدول

النامية؟

(2) ما مدى نجاح السلطة النقدية في إدارتها لسياسة سعر الصرف في رفع معدلات النمو والتحكم في

معدلات التضخم والحفاظ على مستوى معيشي للأفراد؟

فرضيات البحث:

على ضوء ما تقدم، ومن أجل تحقيق أهداف البحث يمكن اعتماد فرضيات تكون منطلقا للدراسة، يمكن

تلخيصها فيما يلي:

الفرضية الرئيسية:

يلعب سعر الصرف دورا كبيرا في رفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال قيمة العملة المناسبة

ومعدل التبادل بين الدول وباقي العالم.

الفرضيات الجزئية:

- 1) التنمية عملية شاملة ومعقدة وهي تتناول جميع الميادين ولعل السياسة النقدية لها دور كبير ومباشر في تحقيقها.
- 2) إن سياسة سعر الصرف كغيرها من السياسات نتائجه مرتبطة بالهيكل العام لاقتصاد الدولة وعلى مرونة القطاعات الاقتصادية مع تغيرات سعر الصرف.
- 3) إن سياسة سعر الصرف رغم جزئيتها من السياسة النقدية - التي هي عبارة عن جزء من السياسة الاقتصادية - آثارها محدودة في دفع معدلات النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الحوار الذي مازال قائما حول أهمية سياسة سعر الصرف للدول النامية وخاصة أن أغلبها يعتمد على سياسة سعر صرف ثنائية، كون أغلب الدراسات تشير إلى أن التقييم غير الحقيقي للعملة هو سبب عجز الدول عن اتباع سياسة اقتصادية ملائمة، كون أن قيمة العملة تعطي مؤشرات خاطئة، ويظهر هذا الأثر جليا خصوصا عند الأزمة، لذلك تبرز الأهمية الكبيرة للموضوع خاصة بسبب طبيعته القياسية وتعدد النماذج الرياضية التي حاولت تفسير العلاقة تفسيراً كمياً، لذلك فهو يتصدر اهتمامات الباحثين الاقتصاديين والخبراء الماليين خاصة في مجال المالية و التجارة الدولية.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا للموضوع لعدة عوامل نذكر منها:

- ❖ نمو الأسواق المالية وتداخل الاقتصاديات بين الدول والدور الذي أصبحت تلعبه البنوك المركزية من خلال السياسة النقدية وقيمة عملتها المحلية في تجسيد وتنفيذ هذه العلاقات الدولية.

❖ الاهتمام الذي أصبحت تعطيه الدول النامية لسياسة سعر الصرف خصوصا في ظل التجربتين الصينية والمليزية ومحاولة الدول النامية تتبع هذه التجربتين.

❖ تناسب هذا الموضوع مع تخصص الطالب والمتمثل في الاقتصاد المالي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات النمو والمؤشرات التنموية للاقتصاد ومن ثم إبراز حقيقة الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسة سعر الصرف كأداة للتأثير على التنمية الاقتصادية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى دراسة أثر أنواع سياسات سعر الصرف على الدول النامية ومن ثم محاولة الخروج بنتيجة تبين وتوضح شكل السياسة الملائمة لتجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بالدول النامية، وهذا قصد تكييفها معها ومعالجتها بخاصتها من الصدمات الخارجية.

مجال وحدود الدراسة:

تتمثل مجال حدود دراستنا في أهم الدراسات التجريبية التي تناولت علاقة سعر الصرف وأنظمتها بالنمو الاقتصادي خاصة؛

- دراسة فرانكل .

- معالجة العلة الهولندية حسب **Cordel** في النرويج و عملية تعقيم المداخل الخارجية .

- النموذج الاقتصادي للصين ومليزيا وكيفية بدايات التطبيق.

وأما في الأخير فنحاولنا معرفة العلاقة بين سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي لكل من الصين ومليزيا

خلال الفترة من 1960 إلى غاية 2014.

وقد ختمنا دراستنا بمحاولة اقتراح نموذج جديد يركز على اعتماد سعر المادة الأولية ضمن متغيرات اختيار

سعر الصرف التوازني للدول النامية.

منهج وأدوات الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي وذلك من خلال التطرق إلى الكتابات المعتمدة والنظريات المفسرة لنظام سعر الصرف وآثارها على النمو الاقتصادي كما اعتمدنا على مختلف الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت الموضوع ومقارنة النتائج؛ كما اعتمدنا على المنهج القياسي في الجانب التطبيقي لاختبار العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات التجريبية لاختبار علاقة سعر الصرف والنمو والاقتصادي كانت متعددة ومتغيرة شكلا ومضمونا، وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

◆ دراسة **Stockman و Baxtter** سنة 1989 لعينة مكونة من 49 بلد للمقارنة بين سلوك المتغيرات الاقتصادية (إنتاج، استهلاك، تجارة خارجية و أسعار صرف حقيقية) خلال الفترة الممتدة بين 1945 - 1986 و ثم تقسيم هذه الفترة من 1946 - 1973 و أيضا من 1973 - 1986 .
والنتيجة كانت أن الباحثان لم يجدا اختلافات منهجية في سلوك هذه المتغيرات الاقتصادية وفقا لنظام سعر الصرف.

◆ دراسة **WOOD و MILLS** سنة 1993 على المملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة بين 1955 - 1990 تشير إلى عدم وجود تأثير لنظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي وكانت نفس النتيجة بالنسبة لدراسة الاقتصادي **ROSE** خلال الفترة الممتدة من 1960 - 1992 على الاقتصاد الألماني.

◆ دراسة **GHOSH** و **AL** سنة 1995 بتحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية من بينها الإنتاج على عينة شملت تسع دول في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE** خلال الفترة 1975 - 1990 في ظل مختلف نظم أسعار الصرف وخلص الباحثان إلى أن نظام سعر الصرف ليس له تأثير معنوي على تقلبات المتغيرات الاقتصادية الكلية.

◆ دراسة **BRODA** سنة 2002 على عينة من البلدان تمثل حوالي 74 دولة نامية بين الفترة 1973 - 1996 وقد تناولت هذه الدراسة أثر الصدمات على معدلات التبادل وسعر الصرف الحقيقي وقد توصل إلى النتائج التالية:

بعد سنتين من الانخفاض بنسبة قدرها 10% لشروط التبادل قاد ذلك إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام **PIB** بنسبة 1.9% في دول تعتمد على أنظمة الربط الثابت مقابل انخفاض بنسبة 0.2% في الأنظمة العائمة.

ومن الدراسات التي تناولت كيفية تحديد أنظمة سعر الصرف التي تتماشى مع الاقتصاد نجد:

□ دراسة **HELLER** سنة 1978 الذي حلل محددات أنظمة سعر الصرف مع بيانات من منتصف السبعينات بعد التعويم الذي جاء بعد انهيار نظام "برووتن وودز".

□ دراسة **DREYER** سنة 1978 على حوالي 88 دولة نامية تناولت الانفتاح التجاري ودراسة **BOSCO** سنة 1987 وتناول فيها كيفية مواجهة تغيرات الأسعار وحركة رؤوس الأموال وتأثيرها على اختيار نظام سعر الصرف.

□ دراستي **EDWARD** سنة 1996 وسنة 1998 التي فتحت المجال في كيفية اختيار نظام سعر الصرف الذي يتماشى مع طبيعة الدول وخصائص كل دولة وفق الهيكل الاقتصادي ومكوناته لكل دولة.

□ رسالة دكتوراه بعنوان: "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الاقتصادي - دراسة

نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل" للطالب: "جبوري محمد".

□ رسالة دكتوراه بعنوان: "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل

العولمة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر" للطالب: "بربري محمد أمين".

محتويات الدراسة:

لقد قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاث فصول مستوفات بصفة عامة وقائمة بحيث تناولنا؛

في الفصل الأول: قمنا بدراسة شاملة لنظريات النمو ومختلف الآراء الفكرية التي تناولت النمو بالتحليل

والنقد وأيضا دون أن ننسى نظريات التنمية ومختلف المدارس الاقتصادية التي حاولت وضع مؤشرات تقيس التنمية

أو إعطاء نماذج تهدف إلى تحقيق مفهوم التنمية لكل ما تعنيه من ظواهر وانعكاسات على المجتمع كما تناولنا أهم

نظريات التجارة الخارجية وكذا مشكلات التخلف.

في الفصل الثاني: تناولنا أنظمة سعر الصرف وكذا تطرقنا إلى دراسة أهم النظريات مفسرة له بالشرح

والتحليل، وتناولنا أنواع سياسات سعر الصرف، كما تطرقنا إلى نماذج أسعار الصرف وخاصة نموذج "مندل

فليمنج" المتعلق بتطبيق السياسة النقدية والمالية والتجارية في الاقتصاد.

في الفصل الثالث: خصصناه لدراسة العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، خاصة على الدول

النامية وتوضيح نتائج الدراسات السابقة. وكذا تناولنا فيه دراسة قياسية لنموذجين من الدول النامية هما الصين

وماليزيا وأبرزنا العلاقة على هاتين الدولتين، وقمنا باقتراح نموذج يهدف إلى تقدير سعر الصرف التوازني للدول

النامية بالاعتماد على المادة الأولية التي تصدرها هذه الدولة.

وفي الأخير ختمنا بحثنا هذا بخاتمة تتضمن محاولة إثبات صحة أو نفي الفرضيات السابقة، وتقديم مجموعة

من الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول:

التنمية الاقتصادية

✓ المبحث الأول: التنمية الاقتصادية

✓ المبحث الثاني: الإطار النظري للمفهوم التخلف الاقتصادي

✓ المبحث الثالث: نظريات التنمية والنمو

✓ المبحث الرابع: التمويل الدولي

✓ المبحث الخامس: نظريات التجارة الدولية

تمهيد:

بالرغم من أن قضية التنمية تعتبر مسألة مطروحة منذ مدة طويلة، إذ شغلت حيز كبير في الفكر الاقتصادي منذ القديم وقد تعدد المصطلحات التي كان يقصد بها التنمية بحيث أطلق عليها تسميات متعددة مثل العمارة حسب ابن خلدون وحسب غاندي.

بحيث أن المتتبع لمصطلح التنمية الاقتصادية يجد أن هذا المصطلح عرف مفهومه عدة تغيرات وذلك حسب طبيعة المرحلة التي تناولت هذا المفهوم وعموما يمكن تقسيم هذه المراحل الى ثلاث، بحيث المرحلة الأولى كانت قبل ظهور الفكر الليبرالي أو ما يصطلح عليه الاقتصاديين بمرحلة الكركر الاقتصادي الحديث بقيادة آدم سميث، أما المرحلة الثانية فتبدأ من مؤسس الفكر الاقتصادي الحديث آدم سميث إلى غاية الحرب العالمية الثانية وانتهائها بفوز الولايات المتحدة الأمريكية وبروز المؤسسات والهيئات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد، هذه الهيئات وسيطرتها على الساحة الاقتصادية الدولية كانت إعلان لبداية المرحلة الثالثة لتشكل مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية طبعاً هذا المفهوم وفق معايير خاصة وضعوها لتصنيف الدول النامية والمتخلفة.

بحيث بعد الحرب العالمية الثانية بدأت اهتمامات مختلف المؤسسات سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية تتناول مشكلة الفقر والتخلف وأطلقت عليه مصطلح التنمية باعتبارها المشكلة الأساسية التي تواجه البلدان المتخلفة وقد عرفت منحنيين وطريقين يتمثلان في:

- لماذا فشلت الدول الفقيرة في تحقيق معدلات نمو جيدة رغم الامكانيات التي تتوفر عليها هذه الدول.

- الاتجاه الثاني ماهي الآثار المترتبة عن النمو المحقق في هذه الدول.

بمعنى أن الهيئات الاقتصادية العالمية عند تناولها للتنمية أهملت قضية ما ينبغي أن تكون عليه هذه الدول الفقيرة بل اهتمت فقط بفكرة وتحليل الحالة التي عليها الدول المتخلفة حالياً وهو ما يوضح الطريقتين اللذين ذكرناهما سابقاً.

إذن فإن إعطاء مفهوم ضابط للتنمية الاقتصادية يبقى أمراً يتطلب دراسة عدة جوانب بالنظر للتطورات التي حصلت في الفكر الخاص بالاهتمام بحاجيات الإنسان وتحسين مستواه المعيشي في إطار ما يسمى بالتنمية

وكذلك نتيجة لتعقيد عملية التنمية في حد ذاتها وكذا الاهتمام بعوائق النمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ومحاولات الخروج من التخلف في الاقتصاديات الحديثة ونقصد بالاقتصاديات الحديثة الدول التي خرجت من يد المستعمرات وحققت الاستقلال السياسي وهو ما جعلها أمام تحدي كبير يتمثل في كيفية الاعتماد على النفس وتوفير شروط العيش الكريمة لمواطنيها، وأيضاً هناك جانب آخر أثر في وضع تصور دقيق وتحديد وضبط مصطلح التنمية هذا الجانب يتمثل في المشاكل التي كان يطرحها أداء الاقتصاد الاشتراكي المخطط والذي أدى إلى زيادة تركيز اهتمام الفكر الاقتصادي بمشكلات النمو والتنمية الأمر الذي أدى إلى تبلور مفهوم التنمية على مراحل، تُشهد هذه المراحل على تطورها في الفكر الاقتصادي من جهة وتعكس واقع واتجاهات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعاقبة من جهة أخرى لذلك ارتأينا محاولة الإلمام بأهم المساهمات الفكرية التي تمت في ذلك الوقت وقد قمنا بمحاولة إيضاح مفهوم التنمية حسب مختلف المدارس الاقتصادية خاصة الفكرين الاشتراكي والرأسمالي وكذا إعطاء الفرق بينهما.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية

إن هذا المصطلح رغم التداول الكبير له وانتشاره على لسان مختلف الطبقات إلا أنه لحد الآن مازال مجهول المصدر وغامض المعنى بحيث لم يستطع الاقتصاديون اعطائنا مفهوم دقيق له أو مؤشرات بواسطتها تستدل على تصور واضح لهذا المصطلح فكما يشير طه عبد الرحمن وينتقد عدم وضع تصور حقيقي لهذا المفهوم بحيث جعلوا من مصطلح التنمية مفهوم الاقتصاد أي سيطرة مصطلح التنمية على حقل الاقتصاد.

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمصطلح التنمية

إذا تتبعنا مجموع الشعارات والتعريفات التي رافقت بعض الزعماء العالميين أو التصريحات التي أطلقوها وجعلوها شعارا لحركاتهم مثل: **swadeshi-sarvodaya** تحسين الظروف الاجتماعية للجميع غاندي¹.

وأيا في خاتمة كتابه "المسيحيون في العالم الثالث" يقول برتراند كابدوش: لقد انتهت التنمية بفقدانها جاذبيتها بفعل العديد من التجارب الفاشلة، غير أنها تظل التعبير الحيد المتقاسم عليه من طرف البشر للتعبير عن آمالهم.

تشبه التنمية إلى حد كبير نجمة ميتة لا زلنا نرى بريقها حتى وإن انطفأت منذ مدة طويلة جدا وإلى الأبد "جيلبير ريسست"².

إن تاريخ مصطلح التنمية في البلدان النامية بالخصوص يلاحظ أنه ليس لمصطلح التنمية في العديد من البلدان الأفريقية أي مقابل في اللغة المحلية وذلك لغياب المخيال الذي يؤسس لهذه المسألة وماعدا بعض العبارات التي يمكن اعتبارها تشير إلى التنمية مثل **bamtaare** التي تعني أن نكون معا في أحسن كما هو الحال لدى "التوكولور"³.

إذن التنمية فكرة قديمة برزت مع الاقتصاديين التقليديين تتمثل في تطور الحياة المادية وبمعنى آخر نمو الثروة المادية.

ويرى "آدم سميث" أن الثروة تتمثل في الإنتاج السلعي والعمل الإنتاجي⁴ ويرى "مالتس" أن الإنتاج السلعي هو المؤشر الوحيد الممكن لهذه الثروة بسبب قابليته للقياس وأصبح بعد ذلك نمو الناتج مؤشرا للثروة والتنمية ومعروف عن "مالتس" نظريته التشاؤمية لتطور الإنسان كما سنبينه لاحقا.

¹ غاندي موهنداس: الزعيم الروحي للهند وهو من يؤمن بالمقاومة السلمية ولعل جملة الشهيرة تحسين الظروف الاجتماعية للجميع من بين أهم تعريفات التنمية.

² جيلبير ريسست، التنمية تاريخ معتقد غربي، صحافة العلوم السياسية، باريس، 1996، ص 377.

³ Serge Lattouche, « résistance le monde diplomatique », mai, 2001.

⁴ شوام بوشامة، مدخل إلى الاقتصاد، الجزء الأول، ص 83.

يتفق أغلب الاقتصاديين بأن "آدم سميث" يعد أول كاتب أو اقتصادي في التنمية من خلال مؤلفه "ثروة الأمم" سنة 1776 إلا أن ظهورها في دول العالم الثالث لم تظهر بالفعل إلا في منتصف القرن الثامن عشر بسبب انتقال وتأثيرات الدول المستعمرة على هذه الدول.

فأشار "ساي" إلى أن هذا العالم الثالث المستعمر والمتخلف في كل المجالات يمثل كتلة قائمة بذاتها ومتميزة عن الكتلتين السابقتين جغرافيا وإنسانيا وتاريخيا، إذن تعتبر كلمة العالم الثالث ذات بعد سياسي توصف به مجموعة من البلدان "المتخلفة" كما سمّتها الأمم المتحدة في بادئ الأمر قبل أن تحول إلى عبارة البلدان السائرة في طريق النمو، أو "البلدان النامية"، فهذه المجموعة التي تمثل أربعة أخماس العالم والمنتشرة في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا¹.

بالرغم من أن مصطلح الدول النامية حديث العهد إلا أن مفهوم وتعريفه ظل مبهم وغامض وهو ما نلاحظه الآن بحيث لا يوجد تعريف مقبول عالميا "للدولة النامية". وأن "معظم التفسيرات التي تقدمها المنظمات الدولية حول الدول النامية هي بنود فنية مستخدمة للملاءمة في التعامل في الشؤون الدولية والتجارة.

إن الدولة النامية بالمعنى الضيق هي إحدى الدول الآسيوية أو الإفريقية أو الأمريكية اللاتينية التي اعتادت أن تكون مستعمرة أو شبه مستعمرة أو تنتمي لإدارة دولة أخرى وبالرغم من الاستقلال الآن فإن اقتصاديات هذه الدول تظل متخلفة. ولكن بالمعنى الأوسع فإن أي دولة لا تنتمي إلى ما يسمى بمجموعة "الدول المتقدمة" هي دولة نامية.

وتعرّف على أنّها مجموعة الدول التي لم تحسن استغلال الثروة البشرية والطبيعية الموجودة فيها إلى أعلى حد ممكن، كما وتعاني من نقص في خدماتها الأساسية، كالتعليم والصحة من خلال كل هذه التعاريف يتضح جليا أن مفهوم الدول النامية ومصطلح التنمية الاقتصادية ارتبطا بشكل جذري بطبيعة الأنظمة الاقتصادية وكذا درجة تحقيق الرفاهية لشعوب هذه الدول.

¹ انعكاسات العولمة على الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، من الملتقى الدولي الأول حول انعكاسات العولمة على اقتصاديات البلدان العربية، 13 و14 ماي 2001.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات وتزايد إحساس الشعوب بانقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة ولما كانت الدول المتخلفة تقع معظمها في جنوب الكرة الأرضية والمتقدمة معظمها في شمالها فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية في الدول المتخلفة والتي يطلق عليها تادبا الدول النامية كما ذكرنا سابقا والتي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وتأمل في تخطيها للإلتحاق بركب الدول التقدم.

قد شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولا من مجرد الزيادة في الدخل والنتائج القومي الإجمالي، لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة سوء توزيع الدخل، كما بدأ التحول إلى التنمية الشاملة وتبني سياسات هادفة تتمثل في إزالة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية لأي بلد ويؤكد الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" بأن التنمية يجب أن تعني توسيع خيارات كافة أفراد المجتمع في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية، فبعدها بعد أن أخفقت الدول النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم الآمال بسبب التغيرات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه البلدان مما أدى بكثير من الكُتّاب المهتمين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية "العقد الضائع"، فعلى الصعيد الاقتصادي شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات فترة ركود اقتصادي استمرت حتى أوائل عقد التسعينات، أما على الصعيد السياسي فقد جاء تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينات وتحول جمهورياته وبلدان أوروبا الشرقية من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية إلى القوة التساومية التي كانت تتمتع بها البلدان النامية في علاقاتها الدولية.

المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

أ- التنمية الاقتصادية:

من خلال الدلالة اللغوية للتنمية التي جاءت من الجذر نمى التي تعني أكثر أو زاد أو تطور فإن التنمية الاقتصادية تعني أيضا نمو وزيادة وتطور الاقتصاد وبمعنى آخر جعل الوضعية الاقتصادية الحالية أحسن من الماضية وكذا العمل على تحسين وضعيته المستقبلية من الوضعية الحالية أي نقله من الحالة القائمة إلى حالة أحسن منه.

ومنه فإذا أردنا تعريف مفهوم التنمية علينا دائما أن ندرج المقاربة التاريخية لهذا المصطلح ونعرفه حسب المرحلة التي ظهر فيها بحيث يعد مفهوم التنمية من أهم المصطلحات في القرن الحالي والماضي، حيث أُطلق على عملية بناء نظم اقتصادية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال - في الستينيات من هذا القرن - في آسيا وإفريقيا. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي الشهير "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي، أو التقدم الاقتصادي.

وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث، أو التصنيع¹.

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن

¹ د. نصر عارف، مفهوم التنمية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ورقة بحثية في إطار مؤتمر الدولي حول قضايا التنمية، القاهرة، 2009.

طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية اتجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقاً، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع. ويلاحظ أن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية تركز على عدة مسلمات:

أ - غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.
ب - نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس، أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج - إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقاً من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجاً للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية".

وهناك نظرتين لمفهوم التنمية¹:

النظرة الأولى: تعتمد على التنمية هي: "عملية" على اعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة، وهي تسير في اتجاه واحد.

أما النظرة الثانية: فتتظر إلى التنمية بوصفها "أداة" وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا مفهوم "الإرادة" بالنسبة للمجتمع. ولكن عمد الباحثين على دراستها كعملية **process** وليس كأداة أو حالة. وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغير إيجابي يهدف به نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل".

يوجد العديد من المفاهيم للتنمية الاقتصادية ومن أشهر هذه المفاهيم:

- تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "سلسلة من التغيرات التي من غيرها تتوقف عملية النمو". تعرف أيضاً بأنها "مجموع سلسلة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة لحدوث النمو". يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها "مجموع السياسات التي يتم اتخاذها عن طريق مجتمع معين، حيث تؤدي هذه السياسات إلى حدوث زيادة معدلات في النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على قواه الذاتية، وذلك لضمان تواصل هذا النمو وذلك بهدف تلبية حاجات ودوافع أفراد المجتمع، وأيضا تحقيق قدر كبير من العدالة الاجتماعية". يرى الدكتور "بونيه" أن مفهوم التنمية الاقتصادية هو "أن النمو الاقتصادي ليس إلا عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية تتميز بأنها ثابتة ومحددة، ويتم قياسها بحجم التغيرات الكمية التي تحدث، بالرغم من وجود تطوير واعي وفعال للتنمية الاقتصادية أي حدوث إجراء تغيير في التنظيمات الاجتماعية للدولة".

عرفت التنمية الاقتصادية أيضاً بأنها "هي تقدم المجتمع من خلال إنشاء أساليب جديدة وحديثة، وأيضا رفع مستويات الإنتاج عن طريق تنمية المهارات والطاقات البشرية، وإنشاء تنظيمات أحدث".

¹ جلال أمين، كشف الاقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، دار الشروق، 2012، ص 115.

ب- النمو الاقتصادي:

إن مصطلح النمو الاقتصادي لا يختلف كثيرا عن التنمية من حيث التصور ومن حيث الاختلاف بين الاقتصاديين في ضبط مفهومه فبالرغم من الطبيعة الكمية للنمو والقدرة على قياسه إلا أن هناك العديد من التصورات اعطيت له وهذا الاختلاف في التعاريف راجع الى الزاوية التي تناول منها الاقتصادي النمو وكذا المرجعية الفكرية والمدرسة التي ينتمي إليها من المفاهيم التي أعطيت للنمو الاقتصادي "جون ريفوار" rivoire jean بتعريف النمو الاقتصادي بأنه هو التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي تصل إليها الاقتصاد وتكون في اتجاه واحد إلى الزيادة ، أي أن النمو هو الزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للدولة مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. أما الاقتصادي الأمريكي "كوزينتس" simon kutznets صاحب جائزة نوبل للاقتصاد عام¹ 1971 لمساهمته تجريبياً في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي الذي قاد إلى خلق نظرة عميقة داخل الاقتصاد وداخل الهيكل الاجتماعي وعملية التطور بحيث يعرف النمو الاقتصادي على أنه: إحداث زيادات بصفة مستمرة في أحداث الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري بالإضافة إلى التقدم التقني، وأيضاً كفاءة النظم الاقتصادية، وهي المصادر الأساسية لحداث النمو الاقتصادي، فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي كبير على إنتاجية الفرد وأيضاً تنمية القوى العاملة، حيث يؤدي التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يقوم بزيادة نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً. وله تعريف آخر أيضاً، حيث عرف النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع كبير في إمكانات عرض السلع الاقتصادية المختلفة بشكل متزايد للسكان، وتعتمد هذه الإمكانيات المتنامية على التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي وأيضاً الأيديولوجي المطلوب لها.

وقد اعتمد "كينزنتز" على عاملين في تحديد مفهومه للنمو: أولاً الاعتماد على النمو طويل الأجل، وبهذا يحدث النمو المستدام وليس العابر. والعامل الثاني يتمثل في ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي أيضاً، أهمية العامل المؤسسي في عملية النمو.

¹ جلال أمين، كشف الاقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 98

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية والنمو

من خلال التعاريف الخاصة بالتنمية والنمو وخاصة التنمية الاقتصادية يجد أن هذه الأخير محلها الإنسان أي الموضوع الذي تدور عليه هي رفاهية الإنسان ومدى تحقيقه لرغباته هذا الجانب الذي تحاول التنمية الاقتصادية معالجته هو أيضا يختلف من مدرسة إلى أخرى ومن فكر لآخر بحيث غالبا ما تعبر العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية كعلاقة الوسيلة بالهدف بالغاية بحيث يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة خاصة أن كل المدارس الاقتصادية تؤكد على أهمية دور النمو في عملية التنمية الاقتصادية ويعتبرون أن التراكم المالي الذي يحققه النمو هو أساس تحقيق التنمية وبالتالي يصبح النمو الاقتصادي وسيلة والتنمية الاقتصادية هدف لأن التنمية مفهومها أوسع من النمو الاقتصادي وهي تركز على مدى استفادة الأشخاص والتوزيع العادل للمداخيل بين أفراد المجتمع ومنه تصبح التنمية هدف ويصبح الإنسان أو التنمية البشرية هي الغاية لأنها الهدف النهائي وراء كل هذه العمليات من تراكم وزيادة للقيم المضافة المتمثلة في النمو وكذا عملية رفع متوسط نصيب الفرد والتغيرات الهيكلية على طبيعة النظام الاقتصادي للبلد بهدف خدمة الإنسان هذه العملية تتمثل في التنمية والمحور الأخير الذي تقوم عليه هاتين العمليتين يكون الإنسان في الأخير هو المستفيد منها.

يجمع أغلب الاقتصاديين أن الأهداف تكون دائما مشتركة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الإطار القومي أي المجال ماكرو ولكن على أساس المؤسسات وبفعل العولمة الاقتصادية والتحرير المالي والاقتصادي أصبح هناك اختلاف في نتائج وآثار النمو الاقتصادي على اقتصاديات الدول ولكن بصفة عامة يمكن تلخيص أهداف التنمية في العناصر التالية¹:

زيادة الدخل القومي: باعتباره أهم عائق لاستفادة الأفراد من نصيبهم من الدعم لأن الدخل القومي المرتفع ينعكس على نصيب أفراد المجتمع خاصة بالنسبة للدول الفقيرة والنامية التي تشهد قصر حجم هذه المداخيل.

رفع مستوى المعيشة: بحيث رفع معدلات الدخل القومي إذا لم يتبعها استفادة حقيقية لأفراد المجتمع وتوزيع عادل للثروة لا يمكن أن نقول إن التنمية الاقتصادية حققت أهدافها.

¹ جلال أمين، كشف الافئدة عن نظريات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 73.

تقليل الفروقات في المداخيل وحجم الثروة بين أفراد المجتمع: وهو تدخل التنمية عن طريق آليات السياسة الاقتصادية في محاولة لجعل كل أفراد المجتمع يتساوون في الاستفادة من نتائج النمو وذلك إما بفرض الضرائب أو وسائل أخرى تجعل الفروق بين طبقات المجتمع محدودة.

تعديل هيكل الاقتصاد بأحداث التوازن بين القطاعات المكونة لبنية الاقتصاد: هذا الهدف كان من بين أهم الأهداف التي نجحت فيها الدول المتقدمة عن طريق الموازنة بين قطاع الزراعة والصناعة وهو التحدي الأساسي الذي تحول معظم الدول النامية تحقيقه ولكن أغلب هذه الدول فشلت في تحقيقه بحيث نراها إما تعتمد على القطاع الزراعي أو على تصدير المواد الأولية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للمفهوم التخلف الاقتصادي

كانت المقاربة الأكثر شيوعاً للتخلف تقوم، في الماضي، على أساس تمثيل «التخلف» بـ «الفقر» بوجه عام¹، وذلك اعتماداً على مؤشرات جزئية كالغذائية والصحة والأمية وعدد الوفيات، أو على مؤشر تآلفي، هو متوسط دخل الفرد.

لا شك وأن تصنيف الدول النامية أو إطلاق هذا المصطلح على بعض الدول التي تعاني في المجال الاقتصادي إنما يحمل دلالات ومؤشرات على تأخرها عن ركب التنمية وتحقيق معدلات نمو كبيرة حتى تستطيع أن تلتحق بمصاف هذا المتقدمة وبالرغم من معارضة كثير من الاقتصاديين على إطلاق مصطلح التخلف على هذه الدول إلا أننا أردنا أن نبين في هذا البحث مفهوم التخلف الاقتصادي وأهم النظريات التي عاجلت هذا المصطلح من الجانب الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم التخلف

يوجد عدة تعاريف للتخلف الاقتصادي وذلك لتعدد الجوانب التي درس منها هذا المصطلح من جهة ومن جهة أخرى لتداخل ملامح التخلف وارتباطها بعدة متغيرات وعوامل تؤثر على مفهوم التخلف فمثلاً "سيمون كورنت" يقترح ثلاث تعاريف للتخلف:

¹ جلال خشيب، النمو الاقتصادي، دار الالوكة، 2010، ص 52.

1- التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الانتاج مظرا لتأخر و تخلف المعرفة الفنية فهنا نلاحظ ان سيمون رز في تعريفه للتخلف على الجانب التقني والفني أي المعرفة بصفة عامة.

2- التخلف هو الفشل في الأداء الاقتصادي القومي مقارنة بالدول المتقدمة، نلاحظ من خلال هذا التعريف أن "سيمون" اختار بعدا آخر غير الذي عرف به التخلف في تعريفه الأول هذا أبعد يتمثل بحجم وطريقة عمل المنظومة الاقتصادية ككل مقارنة باقتصاديات الدول المتقدمة.

3- التخلف هو الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة، كذلك نلاحظ هنا أن "سيمون" غير مفهومه للتخلف وركز على الحالة المعيشية للإنسان العادي.

ولكن بصفة عامة نحن نعتبر ان التخلف يشمل كل هذه الأبعاد الثلاث الذي ذكرها "سيمون" في تعريفاته للتخلف.

ويوجد تعاريف أخرى مثل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن حد معين فبالرغم من أن هذا التعريف غير دقيق لأنه لا يراعي البنية الاقتصادية للدول ولا مستوى الخدمات وكذلك لأنه هنا دول نامية يفوق معدل الدخل القومي فيها دول متقدمة ولا تعتبر متطورة مثل دول الخليج الذي يسجل متوسط نصيب الفرد فيها معظم الدول المتقدمة.

إن تحليل أسباب التخلف ترجع إلى عدة أسباب فمثلا أصحاب الفكر الإداري أي علم التسيير يرجعون التخلف إلى طبيعة الإنسان الذي يميل إلى الكسل عدم الرغبة في العمل وأنصار هذا الاتجاه هم أصحاب الفكر الكلاسيكي في علم الإدارة بقيادة "فريدريك تايلر" و"مايو" الذي يربطون التخلف بسلوك الإنسان وقد سبقهم في ذلك الاقتصاديون التقليديون أمثال "جون ستيوارت ميل" الذين أعلنوا صراحة أن من بين أسباب التخلف الكسل والحمول وعدم الرغبة في بذل مجهود وأرجع "جون ستيوارت ميل" غياب الرغبة في العمل إلى سببين رئيسيين¹:

- محدودية الحاجة: أي الإنسان لا يرد حاجات كثيرة إلا الضروريات.

¹ جلال خشيب، النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 61.

- تفضيل الفراغ على عمل الكسب وقد دعم "روبيرت مالتوس" أيضا هذه الفكرة.

وبصفة عامة يمكن تقسيم عوامل التخلف إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

المطلب الثاني: العوامل الداخلية والخارجية للتخلف

أ- العوامل الداخلية: تتمثل هذه العوامل في:

***1 العوامل الطبيعية:** رغم عدم اتفاق معظم الاقتصاديين على اعتماد هذا العامل ضمن مسببات التخلف إلا أن الحجج التي قدمها مناصرو هذا الرأي تبدو منطقية بحيث اعتبروا أن أغلب الدول المتقدمة تقع في مناطق معتدلة في حين أن الدول المتخلفة تقع في مناطق حارة ورطبة تعرقل أي نشاط إنساني.

***2 الموارد:** نق [الموارد من أجل القيام بثورة صناعية تستغل هذه المواد هي من بين أسباب تخلف هذه الدول، لكن هذا العامل لا ينطبق في حقيقة الأمر مع الواقع لأن أغلب الدول المتخلفة غنية بمواردها الطبيعية بل العكس نجد دول متقدمة مثل اليابان وسويسرا لا يملكون أي مورد طبيعي وهما دولتان تحققان معدلات نمو كبرى وضمن مضاف الدول المتقدمة.

***3 رؤوس الأموال:** هذا العامل يشكل أساس حلقة الفقر المغلقة التي تعني أن ضعف مستوى الدخل القومي يحد من القدرة على الادخار والاستثمار ونق [معدل الاستثمار يؤدي إلى تدني النمو¹ والحلقة المفرغة حسب "نيركسه"² يعني بها أن الدول المتخلفة في ظل الظروف التي تعيشها لا يمكن لها أن تخرج من التخلف إلا من خلال تنفيذ برنامج استثمار ضخم يوجه لكسر الحلقة المفرغة للتخلف عند نقطة معينة من الاستثمار فحسب "نيركسه" أن أهم حلقات التخلف هو ضعف الحافز على الاستثمار بسبب ضعف حجم السوق المحلية أي ضعف الموارد المالية.

***4 التخلف سببه ليس اقتصادي:** يرى مؤسس المدرسة السكانية الفرنسية "ألفريد صوفي" A. Sauvy

يرى أن مشكل التخلف لا يمكن أن يدرس على المستوى الاقتصادي البحث ولكن يجب إضافة متغير آخر يتمثل

¹ اسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة محاولة لتحديد مفهوم مجمل، دار الفكر، ص 36.

² محمود يونس محمد وعبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، ص 125.

في السياق السكاني والنمو الديمغرافي¹ أي أن التخلف يمكن في الخلل القائم بين النمو السكاني والركود الاقتصادي.

ب- العوامل الخارجية للتخلف:

تتمثل العوامل الخارجية للتخلف بالنسبة للدول في العامل التاريخي الذي شهدته معظم الدول المتخلفة بحيث كانت تحت السيطرة الاستعمارية مما أدى إلى هذه النتائج بسبب ما خلفته من جهل وفقر وسوء تغذية ونهب لخيرات هذه الدول.

العامل الثاني يتمثل في النظام الدولي القائم على سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على موارد هذه الدول وكذا احتكار التكنولوجيا والتقنية التي بها تستطيع هذه الدول بناء اقتصاد قوي.

المطلب الثالث: أهم نظريات التخلف الاقتصادي

بعد تعريفنا للتخلف وكذا العوامل التي تسببه إلا أن اللافت في الأمر هو تعدد النظريات التي قامت بتفسيره وكذا محاولة شرحه وتحليله بعمق بحيث هناك من تناوله من الجانب التاريخي أي ربط مسألة التخلف بالمسار التاريخي للبلدان وكذا مقومات الفكرية لإنسان هذه الدول وهناك من أرجعه إلى بنية المجتمع والهيكل الذي يدور حول هذا المجتمع وهناك من أرجعها إلى طبيعة النظام الدولي القائم على فكرة استغلال القوي للضعيف وبالتالي من مصلحة هذه الدول العظمى أن تبقى هذه الدول متخلفة.

1) نظرية الحلقة المفرغة:

تقول هذه النظرية أن المجتمعات المتخلفة تعيد إنتاج التخلف مع التقدم في الزمن حيث لا تلمس جدوى أو تأثير لما تتخذه من خطوات أو ما تعتقد أنه إنجازات تنموية، بل تعود في كل مرة إلى نقطة الصفر، أي أن المجتمعات تدور في دائرة مفرغة.

ولكي نفهم جوهر نظرية الحلقة المفرغة لا بد من التعرف على أنماط حركة المجتمعات.

¹ ميشيل تشوسودوفسكي، عملة الفقر ترجمة محمد مستجير مصطفى، دار الاسرة ص 23.

هناك ثلاثة نماط لحركة المجتمعات:

- (1) الحركة الدائرية (المفرغة): وهي الحركة التي تعيد إنتاج نفسها ولا تحدث أي تقدم.
- (2) الحركة الخطية: السير بخط مستقيم، وهذه الحركة موجودة نظريا لكنها عمليا غير موجودة وشبه مستحيلة.
- (3) الحركة البيضوية: هذه الحركة فيها نوع من التقدم أو نوع من التراجع يعني تتأرجح بين التقدم تارة وبين التأخر تارة أخرى.

(2) نظرية التوازن شبه المستقر¹:

تقول هذه النظرية أن المجتمعات المتخلفة تميل إلى الاعتماد على حالة من شبه الاستقرار والركود الذي يخلقه نمط من التوازنات القائمة على الاعتماد المتبادل غير الكفؤ والغير الفعال. وهذا يتم بين القواعد العريضة للمجتمع وبين النخب المسيطرة على الموارد الاقتصادية أو السياسية.

النظريات المفسرة للتخلف: إن تفسير التخلف راجع الى عدة عوامل واستنادا الى هذه العوامل تم تفسير ظاهرة التخلف والملاحظ أنه في تفسير التخلف تم دراسة العلاقة بين الدول الغنية أي الشمال ودول المتخلفة أي الجنوب وبالتالي دراسة العلاقة شمال جنوب وبالتالي كل هذه العوامل ذات طبيعة خارجية أي تفسر التخلف من الخارج وأهملت بشكل كبير المحيط الداخلي.

- (1) **نظرية التبعية:** ظهرت في الخمسينات والستينات من القرن العشرين في أمريكا اللاتينية ومن ثم انتقلت إلى آسيا وإفريقيا.

تقول هذه النظرية أن تفسير أوضاع التخلف وإعاقة التنمية في جنوب العالم يعود للاستعمار وإلى الهيمنة الرأسمالية العالمية ورغبتها في استمرار مستعمراتها القديمة في جنوب العالم من خلال توظيف خيرات وثروات هذه المستعمرات لمصلحة المركز الرأسمالي، ويجب أن تبقى دول جنوب العالم تابعة للدول الرأسمالية (سياسيا، واقتصاديا، وثقافياً).

¹ جلال أمين، كشف الاقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 99.

— تقدم هذه النظرية منظورا نقديا واسعا حول الأفكار التي تطرحها الدول الرأسمالية لتغيير جنوب العالم في مقدمتها نظرية التحديث وتعتبرها جزءا من وصفة استمرار وتجسيد نظرية التبعية.

— يرى منظرو هذه النظرية بأن التقدم والتبعية في جنوب العالم لا يتم إلا من خلال الانفكاك من هذه العلاقة أي علاقات التبعية وبناء علاقات جديدة فإنه على العدل والموضوعية.

(2) **نظرية تقسيم العمل الدولي¹**: تقول هذه النظرية أن العلاقات الدولية السائدة في العالم الحديث والمعاصر هي علاقات ظلمة في الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية... وتقوم على تقسيم غير عادل وهو تقسيم وظيفي يكفل استمرار اقتصاديات إنتاج المواد الخام لدول جنوب العالم بحيث تبقى اقتصاديات تلك الدول اقتصاد نظرية العمل لدول تريد استمرار الأمر الواقع ودول تتجه للمواد الخام والعمالة الرخيصة ومصدرة ودول مستهلكة تقسيم ريعية واستهلاكية وغير إنتاجية.

(3) **نظرية فائض القيمة التاريخية**: رواها من أمثال (جلال أمين) وهو مفكر مصري له إسهامات في هذا الجانب.

هذا المفهوم مأخوذ من المفهوم الماركسي الذي يفسر الهيمنة الرأسمالية والذي يقول أن السلعة أو المنتج في طريقة إلى المستهلك يمر في سلسلة من العمليات التي تؤدي إلى أن تجعل المستهلك يدفع إضعاف ثمن السلعة الحقيقي وبالتالي هناك حلقة من السرقات وهي التي تؤدي إلى فائض القيمة من خلال مرورها بهذه المراحل.

أما منظرو مفهوم فائض القيمة التاريخي فقد قالوا أن هنالك فائض قيمة آخر بسلسلة من حلقات الهيمنة والسيطرة ونهب الموارد والتدمير والإبادة وأخيراً التبعية أسهمت في بناء الغرب على حساب جنوب العالم نتيجة تراكم هائل من الثروات والقوة التي تتم بفعل العلاقات الظالمة على مدى أكثر من خمسة قرون.

أن دول شمال العالم أو ما يسمى (الغرب) بنى نفسه واقتصاده على حساب دول جنوب العالم باستغلال خيراتهم ونهب مقدراتهم، وذلك من خلال عدة أمور قد ذكرناها في تفسير العوامل الخارجية للتخلف ويمكن إضافة بعض المتغيرات إليها أهمها:

¹ جلال خشيب، النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 70.

- 1) نخب الثروات والمواد الخام وتكديسها في دول شمال العالم على مدى خمسة قرون وذلك لصناعة مستقبلهم.
- 2) سلسلة التدمير والإبادة وهي سلسلة طويلة من الحروب والصراعات التي شنها شمال العالم على جنوب العالم وعلى رأسها الحروب الاستعمارية ما بين القرن (18-19).
- 3) الإبادة: أي إبادة مجتمعات كاملة في أمريكا مثل الهنود الحمر وذلك لمصلحة الرجل الأبيض الذي بنى الحضارة الغربية، وعمليات التهجير القصري التي حدثت للأفارقة.

نظرية التبادل اللامتكافئ: أو ما صار يطلق عليها فيما بعد بنظرية المركز والمحيط يقصد بهذه النظرية التقسيمات التي أحدثها النظام الاقتصادي بين مختلف دول العالم والآثار المترتبة عن هذه التبعية الاقتصادية بحيث من نتائج هذا النظام الاقتصادي تقسيم الدول إلى دول مركز ودول محيط وقد كانت عدة دراسات تناولت هذا الجانب بداية بالفرنسي "أرجيري إيمانويل" وكذا المصري سمير أمين خاصة في كتابه "أقنعة التنمية".

1- أ. إيمانويل والتبادل اللامتكافئ:

يعتبر الاقتصادي الفرنسي "A. EMMANUEL" أول من قدم دراسة حول التبادل اللامتكافئ، ويقصد به أن البلاد الفقيرة تجبر من خلال السوق العالمية على بيع ناتج كبير نسبيا من ساعات العمل في مقابل الحصول من البلاد الغنية على ناتج أقل من ساعات العمل.

ويؤكد إيمانويل أن انخيار معدلات التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يرجع أساسا إلى الأجور المنخفضة التي يحصل عليها العمال في هذه الدول مقارنة بالأجور المرتفعة التي يحصل عليها العمال في الدول المتقدمة، وبين أن المشكل الأساسي في ذلك يكمن في تكوين الأسعار في السوق الرأسمالية، ويوضح أن السعر المجزي هو عائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج البضائع المصدرة وبمعدل يساوي ذلك المعدل المبذول لإنتاج البضائع التي تحصل عليها الدولة من عملية التبادل.

والجدير في تحليل "إيمانويل" أنه يحل [] إلى أن التبادل اللامتكافئ يؤدي إلى استغلال الأمم الغنية للأمم الفقيرة، وهذه نتيجة تخالف أفكار المدرسة الكلاسيكية التي تدعي أن التبادل الدولي يؤدي إلى صالح الدول الفقيرة والغنية معا. كما أن "إيمانويل" لا يدعي أن التبادل اللامتكافئ يبرر وحده كل التفاوت في مستويات المعيشة بين

البلاد الغنية والبلاد الفقيرة، ولكنه يؤكد - كما سبق الذكر - أن عدم التكافؤ في التبادل الدولي كان الأساس الذي استغلته الدول الغنية في تصعيد استغلالها للدول الفقيرة وفي عرض عملية التنمية اللامتكافئة التي أوصلت الفوارق في مستويات معيشة الشعوب إلى ما هي عليه الآن.

كما ينفي "إيمانويل" وجود علاقة مباشرة بين التخلف ورأس المال الأجنبي وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات، ويقول أن هذه الشركات ليست المتسبب في التخلف وإنما سبب ذلك هو عدم وجود رأس مال علمي في البلدان النامية يساهم في دفع عملية التنمية.

والسؤال المطروح هو: ماذا يجب على الدول النامية أن تفعل في مواجهة التبادل اللامتكافئ والتدهور المستمر في معدل التبادل الدولي لغير صالحها؟ ويجب "إيمانويل" على هذا السؤال باعتماد إمكانيتين هما:

أولاً: السعي للبحث عن وسائل تمكنها من الاحتفاظ لديها بالفائض الذي يحققه الإنتاج المحلي وعدم التفريط فيه لصالح البلاد الغنية، ومن أهم الوسائل المعتمدة في هذه الحالة هي فرض تعريف جمركية مرتفعة على المنتجات المحلية المخصصة للتصدير حتى ترتفع أثمانها.

ثانياً: اعتماد وسيلة أخرى أكثر فعالية تتمثل في تنويع الدول الفقيرة لمنتجاتها بتحويل عوامل الإنتاج من الفروع التقليدية الموجهة للتصدير إلى فروع جديدة تنتج سلعا تحل محل المنتجات المستوردة، وهو ما سيترتب عليه خفض في حجم الصادرات التقليدية في ظل بقاء الحاجات الدولية عند نفس المستوى لبعض الوقت، فينتج عنه ارتفاع في أثمان المنتجات التقليدية المصدرة من الدول النامية، ومن جهة ثانية تنخفض الواردات من الدول النامية، الأمر الذي يجبر الدول الغنية على خفض أثمان منتجاتها.

وفي هذا الإطار فقد قام الأستاذ¹ "سامولسن P.A.SAMUELSON" بدراسة خلافاً من خلالها أن نظرية المزايا النسبية هي من الأوضاع القليلة للمنطق الساكن التي يتفق عليها اقتصاديو كل المدارس، ويتسنى من ذلك كتابات إيمانويل، حيث يذكر أن فقر الدول الأقل تقدماً مرده وسببه التجارة نفسها، وتشير دراساته إلى أن شروط التجارة من انخفاض أثر المضاعف وأمور أخرى ذات طبيعة ديناميكية هي السبب في التخلف. وربما الأمر الجديد الذي يستحق الذكر في هذا الجدل هو أنه في حالة وضع ساكن فإنه يمكن أن يكون هناك تبادل غير

¹ جلال أمين، كشف الاقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 99.

متكافئ يترتب عنه خسارة وليس مكسبا للدول الأقل تقدما من التجارة وكنتيجة نتوصل إليها من خلال أفكار إيمانويل نجد بأنه يحصر أسباب التخلف في تدهور شروط التبادل (التبادل اللامتكافئ) بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، وكذا انخفاض مستويات الأجور في هذه الأخيرة، إضافة إلى تبنيه إلى أفكار حمائية من خلال السياسة التجارية المقترحة لتحسين أوضاع الدول النامية - كما سبق الإشارة إليها -.

2- سمير أمين والتنمية اللامتكافئة¹.

يعتبر المفكر الاقتصادي المصري "سمير أمين" من أشهر كتاب مدرسة التبعية الاقتصادية في العالم، وقد بدأ هذا المفكر من حيث انتهى "أ-إيمانويل" الذي أظهر سيطرة مبدأ التبادل اللامتكافئ على التجارة الدولية بين البلاد الغنية والفقيرة، ويفضل "سمير أمين" أن يطلق على المجموعة الأولى اسم (بلدان المركز) وعلى المجموعة الثانية اسم (بلدان المحيط).

وتهدف كتابات سمير أمين إلى نقد الأسس التي تقوم عليها النظريات الكلاسيكية في التجارة الدولية وإظهار أن التفاوت الكبير في نصيب كل من بلدان المركز وبلدان المحيط من عائد التجارة الدولية لا يرجع إلى الاختلاف في النفقات النسبية (كما يدعي ريكاردو) أو إلى الاختلاف في درجة الوفرة للموارد الطبيعية (كما تدعي النظرية النيوكلاسيكية) أو الاختلاف في نسبة رأس المال الثابت إلى فائض القيمة (كما يقول كثير من الاقتصاديين الماركسيين)، أو إلى التفاوت في مستويات الأجور.

كما خلا □ إليه إيمانويل، وإنما يرجع هذا التفاوت إلى الظروف التاريخية الداخلية التي مرت بها مجتمعات المركز ومجتمعات المحيط، كما يرجع إلى الظروف التي أحاطت بعملية اندماج اقتصاديات المحيط في اقتصاديات المركز، ووفقا له (سمير أمين) تتميز بلدان المركز عن بلدان المحيط بسيطرتها على التراكم الرأسمالي، وتتطلب هذه السيطرة توافر خمسة شروط هي: الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل، الهيمنة على تمركز الفائض المالي، الهيمنة على السوق المحلي، الهيمنة على الموارد الطبيعية، وأخيرا الهيمنة على التكنولوجيا، وبخصوص طبيعة الصلة بين بلدان المركز والمحيط فيذهب "سمير أمين" إلى أن العلاقات التجارية والمالية بينهما قد قامت في جميع مراحل نمو النظام الرأسمالي العامي بوظيفتين:

¹ سمير أمين، قانون القيمة العولمة، مكتبة الإسكندرية، 2009، ص 245.

أولاً: استثمار الفوائض المحققة في المركز وذلك بتوسعة نطاق السوق العالمية على حساب النظم الاقتصادية السابقة على الرأسمالية التي كانت سائدة في الأطراف (المحيط).

ثانياً: المحافظة على الارتفاع المستمر في المعدل المتوسط للفائدة الذي كان سائداً ويسجل ميلاً للانخفاض في بلدان المركز.

وقد تحققت هاتان الوظيفتان عن طريق الاستعمار وكذا بتشجيع التجارة الخارجية وتصدير رؤوس الأموال، مما سمح بإنشاء صناعات حديثة نسبياً في بلدان المحيط وإن انخفضت مستويات الأجور فيها بصورة ملحوظة، وقد كانت هذه هي البداية الحقيقية للتبادل اللامتكافئ الذي أنبت التنمية اللامتكافئة. حيث أن قطاع التصدير في الدول النامية (المحيط) من خلال إتباع استراتيجية إحلال الواردات كان الهدف منه تأمين الحصول على المواد الأولية الضرورية لرأس المال الثابت، وكذا توفير السلع الاستهلاكية لإشباع حاجيات السوق المحلية، وذلك بتكاليف أقل من تكاليف إنتاجها في الدول الرأسمالية، وفي هذا الإطار تدخل نظرية التبادل اللامتكافئ، حيث أن المنتجات المصدرة من طرف بلدان المحيط تكمن أهميتها في مدى انخفاض الأجور مما هي عليه في بلدان المركز، مع تساوي الإنتاجية، ومما يمهد الطريق لإخضاع الدول النامية لتوفير الأيدي العاملة الرخيصة في قطاع التصدير، ومن هذا المنطلق يعرف "سمير أمين" التبادل الدولي اللامتكافئ بأنه: "هو تبادل لمنتجات في إنتاج يكون فيه الفرق بين الأجور أعلى من الفرق بين الإنتاجيات وهو ما يعني أن سعر المنتجات المصدرة من طرف بلدان المحيط سيكون سعرها أقل في السوق العالمي مما لو أنتجت في بلدان المركز حيث الأجور المرتفعة، وبالتالي سيستفيد المستهلك في بلدان المركز من انخفاض السعر وارتفاع الأجور، والعكس يحدث في بلدان المحيط، وهو ما يجسد في اعتقادنا نمط التبادل غير المتكافئ بين المركز والمحيط.

وللخروج من هذا المأزق يرى "سمير أمين" ضرورة اتجاه الأطراف (بلدان المحيط) نحو فض ارتباطها بالمركز والشروع في تحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.

غير أن هذا لا يعني الانغلاق الكامل والامتناع تماماً عن المشاركة في التجارة الدولية، بل يعني أن المصلحة العليا للأطراف تقتضي اتجاهها نحو تنمية القطاعات الإنتاجية الأكثر تطوراً والتخصص فيها، ويجب أن يعاد النظر في هذا التخصص وفقاً لظروف كل مرحلة من مراحل التنمية، دون أن تركز بلدان المحيط إلى التخصص في إنتاج

المنتجات التقليدية ضعيفة القيمة وتترك للدول الأخرى أخذ زمام المبادرة في الابتكار والإنتاج والهيمنة على هيكل التجارة الدولية.

المبحث الثالث: نظريات التنمية والنمو

تعمدنا عدم ذكر نظريات التنمية والنمو إلا بعد أن نقوم بدراسة وتحليل التخلف الاقتصادي من أجل تشخيص هذه الظاهرة وكذا تناول أهم النظريات المفسرة للتخلف خاصة اسهامات المفكر "سمير أمين" وكل هذا من أجل أن يتضح لها فهم أكثر لنظريات التنمية الاقتصادية التي كما قلنا سابقا من بين التعريفات الخاصة بها هي نقل وضعية الاقتصاد من حالة إلى أخرى أحسن منها وبشكل دائم ومستمر وكذلك قسمنا المراحل التي مرت بها عملية التنمية إلى ثلاث مراحل سنبينها بأكثر وضوح من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الجانب النظري للتنمية الاقتصادية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية

أ- قبل الحرب العالمية الثانية¹:

قبل أن نتناول أهم النظريات التي تناولت التنمية الاقتصادية لا بأس أن نذكر بأنه كما قلنا سابق مصطلح التنمية عرف ثلاث مراحل في تبلور مفهومه المرحلة الأولى قبل "آدم سميث" بقيادة "ابن خلدون" التي سماها العمارة و غيره من علماء الاجتماع بصفة خاصة لأن الفصل بين الاقتصاد وعلم الاجتماع لم يكن بشكله الحالي والمرحلة الثانية من "آدم سميث" وكتابه ثروة الأمم إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وأهم رواد هذه المرحلة بالإضافة الى "آدم سميث"، "دافيد ريكاردو" و"كينز" وأهم خاصية هنا هي أن مصطلح التنمية لم يكن يختلف عن مفهوم النمو بل كانا يرمزان إلى نفس المعنى وإلى نفس النتائج.

¹ سميير أمين، قانون القيمة العولمة، مرجع سابق، ص 198.

1- نظرية آدم سميث¹:

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه: ثروة الأمم Welth of Nations عام 1776 يهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية وأن كان لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه، والتي تحمل سمات مهمة منها:

أ* القانون الطبيعي:

اعتقد "آدم سميث" بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، أي أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً، ومن ثم فإنه يعد كل فرد مسئولاً عن سلوكه، أي أنه أفضل من يرعى مصالحه، وأن هناك يدا خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق، وأن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته، وكان "آدم سميث" ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، وعليه فلا بد من الحرية الاقتصادية.

ب* تقسيم العمل:

وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى النتيجة للعمل.

ج* تراكم رأس المال:

يعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د* دوافع الرأسماليين على الاستثمار:

إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

¹ جلال خشيب، نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 22.

ه* عناصر النمو:

تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و* عملية النمو:

يفترض "آدم سميث" أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

2- نظرية جون ستيوارت ميل¹:

ينظر "ستيوارت ميل" إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصريين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقا لنتاج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة، مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها:

- التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

- أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور، فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.

- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناق \square قلة الحجم في الزراعة، وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

¹ جلال خشيب، نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 24.

- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى، وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

3- نظرية شومبيتر¹:

تأثر "شومبيتر" بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضاً بأفكار "مالتس" فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانتهاء النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939.

تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية. ويصف "شومبيتر" هذه الحالة بـ: التدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحوّل مجال استخدامها.

أما الأرباح، فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

- النظرية الكينزية²:

يعتبر "جون مينار كينز" مؤسس المدرسة الكينزية، انطلق "كينز" في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، وأهم ظرف هو أزمة الكساد الكبير (الأزمة الاقتصادية العالمية) التي أصابت العالم سنة 1929، والتي من مظاهرها:

¹ الدكتور سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الثاني، 2007، ص 136.

² الدكتور سامي عفيفي حاتم، نفس المرجع، ص 140.

* حدوث كساد في السلع والخدمات: العرض يفوق الطلب.

* توقف العملية الإنتاجية، وبالتالي توقف النمو الاقتصادي.

* ارتفاع مستويات البطالة.

* انخفاض مستويات الأسعار.

فرضيات كينز¹:

- يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.

- لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائياً، وإن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد، وتكلفة اجتماعية باهظة.

- وجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.

- الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

وقد اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة أكثر مما هي موجهة للدول النامية، حيث يرى

"كينز" أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل

الكلي، والأدوات الكينزية هي:

1- الطلب الفعال: البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي وللتخفيف منها يرى كينز حدوث زيادة في

الإففاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

2- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل احد المحددات الرئيسة لمعدل الاستثمار، وتوجد علاقة عكسية بين

الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

3- سعر الفائدة: هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

¹ جلال خشيب، نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 90.

4- المضاعف الكنزي: يقوم على فرضيات: وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج.

ب نظريات النمو والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية:

هنا وأن بدا الفصل بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي إلا أن هذا الفصل في البداية لم يكن كبيرا بحيث الأدبيات الاقتصادية في هذا المجال مع بداية الامر لم تفرق كثيرا بين النمو والتنمية حتى منتصف الثمانينات وبداية تشكل الازمات المالية.

وقد انقسمت نظريات التنمية الاقتصادية في هذه الحقبة إلى اتجاهين، اتجه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم (المشاكل والمعوقات)، واتجاه آخر يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية. بحيث لم تعطينا هذه النظريات اي نموذج يمكن للدول النامية او المتخلفة من اتباعه لتحقيق معدلات عالية من النمو وبالتالي تحقيق التنمية.

1- نظرية مراحل النمو:

روستو: قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي "والت ويطمان روستو" سنة 1960، والتي لقيت صدى كبير. شغل "روستو" منصب أستاذ في التاريخ الاقتصادي في جامعة كمبريدج.

هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم، وقد لخصها في 05 مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي"، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير وفيما يلي التفصيل:

أ- مرحلة المجتمع التقليدي: تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف سماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول، أي ما قبل التاريخ، ومن مظاهرها:

- سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد.

- تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات.

- تفشي الإقطاع.

- انخفاض الإنتاجية.

- ضالة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

وقد قدم روستو مثالا عن دول اجتازت هذه المرحلة كـ: الصين، دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بعض دول أوروبا، وهذا في القرون الوسطى.

ومن سمات هذه المرحلة أنها عادة ما تكون طويلة نسبيا، وبطيئة الحركة، كما أن هناك بعض المناطق في العالم في العصر الحالي مازالت تعيش هذه المرحلة مثل: بعض مجتمعات جنوب الصحراء الأفريقية، مناطق أدغال أمريكا اللاتينية.

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق : وهي المرحلة الثانية والتي يكون من مظاهرها:

* حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي.

فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد:

- بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به.

- بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

أما على المستوى الاقتصادي فنجد:

- زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار).

- بداية تخصّص العمال في أنشطة معينة.

- بداية طهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.

- ظهور الاستثمارات الاجتماعية (بناء الطرقات، المواصلات...).

لكن مع ذلك كله، يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض، وضرب مثلا لدول اجتازت تلك المرحلة: ألمانيا، اليابان، روسيا، وذلك مع بداية القرنين الماضيين (19 و20م).

ج- مرحلة الانطلاق: وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها. ومن مظاهرها:

- إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة.

- النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل.

- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5 بالمائة وأقل إلى أكثر من 10 بالمائة.

- بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.

- بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتيا.

* رغم أن هذه المرحلة تنطوي على حدوث تقدم ملموس، إلا أن المجتمع يبقى متمسكا بالأساليب الإنتاجية التقليدية.

وضرب "روستو" مثلا بدول اجتازت هذه المرحلة: روسيا بين 1890 و1914، اليابان بين 1878 و1900.

كما يرى "روستو" أن هذه المرحلة قصيرة نسبيا، حيث تتراوح مدتها ما بين 20 و30 سنة.

د- مرحلة النضج: وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، ومن مظاهرها:

- استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات) بشكل متوازي.

- انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع.

- ارتفاع مستوى الإنتاج المادي.

- ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.

- تقدم المجتمع ونضوجه فكريا وفنيا.

هـ- مرحلة الاستهلاك الوفير: وهي آخر مراحل النمو كما تصورها "روستو"، حيث تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم ومن مظاهرها:

- يعيش سكانها في سعة ورغد من العيش.

- الدخل الفردي مرتفع جدا.

- لا تشكل في ظلها الضروريات: الغذاء، السكن، الكساء... الأهداف الرئيسة للفرد.

- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع.

2- نظرية لبنشتين¹:

يؤكد "لبنشتين" أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر، بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد على أساس وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة. إضافة إلى الحوافز حيث يوجد نوعان من الحوافز: الحوافز الصفيرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي، وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، والحوافز الايجابية والتي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

3- نظرية نيلسون:

يمكن وضع الاقتصاديات المتخلفة وفقا لهذه النظرية كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكون معدل الادخار، وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تفضي إلى هذا الفخ هي:

* انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.

¹ الدكتور سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 152.

* ندرة الأراضي القابلة للزراعة.

* عدم كفاية طرق الإنتاج.

* الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

4- نظرية الدفع القوية:

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي.

ويفرق "روزنشتين" رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية، الأولى عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثانية عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة.

ويعتبر رودان أن نظريته في التنمية أشمل من نظرية الاستاتيكا التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عند المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

5 - نظرية النمو المتوازن:

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية، كذلك تتضمن التقارب بين الصناعة والزراعة. ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل "روزنشتين" وآرثر لويس، وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.

6- نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاهها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن روادها: "هيرشمان" الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن يستفيد منها، وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية ويمكن التمييز بين استراتيجيتين هنا هما استراتيجية التكامل الى الامام واستراتيجية التكامل إلى الخلف.

7 - نظرية النمو لـ: هارود ودومار Harrod-Domar¹:

تم تطوير هذه النظرية في الأربعينات، وتعتبر كامتداد للفكر الكينزي الجديد، وقد حاول هذان الاقتصاديان تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية على النحو التالي $y/y=s/k$ أي أن: معدل النمو الاقتصادي = معدل الادخار القومي /معامل رأس المال.

وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج كالتالي: $y/y=s/y-n$

أي: معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي /معامل رأس المال) - معدل نمو السكان

وعليه فان: معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقته عكسية بكل من معامل راس المال ومعدل النمو السكاني المرتفع

إذن: انطلاقاً من المعادلة السابقة نستنتج ما يلي:

- سبب تأخر وتحلف الدول المتخلفة يرجع إلى:

1- إما لضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي، وإما:

2- لارتفاع معامل رأس المال وذلك بسبب:

- ضعف التقدم التكنولوجي، أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني.

والواقع أن جميع هذه الظروف متوفرة في الدول المتخلفة، وأصبحت حجر عثرة أمام خططها التنموية.

كما نجد العكس من ذلك في الدول المتقدمة، ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار (بسبب ارتفاع الدخل وتوفر البيئة الاستثمارية الملائمة)، وانخفاض معامل راس المال نتيجة التقدم التكنولوجي وانخفاض المعدلات السكانية نتيجة سياسة الحد من النسل.

¹ الدكتور سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 166.

- ولتفادي معدلات النمو الاقتصادي السلبية، فإن ذلك يستوجب معدلات ادخار عالية جدا، لكن المشكل بالنسبة للدول المتخلفة هو ضعف القدرة الادخارية، إذن الحل هو تعبئة الفجوة الادخارية عن طريق التمويل الأجنبي، إما القروض الأجنبية "المديونية" أو الاستثمارات الأجنبية.

للتوضيح - طبقت هذه النظرية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ضمن مشروع مارشال وكانت النتائج مقبولة جدا.

- لا يمكن اعتبار عامل الادخار المشكل الوحيد لعملية التنمية في الدول المتخلفة، فهناك مشاكل أخرى مثل عدم الاستقرار السياسي، التخلف الاجتماعي، وأهم اضافة إضافتها هذه النموذج هو إدخال عامل التكنولوجيا إلى عملية تحقيق التنمية واعتبار أن التقدم يكون بعوامل داخلية أكثر منه عوامل خارجية.

- شجع هذا النموذج على زيادة الافتراض من طرف الدول المتخلفة، ما أدى بها إلى مشكل المديونية. وبالتالي فإن هذا النموذج لا يصلح للتطبيق على الدول النامية.

8- نظرية التنمية لآرثر لويس:

وهي من أهم النظريات الحديثة في التنمية، وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، وقد عدل بعد ذلك من طرف كل من: John Fei و Gustave ranis. إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات، والذي مازال التمسك به مستمرا حتى يومنا هذا في العديد من الدول.

وفي ضوء هذه النظرية، يتكون الاقتصاد من قطاعين هما: الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي، إذن يفترض لويس أنه بالإمكان سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج، مع تحقيق إنتاجية عالية. أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فالاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار

أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع بالإضافة إلى زيادة تحول وهجرة العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث.

9- نظرية هوليس تشينري¹: hollis chenery:

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية. والفرضية التي يقوم عليها النموذج هي أن التنمية عملية مميزة للنمو، تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية، بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها. وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية وهي: السياسة الحكومية، حجم الدولة، المصادر الطبيعية، أهداف الدولة، التكنولوجيا، رأس المال الخارجي، التجارة الدولية.

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

هناك فرق بين نموذج تشينري ونموذج لويس، حيث يعتبر الأول أن التنمية لا تركز فقط على الادخار كشرط لحدوث عملية التنمية، بل تعتبر شرط ضروري لكن غير كاف. فبالإضافة إلى التراكم الرأسمالي والبشري، تتطلب عملية التحول مجموعة من التغيرات الداخلية للهيكل الاقتصادي مثل: التغيير في النمط الإنتاجي، تغيير النمط الاستهلاكي للهيكل الاجتماعي مثل: التحضر، التوزيع السكاني، الثقافة.

استوحي نموذج "تشينري" من دراسة أقيمت على مجموعة من الدول المتخلفة بعد الحرب العالمية الثانية وخلص إلى مجموعة من الصفات منها:

- الانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي.

- كما تتطلب تراكم مادي وبشري.

¹ الدكتور سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق ص 168

- تتطلب التغيير في الطلب الاستهلاكي من التركيز على السلع الغذائية والأساسية إلى الرغبة في السلع الصناعية والخدمية.

- نمو التحضر الصناعي عن طريق هجرة السكان من المزارع والمدن الصغيرة الصناعية.

- انخفاض حجم الأسر والنمو السكاني.

- اهتمام أرباب الأسر بالنوع أكثر من الكم.

10- نظرية ثورة التبعية الدولية¹:

تعتبر هذه النماذج كامتداد للفكر الاشتراكي الجديد (النيو ماركسية)، وتعتبر نماذج تشاؤمية مقارنة بنماذج التغيير الهيكلي، حيث ترى أن الدول المتخلفة محاصرة بمجموعة من العراقيل المؤسسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، وقد اكتسبت هذه النظرية مكانتها خلال السبعينات بعد خيبة الأمل التي أصابت الدول النامية من محاولاتها المستمرة لتطبيق نظريات ونماذج تنموية غير ملائمة. وهناك 3 نماذج أساسية هي: نموذج التبعية الاستعمارية، نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية، فرضية الثنائية التنموية.

* **نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:** يعد هذا النموذج امتدادا للفكر الماركسي، والذي يرجع وجود العالم المتخلف واستمرار تخلفه إلى التطور غير العادل في النظام الدولي، حيث أصبح هذا الأخير يخدم مصالح الدول الرأسمالية القوية، والتي تشكل مركز هذا النظام، ولا يخدم الدول الفقيرة التي تشكل محيط النظام. وهذا ما يجعل قرارات السلطة دائما في أيدي الدول الغنية مما يبقي دائما تبعية من قبل دول المحيط إلى دول المركز. هذه التبعية من شأنها أن تعرقل أية محاولة للتنمية والتقدم، بل تجعلها عملية مستحيلة. فمن مصلحة الدول المتقدمة بقاء الدول الفقيرة في تخلفها، لهذا شكلت نظام دولي يخدم مصالحها. ضف إلى ذلك وجود بعض الأطراف المحلية التي تتطابق مصالحها مع مصالح الدول الغنية من أجل الاستفادة أكثر، وفي غالب الأحيان يكون هؤلاء الأفراد ذوي نفوذ سياسي داخل بلدانهم وهم: الحكام العسكريون، التجار، الموظفون الحكوميون السامون... وبالتالي فإن هذه

¹ سمير أمين، قانون القيمة العولمة، مرجع سابق، ص 122.

النخبة تمارس أنشطة من شأنها أن تعرقل التنمية من خلال: احتكار السوق، إهمال وعرقلة النشاط الإنتاجي، تشجيع الواردات.

وعليه، فإن التنمية تتحقق بإحداث تغييرات جذرية للنظام الاقتصادي العالمي بما يضمن قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين دول العالم.

* **نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية¹**: يرجع هذا النموذج تخلف الدول النامية - زيادة على ظروفها الداخلية - لإتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عن إعطاء الدول النامية نصائح مخلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالبا ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

* **فرضية التنمية الثنائية**: يفترض تركيز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:

1- توافر مجموعة من الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج التقليدية والحديثة، في قطاع الريف والمدينة، أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع كثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.

2- اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحليا، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرة ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

3- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على عكس فإنها تميل نحو الزيادة والاتساع، ومن خواصها أيضا أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيرا بالزواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى الأسفل وتعميق تخلفه.

¹ جلال أمين، كشف الأفتعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 111.

11- نظرية الثورة النيوكلاسيكية الجديدة:

لقد ظهرت هذه النظرية من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقا، في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن 20 م. وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم إلى جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخوصصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق، وانهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة. ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيو كلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم هما: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إن النظرية تقول بان حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث، ويقول رواد مدرسة الثورة النيو كلاسيكية أمثال Bella Balassa و Harry Johnson و Peter Bawer أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي.

ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخوصصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة، وتقليل صدور التدخل الحكومي والاختلالات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي.

هنا يظهر وجه الاختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما بسبب التدخل المفرط من جانب الدولة وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية.

المطلب الثاني: الفرق بين التنمية والنمو

إن التفرقة بين النمو والتنمية كان بصفة واضحة عند تكرار الأزمات منتصف الثمانينات وأهم الفروقات الرئيسية بين النمو والتنمية تتمثل في أن النمو هو تغير في الجوانب المادية للفرد والمجتمع بينما التنمية هي تغيرات تدريجية للفرد والمجتمع. النمو هو خلوي يتبعه تغير في الشكل، أما التنمية فهي تغير هيكلية وتقدم وظيفي.

النمو يتوقف في مرحلة معينة من الزمن، ولكن التنمية تبقى مستمرة.

النمو هو جزء من العملية التنموية، ولكن العكس غير صحيح. يوجد أنواع كمية ونوعية للنمو، ولكن التنمية لا يوجد لها، يمكن الحصول على قياسات دقيقة للنمو، بينما لا يمكن قياس التنمية بدقة.

وعلى الرغم من أن النمو والتنمية هما عمليتان تؤثران في بعضهما البعض، لكن النمو قد يحدث على الرغم من عدم وجود التنمية، ومن غير الممكن أن يحدث تنمية دون وجود النمو، ولكن في بعض الأحيان يحتاج النمو إلى التنمية ليصل ويحقق أهدافه، النمو والتنمية هي ليست نفسها ولكن للوصول إليهما معاً.

جدول رقم (1.1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية¹

التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
✓ عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.	✓ يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع.
✓ تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.	✓ يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.
✓ تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.	✓ لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.
✓ تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنوعه.	✓ لا يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي.

¹ بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 4.

المبحث الرابع: التمويل الدولي

في دراستنا لعلاقة النمو بسعر الصرف كان لزاما علينا التطرق لأهم وسيلة أو آلية يتم بها تسوية المبادلات الدولية ويتمثل هذا العنصر في التمويل الدولي، هذا الأخير وبسبب ما يكتسبه من أهمية بالغة في تحديد سعر الصرف من جهة وكذا محاولة سد النقء الداخلي الذي يمكن أن يصيب الدولة أي التأثير على النمو الاقتصادي.

مفهوم التمويل الدولي¹:

يقصد بالتمويل الدولي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير رؤوس الأموال دوليا، فهذه العلاقات تشمل بعدين أساسيين الأول يتمثل في الجانب السلعي للاقتصاد الدولي والثاني هو الجانب النقدي أو المالي بالإضافة إلى التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف أشكاله وبالتالي تظهر أهمية التمويل الدولي كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي والتي يمكن تصنيفها إلى المجموعات الرئيسية التالية:

1 – الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية بما في ذلك الصادرات والواردات بين مختلف الدول؛

2 – التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بكل أشكالها؛

3 – الالتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم كما هو الحال في تعويضات الحروب¹.

إن زيادة رأس المال شرط ضروري للتطور الاقتصادي في الدول النامية ومن هنا كان رأس المال الأجنبي هاما في هذه العملية التنموية خاصة في المراحل الأولى للتنمية، وإن أهم العوائق التي تواجه إخفاق برامج التنمية في البلدان النامية هي مشكلة التمويل خاصة في ظل قصور المدخرات المحلية التي لا تكفي لإقامة المشاريع الاستثمارية الأمر الذي أدى إلى لجوء هذه البلدان للحصول على تدفقات مالية من مصادر خارجية.

¹ الدكتور سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 212.

² عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 29.

ونظرا لندرة مصادر التمويل المحلية وندرة المدخرات وبهدف تحقيق التنمية قد تحتاج العديد من الدول للجوء إلى التمويل الخارجي لسد هذه الفجوة، ولدفع عجلة التنمية، وهذه المصادر متعددة ومتنوعة ونحاول سردها فيما يلي.

المطلب الأول: القروض الخارجية¹

وهي تلك المقادير النقدية التي تقدمها منظمة أو حكومة معينة تابعة لبلد معين للبلد الآخر وضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفين.

الفرع الأول: أنواعها

1- حسب طول فترة السداد: بحيث نجد القروض طويلة الأمد التي تصل لأكثر من خمس سنوات بالإضافة إلى القروض العامة العائدة إلى الحكومات والبنوك المركزية في البلدان النامية ذات الفئات في ميزان المدفوعات، والقروض المضمونة العائدة إلى الشركات الخاصة وهي مضمونة السداد بواسطة عامة كالحكومات والمؤسسات الرسمية، وتوجد كذلك القروض الخاصة غير المضمونة والقروض الخارجية متوسطة الأمد مدتها أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات كما نجد القروض قصيرة الأجل التي تستحق خلال فترة سنة أو أقل.

2- حسب شروطها: توجد القروض الميسرة التي تتميز بطول فترة استحقاقها، ووجود فترة سماح وانخفاض معدلات الفائدة. ويقابلها القروض الصعبة التي تتميز بقصر فترتي الاستحقاق والسماح وارتفاع معدلات الفائدة أي تمنح بشروط تجارية.

3- حسب مصادرها: وتشمل القروض الرسمية المقدمة من طرف حكومات ووكالات رسمية التي عادة ما تكون بشروط ميسرة وهي نوعين:

أ - القروض الثنائية: يتم التعاقد عليها بين البلد الراغب بالاقتراض وحكومة القطر المانح للقرض بشكل رسمي من خلال اتفاقيات ومفاوضات بين الحكومتين وعادة ما تتدخل الاعتبارات السياسية في تقديمها.

¹ د. عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص 68 - 73.

ب - قروض متعددة الأطراف: تشمل القروض والاعتمادات التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية.

وكما نجد القروض الرسمية نجد كذلك القروض الخاصة التي تقدمها مصادر خاصة أو غير رسمية وعادة ما تكون قصيرة الأجل وبأسعار فائدة مرتفعة ومن أهم أنواعها:

أ - قروض المصدرين: قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات إلى الأقطار المدينة بشرط أن تكون مضمونة من طرف الحكومات، وتتحدد أسعار الفائدة من خلال أسعار الفائدة في الأسواق المالية العائدة للبلد المانح.

ب - قروض البنوك التجارية: وهي تسهيلات مصرفية توفرها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيللة البلدان النامية المدينة من النقد الأجنبي وتتميز بقصر آجالها وتتحدد أسعار الفائدة من خلال أسعار الفائدة السائدة في البلد المانح كما تعتمد على أسعار الفائدة في الأسواق الدولية ذات الإقراض قصير الأجل، فهي عادة ما تكون مرتفعة.

كما قد نجد تصنيف آخر للقروض وهو القروض نقدية والقروض عينية¹.

المطلب الثاني: المعونات الأجنبية

تعرف على أنها: "كافة التحويلات التي تتم وفق شروط ميسرة بعيدا عن القواعد والأسس التجارية السائدة وفقا لظروف السوق".

¹ عرفات تقي الحسيني، المرجع سابق، ص 73.

الفرع الأول: صور المعونات الأجنبية

1: من حيث طبيعتها:

أ- المنح: وهي عبارة عن التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول لغيرها سواء لاعتبارات اقتصادية أو سياسية أو إنسانية، وهي تحويلات لا ترد، وهي لا تتضمن المعونات العسكرية فرغم تشابهها مع المعونات الأجنبية إلا أنه هناك اختلاف في الأهداف.

ب- القروض الميسرة: هذا النوع من المعونات تحكمه قواعد وشروط تختلف عن غيرها السائدة في الأسواق المالية الدولية من ناحية مدة السداد أو فترات السماح التي تكون أطول¹.

فلقد قامت الهيئة الدولية للتنمية IDA بعقد قروض تسدد في حدود خمسين سنة بفترة سداد قدرها عشر سنوات تبدأ الدولة المقترضة السداد في السنة الحادية عشر بدفع 1% من أصل القرض سنويا لمدة 10 سنوات ثم 3% من أصل القرض سنويا ابتداءً من السنة الحادية عشر ولمدة 30 عاما الباقية وتحمل الدولة المقترضة فوائد بقيمة 0.75% فقط وهذا لتغطية المصاريف الإدارية².

ج- المعونات النقدية: الأصل أن تتمثل المعونات الأجنبية في صور تحويلات نقدية تضعها الدولة المانحة تحت تصرف الدولة المستفيدة وبشروط معينة وهي الصورة التقليدية، وعادة تكون بعملة الدولة المانحة أو بعملات أخرى على وجه الاستثناء.

د- المعونات العينية: قد تتخذ المعونات الأجنبية صوراً عينية مختلفة كالسلع الغذائية كالقانون الأمريكي لعام 1954 للتنمية الزراعية ولتنمية التجارة والذي أطلق عليه القانون رقم p1480 المنظم لتقديم السلع الغذائية الأمريكية للدول النامية من أجل التنمية الاقتصادية³.

¹ د. يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 9 - 10.

² د. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 204 - 205.

³ د. يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص 11 - 12.

2: من حيث مصادرها:

- أ - المعونات وحيدة المصدر أو الثنائية: التي تسند على العلاقات الثنائية بين الدولة المانحة والدولة المستفيدة، مثل برامج المعونات الأمريكية ومعونات الدول الغربية وغيرها التي تقدم على بموجب اتفاقيات ثنائية.
- ب - المعونات الجماعية: تتمثل في المنح والقروض الميسرة التي تقدمها الهيئات الدولية المتخصصة في التنمية الاقتصادية.

3: من حيث ضوابطها:

- أ - المعونات الأجنبية غير المقيدة: وهي التي تقدم دون أن تلتزم بإنفاقها في الدولة المانحة، بل قد يصل عدم تقييد في تقديمها بعملات من غير عملات الدول المانحة ولكن هذه المعونات لا تقدم إلا في نطاق ضيق جدا ومحدود.
- ب - المعونات المقيدة: تتميز بانخفاض أسعار الفائدة وطول كل من أجل السداد وفترة السماح، مقابل مطالب الدول المانحة التي تصل إلى حد إملاء بعض الشروط التي تسمح لها بممارسة بعض أساليب الرقابة لضمان تنفيذها، وتستخدم القروض الميسرة في تنمية صادرات الدول المقرضة، لأن الدول المانحة تشترط ربط هذه المعونة بتصدير منتجاتها ونقلها على بواجرها والتأمين عليها لدى شركات التأمين الوطنية فيها، بالإضافة إلى اشتراط قيام بيوت الخبرة المعتمدة لديها بالقيام بالدراسات الفنية والاقتصادية لهذه المشروعات بمعنى إنفاق الجانب الأكبر من المعونة في الدول المانحة لها وحرمان الدول النامية الاستفادة من انخفاض تكاليف خبرات ومنتجات الدول الأخرى.

4: المعونات المباشرة وغير المباشرة:

تتمثل المعونات المباشرة في الصور العادية المنظورة من المنح والقروض الميسرة والتي تتمثل في التحويلات النقدية والعينية من الدول المانحة للدول المستفيدة، أما المعونات غير المباشرة فتتمثل في الصور غير التقليدية مثل منح التعريفات الجمركية التفضيلية والإعفاءات التي تقدمها بعض الدول المتقدمة للبعض صادرات الدول النامية الشيء الذي يسمح للدول النامية من تخفيض تكاليف منتجاتها في الدول المتقدمة وتحقيق هوامش ربح عالية.

5: المعونات الفنية:

وهي تكمل كل من المعونات النقدية والعينية لما تنطوي عليه من تقديم الخبرات الفنية المتخصصة وإقامة مراكز تدريب لضمان ارتفاع كفاءة استخدام الاعتمادات المالية والمعدات الحديثة التي تتضمنها برامج المعونات الأجنبية.

الفرع الثاني: تقييم المعونات¹

هناك العديد من الآراء التي انتقدت المعونات الأجنبية وهي كالتالي:

- تستخدم المعونات الأجنبية للدول النامية المستقلة حديثا لاستمرار تبعيتها لهذه الدول².
- لا تنفق المعونات مع مطالب التنمية الوطنية في الدول النامية بقدر ما تخدم المصالح السياسية والاقتصادية للدول المتقدمة لذلك فهي تنقطع أو تنخفض بمجرد حدوث أي خلاف بين الدولتين.
- ترتبط غالبية المعونات بقيود تفرضها الدول المانحة لها بحيث تلزم الدول المستفيدة من استخدام اعتماداتها لشراء كافة احتياجاتها من الدول المانحة.
- تخفيض المعونات المقدمة في حالة حدوث مشكلات داخلية لدى الدول المستفيدة كالتضخم والبطالة والعجز في ميزان المدفوعات³.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي

الفرع الأول: مفهومه

يعرف "عبد السلام أبو قحف" بما يلي: "تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة الفنية للدول المضيفة". وترجع أهمية اللجوء إليه في الدول النامية إلى ما يلي:

¹ الدكتور سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ص 25.

² نفس المرجع، ص 15 - 35.

³ نفس المرجع، ص 35.

- قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي بحيث تضمنت تحرير التجارة والاستثمارات وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي.
- أدركت الدول النامية منافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كمصدر للتمويل وإنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى لا سيما القروض.
- اتساع نطاق العولمة والتوسع في الأنشطة الدولية¹.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار

1- الاستثمار الأجنبي المباشر:

نعني به تملك المستثمر الأجنبي أصول رأسمالية تتيح له حق الإدارة وتنفوق أهميته عن الاستثمار غير المباشر بحيث كان في القرن الماضي وإلى غاية الأزمة النقدية العالمية أهم مصادر النقد الأجنبي وبعد 1929 حدثت عدة تغيرات كانهيار قاعدة الذهب وتثبيت العديد من الدول لعملائها وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت عمليات التعمير في العديد من الدول، وبعدها استقرت الأوضاع وظهرت الاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية التي كان لها أثرها على حركة رؤوس الأموال الأجنبية وظهرت الشركات متعددة الجنسيات التي نجحت إلى حد كبير في توجيه استثماراتها المباشرة في جميع أنحاء العالم².

وهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية الأكثر تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات إلا أن العديد من الدول تتردد وترفضه للتخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سيئة، بالإضافة إلى سيادة حالة احتكار لهذه الشركات لأسواق الدول النامية، ولكن توجد العديد من الدول تمنح فرصاً كبيرة لهذه الشركات بتملك فروعها تملكاً كاملاً في هذه الدول، فالمنطق يقول أن الوجود الأجنبي قائم بآثاره السياسية والاقتصادية طالما سمحت هذه الدول بدخول الاستثمارات سواء كان على شكل استثمار مشترك أو عقود بالتخريف...³

¹ العقون نادية، تحرير رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخص □ نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004/2003، ص 18.

² د. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003، ص 274.

أ- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

1: الاستثمار الشائبي: وهو أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أرضه وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة.

2: الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات: تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال الاستثمار والمحرك الرئيسي له بحيث لها فروع متعددة وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه وابتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية وتدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم¹.

ولهذه الشركات عدة دوافع نوجزها فيما يلي:

- التقا □ من القيود التعريفية التي تعيق نفوذ صادرات الدول الصناعية والاستفادة من العمالة الرخيصة وتخفيض تكاليف النقل؛

- التقا □ من السياسات الاقتصادية في البلد الأم مثل أنظمة محاربة الاحتكار بالإضافة إلى المزايا الضريبية.

2- الاستثمار غير المباشر: من الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين، بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية².

ويشمل قروض المصدرين أو شراء أسهم وسندات في الدول المضيفة، وهناك صور لهذه التدفقات وهي الاستثمار بالمحفظه تعطي للمستثمر الحق في نصيب من الأرباح ويتم الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار أو من طرف مستثمرين ذوي طابع مؤسسي مثل صناديق المعاشات أو في صورة شهادات إيداع دولية، وهناك أشكال ظهرت في الدول النامية مثل سياسة المشاريع المشتركة والتراخي □، تسليم المفتاح³.

¹ د. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 19-20.

² د. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 15.

³ د. عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص 54-55.

الفرع الثالث: مزايا الاستثمار الأجنبي¹

- يهدف البلد النامي من وراء فتح مجال الاستثمار لإحداث التوسع الاقتصادي، وخلق مناصب شغل بالإضافة إلى إعادة استثمار جزء هام من أرباحه المحققة في البلد المستقبل. بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا؛
- تطوير القدرات الإدارية في القطر المضيف وتطوير مجالات البحث والتطوير؛
 - يوفر إطاراً للتعاون والتكامل الاقتصاديين إقليمياً وعالمياً؛
 - تعزيز درجة المنافسة والقضاء على الاحتكارات؛
 - المساهمة في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وتطوير المستوى التقني.
 - انخراط الاستثمار في حركة التنمية الوطنية بدمج الاستثمار في المسار التنموي الوطني².

الفرع الرابع: عيوب الاستثمار الأجنبي.

يقال أن الشركات متعددة الجنسيات هي أهم قناة لنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، عن طريق الدخول في مشروعات مشتركة مع رأس المال العام أو الخاص، أو عن طريق إعطاء تراخيص الإنتاج، أو بيع الآلات اللازمة من خلال التعاقد على أداء الخدمات الإدارية والتسويقية، فهناك مشاكل تعيق الاستفادة بهذه التكنولوجيا تتعلق بمدى ملاءمة التكنولوجيا التي توفرها الشركات لظروف البلد النامي، وبالتكلفة التي تتحملها البلدان النامية مقابل الحصول على التكنولوجيا.

فالشركات لا تهتم إطلاقاً بملاءمة التكنولوجيا للظروف الاقتصادية كما تؤدي إلى تزايد التبعية والاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية، مما يقتل روح الإبداع والتجديد، " وكما جاء في تقرير الأمم المتحدة فإن نقل التكنولوجيا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات هو أداة استغلال وتحكم، نتيجة لما تحصل عليه من أثمان باهظة مقابل ما تقدمه من تقنيات غير ملائمة، ومعرفة تقنية وهمية في معظم الأحيان، الأمر الذي يؤدي إلى قتل روح الإبداع في الدول النامية.

¹ عرفات تقي الحسيني، المرجع سابق، ص 61.

² نفس المرجع، ص 61.

أما سوق التكنولوجيا تتصف بعدم الكمال، لعدم توافر البيانات والمعلومات الكافية عن المعروض منها، ولأن المعارف التكنولوجية هي من أسرار الشركات الاحتكارية، وكون التكنولوجيا تختلف عن السلع الأخرى من حيث تعقدتها وعدم تجانسها إلى حد بعيد، فإنه من الصعوبة تحديد سعر واضح لها.

وإضافة إلى ما سبق نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تنقل إلى البلدان النامية، تكنولوجيا قررت الاستغناء عنها مقابل ثمن مرتفع.

فلقد نشرت الأمم المتحدة تقريراً حول "الشركات متعددة الجنسيات والتنمية العالمية، كان من أهم ما أشار إليه: استحالة الانسجام بين استراتيجية هذه الشركات واستراتيجية التنمية الذاتية فيها. بالإضافة إلى سعيها بكل الطرق لتوجيه سياسة البلد النامي بما يخدم مصالحها وليس مصالح هذا البلد. وبرغم ذلك فإن الدول النامية تسعى جاهدة لاجتذاب لاستثمار الأجنبي المباشر إليها، لدوره البارز في زيادة تدفق رؤوس الأموال التي تراها لازمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، وتنشيط حركة التجارة الدولية¹.

1- للاستثمار الأجنبي آثار سيئة على ميزان المدفوعات، نتيجة تحويل الدخول والأرباح المتحققة إلى بلدانها كما قد تشمل تحويل المدخرات المحلية عبر بنوك الشركات الأجنبية².

ويتغير تأثير الاستثمار الأجنبي على الميزان التجاري حسب ما إذا كان موجه للتصدير أو الاستيراد، ويختلف الأثر طبقاً لنوع الاستثمارات والسياسات التي تتبعها الشركة في مجال الإنتاج والتسويق وتحويل الأرباح، فالاستثمار الأجنبي قد يأخذ شكل استثمار مباشر جديد تبدأ فيه الشركة عملاً جديداً وتبادر بتشيد منشآت إنتاجية أو قد تقوم الشركة بشراء شركة عاملة، في الحالة الأولى تضطر الدولة لاستيراد مواد ومكانات وآلات، عكس الحالة الثانية بحيث لا تستورد شيئاً وذلك في البداية على الأقل، كما أنه في حالة قيام الشركة بتحويل الأرباح إلى الخارج فسيكون لذلك أثراً سلبياً على ميزان المدفوعات، كما يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الدخل القومي التي تقود

¹ أ.د. ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003، ص 241-242-243.

² نفس المرجع، ص 56.

بدورها إلى زيادة الميل إلى الاستيراد وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات، أو قد يقود إلى توفير السلع وبالتالي ثبات أسعارها¹.

2- عادة ما يتجه الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات ذات الربحية العالية دون الاهتمام بالأولويات الإنمائية.

3- احتمال عدم ملائمة التكنولوجيا المرافقة للاستثمارات الأجنبية مع الحاجات الاستهلاكية أو حجم السوق المحلي والموارد المتاحة ومرحلة التنمية.

4- التعرض إلى ما يعرف بأسعار التحويل بحيث تقوم بعض فروع الشركات المتعددة الجنسيات بتقدير قيمة الصادرات بأقل من قيمتها الحقيقية وذلك لنقل عبء الضرائب إلى دولة تكون فيها الضرائب منخفضة وبذلك يخسر القطر المضيف النقد الأجنبي الذي يعادل الفرق بين القيمة الحقيقية للصادرات والسعر الذي تحدده الشركة الاحتكارية².

5- يترتب عن المركزية التي يتم بها اتخاذ القرارات في الشركات متعددة الجنسيات إهمال مصادر العرض المحلي والإخفاق في تنمية الإدارة والمهارات الوطنية، فما يهم هذه الشركات هو زيادة أرباحها باستغلال الثروات الطبيعية وأجور العمال المنخفضة، كما أن أثر الشركات على نمط في البلدان النامية يمكن أن يلحق أضرارا ببعض القطاعات الاقتصادية المحلية كطرد بعض الشركات من السوق، أو القضاء على بعض الحرف اليدوية. كما تتسبب في تركيز الاستثمارات في المناطق محددة من العالم النامي، في جعلها مقاطعات أجنبية، مما يؤدي إلى النمو دون التنمية.

6 - تنفيذها لمشروعات ليست ذات أولوية عالية في التنمية، وإنتاج سلع ليست في متناول دخول الجماهير وتستهلكها الأقلية الغنية فقط، كما تلعب هذه الشركات دورا في استمرار التبادل غير المتكافئ بين البلدان النامية والدول المتطورة، لأنها تستفيد من جميع الفوائد النسبية المتوفرة في مختلف أنحاء العالم، بفضل خصائصها المعروفة³.

¹ د. أحمد عبد الرحمن أحمد، إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ، الرياض، 2001، ص 132.

² د. عرفان تقي الحسني، مرجع سابق، ص ص 62 - 63.

³ ساكر محمد العربي، ص 241.

المطلب الرابع: القروض المشتركة¹

الفرع الأول: تعريفها.

بعد الحرب العالمية الثانية عرف التمويل الدولي تطوراً سريعاً، فالحاجة إلى مصادر جديدة للتمويل التي فرضتها إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقروض المشتركة بالتعريف هي " تجمع مصرفي CONSORTIUM مهمته تجميع قروض كبيرة الحجم نيابة عن المقترض وينتهي هذا التجمع أو الاتحاد مع نهاية استحقاق القرض ففي حالة تعذر بنك واحد تقديم قيمة القرض بالكامل فإنه يطلب من مجموعة المصارف والمؤسسات المالية المساهمة في تقديم القرض وتقوم هذه المجموعة بتوزيع نسبة المشاركة فيما بينها بمعنى توزيع الحصص بغية توزيع المخاطر.

الفرع الثاني: نشأة القروض المشتركة

نظراً لوجود مصارف كبيرة وعملاقة في لندن تتمتع بخبرات طويلة في مجال الصيرفة والتمويل، أصبحت العاصمة البريطانية أحد أهم المراكز الرئيسية في العالم للودائع والقروض بالعملة الدولية مما ساعد على انجذاب المصارف والمستثمرين الأجانب إليها ويمكن اعتبار القيود المشددة التي فرضها بنك إنجلترا على الاقتراض المصرفي الدولي عام 1957 أحد أهم أسباب نشأة سوق العملات الدولية، بحيث قامت المصارف البريطانية إثر ذلك بمنح قروضها الدولية بالدولار الأمريكي بدلا من الجنيه الإسترليني ومن العوامل التي ساعدت على نشوء هذه السوق ما يلي:

1 - تراكم الودائع بالدولار الأمريكي في المصارف خارج أمريكا وخاصة في أوروبا بسبب المعونات الضخمة التي قدمتها أمريكا لحلفائها الأوروبيين بعد نهاية الحرب (خطة مارشال) وبسبب الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الشركات الأمريكية في الخارج؛

2 - حصول المصارف البريطانية على المصادر المالية الكبرى وبشكل رئيسي من الودائع الضخمة التي تقوم بها الشركات الكبرى المتعددة الجنسية أو المصارف الصغيرة لدى المصارف الكبرى التي تتعامل بالعملات الدولية وقيام دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية بتحويل أرصدها المالية من أمريكا إلى أوروبا الغربية؛

¹ د. هيثم صاحب عجم، نظرية التمويل، دار زهران، الأردن، 2001، ص 356 - 357.

3 - قيام المصارف الأمريكية بتوسيع فروعها في الخارج رغبة منها في لأن توفر لها هذه الفروع إمكانية الاقتراض دون اضطرارها إلى وضع احتياطي إلزامي لدى مجلس الاحتياطي الفدرالي مقابل هذه القروض كما حددته القوانين الأمريكية؛

4 - ارتفاع أسعار النفط في السبعينات وتضخم عوائد النفط بالنسبة للدول المصدرة له وتحويل ووضع هذه الفوائض في صورة ودائع لدى المصارف الأوروبية بصورة خاصة.

ولكل هذه الأسباب تضخمت حجم القروض المطلوبة من المصارف وتنوعت آجال الودائع وتنوعت العملات الدولية بعد أن كانت محصورة بالدولار وازداد عدد الشركات الكبرى والمؤسسات الخاصة والحكومية التي بدأت تستفيد من مزايا هذه السوق ولقد ازداد الطلب على القروض الدولية باليورودولار للأسباب التالية:

- انخفاض تكلفة القرض المشترك مقارنة بالقروض المحلية وانعدام القيود التي تفرضها السلطات النقدية المحلية نظرا لعدم الالتزام بالاحتياطي الإلزامي؛

-توسع وتطور الشركات متعددة الجنسيات والقيام بتنفيذ مشاريع كبرى لا تستطيع أي سوق محلية تمويلها نذكر على سبيل المثال "مشروع النهر الصناعي في ليبيا"؛

-الاستفادة من الفرق في معدلات أسعار الفائدة على الودائع باليورودولار وعلى العملات الرئيسية الأخرى مثل المارك الألماني والين الياباني والفرنك السويسري، كما يمكن طلب القرض بأكثر من عملة¹.

الفرع الثالث: سوق اليورودولار²

وتشمل الودائع المصرفية المحررة بالدولار والمودعة لدى مصرف يوجد خارج أمريكا بحيث تمثل التزام بنك اليورو بالدولار، والبنوك التي تشارك في سوق الأورو تعرف بـ "الأورو بنك" ويقصد بذلك المصارف التجارية الأوروبية الكبرى وفروع البنوك الأمريكية التي تخصص □ جزء من نشاطها لعقد قروض باليورودولار.

¹ نفس المرجع، ص 357 - 359.

² الدكتور سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 50.

في البداية اقتصر هذا سوق على عمليات الاقتراض والإيداع قصير الأجل وكانت آجال القروض تتراوح بين 30 و60 عاما ولما ارتفع الطلب على القروض ذات الأجل الطويل تجمعت المصارف ضمن ما يسمى "كونسورتيوم" لتقديم قروض اليورو متوسطة وطويلة الأجل تتراوح بين 10 و15 سنة، تتميز هذه القروض بمبالغ كبيرة وبمعدلات فائدة قابلة للتعديل في فترات دورية منتظمة استنادا إلى معدل فائدة في سوق لندن "lipor"¹.

الفرع الرابع: إصدار السندات الدولية²

تعتبر أسواق السندات الدولية حديثة نسبيا إذ أنها بدأت تحتل مركز هاما في مجال الاستثمارات الدولية في مطلع الستينات وأصبحت حاليا أهم مصادر التوظيفات الاستثمارية المالية لأنها تعتبر أداة استثمارية طويلة الأجل مضمونة العائد وقليلة المخاطر.

فمجموعة المصارف الدولية تقوم بإدارة وتمويل القرض نيابة عن المقترض إذا كان القرض صغير الحجم وفترة الاستحقاق قصيرة أو متوسطة الأجل، أما إذا كان القرض يفوق قيمة الحصص التي اكتتبت بها مجموعة المصارف المختلفة (المديرة للقرض والمصارف المشاركة في الاكتتاب العام)، وإذا كانت فترة الاستحقاق طويلة الأجل 15-20 سنة فإن مجموعة المصارف تقوم بإصدار سندات دين تطرح على المصارف لشراؤها أو تقوم بدورها بتسويق هذه السندات وبيعها لمستثمرين من أفراد ومؤسسات، ويطلق على هذه المصارف التي تقوم بتسويق السندات اسم "Selling Group" وتحصل هذه المجموعة على نسبة مئوية تتراوح بين 1 و1.5% مما يتقاضاه التجمع المصرفي الأول الذي أصر السندات، وتبدأ عملية التداول مباشرة بين البائعين والمشتريين في البورصة، ويتسلم المقترض المبلغ المطلوب مقابل دفع نسبة مئوية من الإصدار الاسمية إلى المجموعة المصرفية التي تتولى إدارة الإصدار وبيع السندات وتختلف هذه النسبة حسب المركز الاقتصادي للمقترض وتصل إلى 5%.

تتميز هذه السندات بتعدد عملات الإصدار وبالسيولة النقدية العالية وانعدام حق المراقبة والإشراف، ولكن تعثرها بعض المخاطر، لأن سوق السندات مرتبط بأسواق العملات وما يسودها من اضطرابات وتقلبات التي تؤثر على قرار المستثمرين من جهة وإلى زيادة القيود التي تلجأ إليها السلطات النقدية من جهة أخرى لحماية

¹ د. مفتاح صالح، محاضرات المالية الدولية، جامعة محمد خيضر، 2004/2005.

² د. هيثم صاحب عجم، مرجع سابق، ص 385.

الاقتصاد الوطني من هذه التقلبات التي قد تؤدي إلى إعادة تقييم العملة، كما أن المقرض قد يتعرض إلى خسارة عندما يقوم بتسديد قرض وفوائده خلال مرحلة يمر فيها الاقتصاد الدولي بحالة التضخم، بحيث يكون قد قام بالاكتمال بنقود ذات قوة شرائية عالية ويستلم عند الاستحقاق نقودا ذات قوة شرائية منخفضة. والسندات الدولية نوعان سندات الأورو والسندات الأجنبية¹.

المبحث الخامس: نظريات التجارة الدولية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعريفات للتجارة الخارجية منها ما يلي:

- كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة².
- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة³.
- عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل⁴.

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة.

¹ نفس المرجع، ص 386-393.

² سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993، ص 36.

³ رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 12.

⁴ حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، 1996، ص 18.

المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية

تتجلى أهمية التجارة الدولية في الإيجابيات والسلبيات التي أصبحت تقدمها لمختلف الدول وأيضاً بسبب الإجماع الحاصل لدى كل دول العالم تقريباً على ضرورة الانفتاح أمام الخارج تحت غطاء المؤسسات العالمية والهيئات المالية التي تدير هذه المعاملات التجارية مثل البنك العالمي والصندوق النقدي الدولي وخاصة المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت كل العمليات التجارية تسير تحت مظلتها وهو ما أدى بهذه الهيئات العالمية إلى زيادة التحرير المالي والاقتصادي تحت مسميات مختلفة مثل العولمة وغيرها.

إن التحرير الاقتصادي المتسارع الأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتقنيات، جعل الإطار النظري والفكر السابق للعلاقات الاقتصادية الدولية يتغير هذا التغير انعكس على إعادة صياغة الكثير من المفاهيم التنموية والثروة والموارد الإنتاجية، والندرة، والمنشأة، والتشغيل، ومفهوم السيادة الوطنية. حيث أن منظمة التجارة العالمية أصبح لها دوراً سياسياً تحرك بها سياسات الدول كما تشاء متخذة الورقة الاقتصادية ورقة ضغط ضد الدول الفقيرة والدول النامية مقابل بعض التسهيلات لحركتها التجارية. ولعل هذه أهم سلبية أن صح التعبير أو بلغة أخرى يمكن أن نسميها أكبر تحدي يواجهه الدول النامية.

ويمكن تلخيص أهم إيجابيات التجارة الخارجية فيما يلي:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدماً أو نامياً. فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية وتصريف المنتجات عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد بحيث بسبب تنوع السلع يفتح الباب لتوسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام.

وبالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير مستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري.

كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية. كما أن التغييرات التي يمكن تحدث في ظروف التجارة الدولية ستؤثر بصورة مباشرة في الهيكل العام الدخل الوطني وفي معدله، والاتجاه العام هو أنه سيرتفع مستوى الدخل الوطني وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت.

أما أثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية وهو ما نبحت عنه في دراستنا هذه فيتضح في أن الدول النامية تتميز بخصائص [] يسيطر عليها التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية. بحيث من نتائج هذا التخلف معدل دخل الفرد فيها منخفضا وهو ما ينعكس على مستوى الصحة العمومية والتعليم، وتنخفض الإنتاجية وتقل الاستثمارات، فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد. وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحدث تنمية حقيقية وهذه النقاط قد أشرنا إليها في مبحث التخلف في نظرية الدفعة القوية لكشف الحلقة المفرغة للتخلف.

ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية

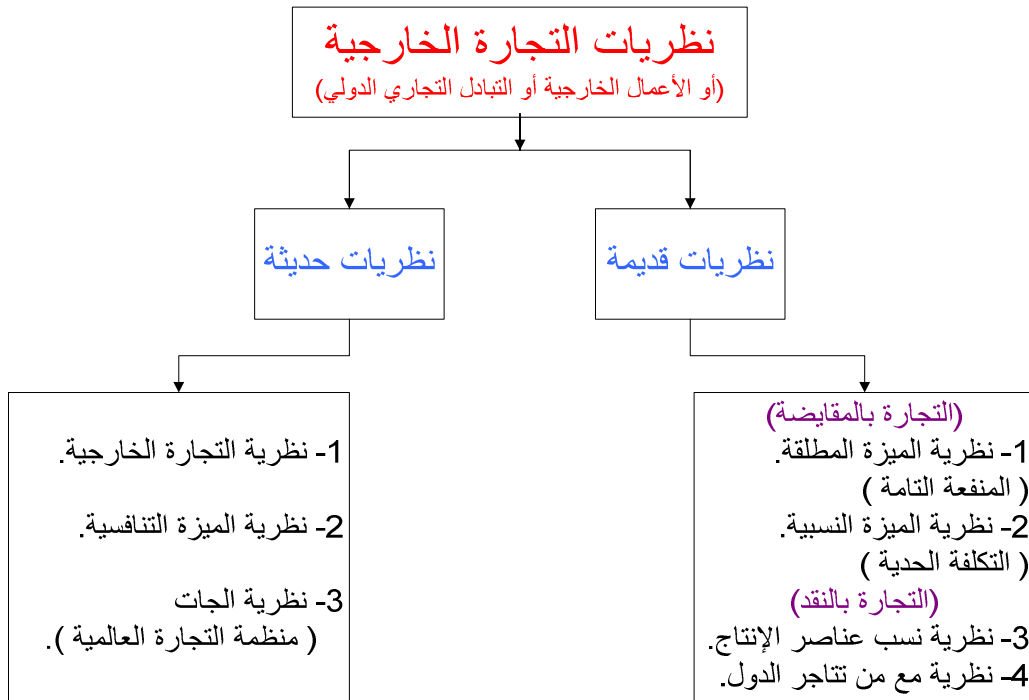
يسود اعتقاد لدى أغلب الاقتصاديين أنه من المستحيل أن تكون هناك دولة قادرة على إنتاج كل سلعتها بنفسها وإنما عليها أن تستعين بالخارج وبالرغم من أن هذه الفكرة لم تلقى رواجاً كبيراً إلا أن هناك تفسير آخر و مبررات أخرى لتشجيع التبادل الدولي يتمثل في تكلفة الإنتاج وكذا حتمية الندرة التي بسببها تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لتلبية حاجياتها بحيث قد تكون الدولة قادرة فنياً على إنتاج جميع أو جزء كبير من السلع التي تستوردها، ولكنها تفضل الاستيراد لبعض السلع التي يتم مقابل استيرادها تصدير سلع أخرى من الإنتاج المحلي. ما يحدث إذاً هو أن كل دولة تتخصص [] في إنتاج السلع التي يتم إنتاجها بكميات تفوق حاجتها وتصدير الفائض لدولة أو دول، على أن تستورد سلع أخرى منهم في المقابل وبالتالي كانت اغلب نظريات التجارة الدولية تحاول الاجابة على هذه التساؤلات الثلاثة المتمثلة في:

1- لماذا تتاجر دولة مع دولة أخرى ؟

2- لماذا تتبادل الدول السلع ؟

3- لماذا لا تنتج كل دولة جميع ما تحتاجه ؟

في البداية وقبل أن نبدأ في تعريف وسرد مختلف النظريات المفسرة للتجارة الدولية ارتأينا أن نقدم هذا الملخ □ حتى يتسنى للقارئ الفهم أكثر في تمييز بين مختلف النظريات وتصنيفاتها وكذلك أهم ملاحظة تميز الفرق بين النظريات القديمة والحديثة هو أن النظريات القديمة تحمل فكر اقتصادي يراعي خصوصية الدول، والتخصيصية ضد المنافسة الدولية أي وكأن هذه النظريات تنطلق من المقومات الداخلية ومراعاة أيضا ما تحتاجه الدول الأخرى من أجل أن يستفيد الكل من مزايا التجارة الدولية.



جدول رقم (1. 2) يلخ □ تصنيف نظريات التجارة الدولية

أ- النظريات القديمة¹ :

1- نظرية الميزة المطلقة:

أول من وضعها هو البريطاني آدم سميث عام 1787م (أبو الاقتصاد الحديث في كتابه ثورة الأمم)، تدعو هذه النظرية الدول إلى التخصص □ في الإنتاج على أساس المعايير التالية:

أ- العمل أساس القيمة.

ب- ثبات تكلفة الوحدة مهما كان حجم إنتاجها.

ج- استحالة انتقال عناصر تقنية الإنتاج بين الدول (خارج الدولة).

د- سهولة انتقال عناصر الإنتاج في الدولة.

هـ- عدم وجود مصاريف للنقل والمواصلات والاستخراج.

و- منافسة تامة بين الصناعات في الدولة.

ز- عمالة كاملة في الدول.

ح- مقايضة السلع بالسلع بدلاً من المال.

وهذه النظرية عبارة عن فكر اقتصادي يراعي خصوصية الدول، والتخصصية ضد المنافسة الدولية.

ومن بين سلبيات هذه النظرية هو عدم مقدرتها على الاجابة وتقديم تفسير واضح في حالة وجود تميز مطلق في أكثر من سلعة أي كيفية تعامل الدولة التي تمتلك ميزات مطلقة في عدة سلع.

¹ جلال أمين، كشف الاقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 66.

2- نظرية الميزة النسبية¹:

للاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو عام 1835م (تطبيق هذه النظرية على المستوى الإقليمي). وقامت هذه النظرية على مبدأ (العمل على أساس القيمة) أي أن ثمن السلعة يحدده كمية العمل المبذول لإنتاجها، وتسمى أيضاً (نظرية التكلفة النسبية). ولم تلغى النظرية السابقة بل اعتمدت على المعايير التي وضعها آدم سميث.

3- نظرية نسب عناصر الإنتاج: Factor Proportion Theory

تنسب هذه النظرية إلى كلاً من العالمين الأسكتلنديين: هكشر وأولين. وقاما بإلغاء النظريتين السابقتين لعدم كفاءتهما بمجاراة الواقع، وأسست على أساس التجارة بالنقد لا على المقايضة السلعية.

وقد قامت نظريتهما على افتراضين هما:

- أ- مبدأ الوفرة النسبية للمواد (تقوم كل بلد بإنتاج السلع التي تعتمد على العنصر الذي يتوفر فيه بكثرة) مثلاً كندا تنتج الأخشاب نظراً لكثرة الغابات ووفرة الأراضي، والصين تنتج الملابس نظراً لكثرة العمال ورخصها.
- ب- مبدأ التبادل الدولي (يقوم كل بلد بتصدير السلع التي يمتلك عناصر إنتاجها بوفرة، ويستورد غير ذلك من البلدان الأخرى بناء على السعر الدولي المنافس).

4- نظرية (ليونتياف) LEONTIEF قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على إصدارات وواردات الولايات المتحدة لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج، على أساس إن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدم "ليونتياف" في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى النتيجة أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى إنما تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

فطبقاً لتلك النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لان العامل الأمريكي يحيط به تجربة وخبرة وتنظيم، فان عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، وإذن فإن على

¹ الدكتور سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 300.

أمريكا إن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.

5 - نظرية مع من تتاجر الدول؟:

قدمها العالم "إستفان لندر" وقد قامت هذه النظرية على أن الدول تستطيع أن تتاجر مع بعضها البعض بوجود المعايير التالية:

أ- التقارب الجغرافي والسياسي.

ب- التقارب في مستويات المعيشة.

ج- التقارب في العادات والتقاليد والأديان.

د- التقارب في الأذواق.

هـ- التقارب في مستويات وحجم الأسواق.

ب- النظريات الحديثة¹:

1- نظرية التجارة الخارجية: EXTERNAL TRADE THEORY:

وقد قامت هذه النظرية على (لماذا تتاجر الشركات مع الخارج؟):

أ- الاستفادة من الطاقات الغير مستغلة. تنتج بأقل من طاقتها لأن السوق المحلي لا يستوعب كل ما تنتجه الشركة.

ب- تخفيض التكاليف. يتم ذلك عن طريق التوسع في الإنتاج، لذلك يتم البحث عن أسواق جديدة.

ج- تحقيق أرباح إضافية. تستطيع فرض سعر مرتفع للسلعة في بلدان تحتاج تلك السلع بكثرة.

د- تنويع وتقليل المخاطر. الاعتماد على سوق واحد يزيد من المخاطر.

هـ- الاستيراد وضممان الإمدادات. وفرة المواد الخام في بلدان أخرى بسعر أقل أو جودة عالية.

¹ جلال خشيب، نظريات النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 57.

2- نظرية الميزة التنافسية :COMPETITIVE ADVANTAGE THEORY

وقامت في منتدى داوفوس الاقتصادي العالمي بسويسرا على أن مؤشر التنافس يبنى على ثمان عوامل:

- 1- درجة الانفتاح في الدولة.
- 2- نوع الحكومة (نظام الحكم).
- 3- توفر المؤسسات المالية.
- 4- نوعية البنى الهيكلية في الدولة.
- 5- التقنية ودرجة تقدمها.
- 6- نوع الإدارة.
- 7- العمالة الوطنية.
- 8- مؤسسات المجتمع المدني.

مسببات الميزة التنافسية بين الدول:

قام "مايكل بورتر" بعد دراسة أجراها، بصياغة أربعة مسببات تسمى (نموذج الماسة) وتؤدي إلى بناء الميزة التنافسية والحفاظ عليها:

1- حالة الموارد:

- حجم ومهارة تكلفة العمالة.
- وفرة ونوعية وتكلفة وسهولة النفاذ إلى الموارد الطبيعية.
- مخزون المعرفة لدى الدولة بما في ذلك المعرفة التقنية والتسويقية التي تؤثر على جودة السلع والخدمات.

- حجم وتكلفة رأس المال المتاح للصناعة.

- نوع وتكلفة استخدام البنى الهيكلية.

2- حالة الطلب: إن ميزة الدولة التنافسية تزداد إذا كان هنالك طلب داخلي قوي لسلعها وخدماتها.

3- الصناعات المساعدة وذات الصلة: وجود تعاون بين مثلاً صانعي الأحذية ومنتجي الجلود في نفس

الدولة، يعطيها ميزة تنافسية.

4- استراتيجية وهيكل الشركة والمنافسة: إن استخدام طريقة إدارية ناجحة، يستقطب أكفأ العاملين، مما

يزيد الميزة التنافسية.

خاتمة:

إن أهم ما يميز نظريات التنمية الاقتصادية هو عدم الاتفاق بين الباحثين الاقتصاديين في إعطاءنا نموذج واضح المعالم لتحقيقها بحيث رأينا أن أغلب الاتجاهات تلخصت في رأيين أساسيين الأول يتمثل في دراسة آثار النمو الاقتصادي على البلدان والرأي الثاني تمثل في تحليل أسباب الفشل في تحقيق معدلات نمو كبيرة وهو ما يجعل نتساءل لماذا تحليل أسباب الفشل بدل ما يعطونا وصفة النجاح ولعل الوصية الوحيدة التي أوصوا بها الدول النامية هي الانفتاح التجاري والمتمثل في نظريات التجارة الخارجية والاستفادة من مزاياها وهذا للخروج من دائرة التخلف.

الفصل الثاني:

دراسة نظرية حول سعر الصرف

✓ المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

✓ المبحث الثاني: نظريات وسياسات سعر الصرف

✓ المبحث الثالث: محددات سعر الصرف، ومخاطر تقلباته

✓ المبحث الرابع: مفهوم الأزمة الاقتصادية

مقدمة الفصل:

لا يكفي أن تعرف كل دولة حساباتها الدولية، وأن تحدد حقوقها وديونها وإنما يجب كذلك، ومنذ البداية أن تحدد العملية التي يتم التحاسب والدفع بها، فكل تبادل يثير في الواقع مشكلة حساب قيمة التبادل لاسيما أمام اتساع دولة التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية، وتطور أسواق المال الدولية، فسعر العرض له أثر واسع على الاقتصاد من خلال علاقته المباشرة و غير مباشرة والمتمثلة في معدل التضخم، معدل النمو، ورصيد ميزان المدفوعات بذلك أصبح سعر الصرف يكتسب أهمية بالغة، ويعتبر كأداة من أدوات الاقتصاد باختلاف نظم الصرف المتبعة الذي يعود إلى تباين كل نظام.

لذلك جاء هذا الفصل لتسليط الضوء على سعر الصرف وذلك وفق أربع مباحث كانت كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف؛

المبحث الثاني: نظريات وسياسات سعر الصرف؛

المبحث الثالث: محددات سعر الصرف، ومخاطر تقلباته.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

لا يكفي أن تعرف كل دولة حساباتها الدولية، وأن تحدد حقوقها، وديونها وإنما يجب كذلك ومنذ البداية أن تحدد العملة التي يتم التحاسب والدفع بها، فكل تبادل يثير في الواقع مشكلة حساب قيمة التبادل، ثم مشكلة دفع تلك القيمة، وإن التبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم بغير النقود لذا فإن الأداة التي تمكن من ضبط وتقويم مثل هذه العمليات، من خلال ربط الأسعار المحلية بالأسعار الخارجية هي ما تعرف بـ: سعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

"يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى"¹.

أما الاقتصادي حمدي عبد العظيم فيعتبر "أن النقد الأجنبي هو بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات، ويعتبر عن ثمنها بوحدة من العملة الوطنية"².

وعليه فإن سعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية.

الفرع الثاني: أشكال (صيغ) سعر الصرف

في الواقع العملي لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة معينة وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف أشكالاً وصيغاً عديدة لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص.

¹ أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997، ص 292.

² حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة الدولية، دار الجامعة الجديدة المصرية، القاهرة، 1987، ص 96.

أولاً: سعر الصرف الاسمي (le taux de change nominal)

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه "سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي أي سعر العملة الجاري، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين"¹.

ويعرف سعر الصرف الاسمي "بأنه السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية دون إبراز القوة الشرائية للعملة، فهو مؤشر يقوم بدور القياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة"².

عندما نستعمل التعريف الأول فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة السعار المحلية، ويرمز له بالرمز E فمثلاً في حالة الدولار والدينار الأردني، يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل الدينار بـ: $\$/JD$ (دولارات للدینارات الواحد)، ويشمل تحويل الدولارات للدینار بالتقسيم على (E) والعكس بالقرب بـ: E حيث E هو $1/E$.

يتغير سعر الصرف الاسمي، وهذه التغيرات تسمى تدهوراً أو تحسناً، التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية، باستعمال التعريف الأول، فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي (E).

يمكن سعر الصرف أن يأخذ منحني اتجاهها مغايراً لمستوى الحالي في الأجل الطويل وكذلك يمكن أن يتذبذب بشدة، تبعاً لظروف العرض والطلب.

ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل سعر الصرف الاسمي، إما عن طريق التدخل (بيع أو شراء العملات) في سوق الصرف أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي إلا من خلال مؤسسة رسمية (البنك المركزي) وبسعر محدد قانونياً.

¹العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية، تعن بقضايا التنمية في الأقطار العربية، عهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003، السنة الثانية، ص 02.

²علة محمد، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2002، 2003، ص 58.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الاسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وه السعر المعمول به في السواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد، وفي الواقع لا يهتم الأعدوان الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية، أي كمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية وهو ما يعرف سعر الصرف الحقيقي.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي (Le Taux De Change Réel)

يعتبر سعر الصرف الحقيقي من الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة من السلع المحلية¹.

كما يعتبر مؤشرا تجاريا مرجحا يجمع بين كل من متقلبات سعر الصرف الاسمي، وتفاضل معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسوية اللازمة². وهو يبين مستوى القدرة التنافسية الأسعار سلع الدولة.

والعلاقة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي تظهر من خلال العلاقة الموالية:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{سعر الصرف الاسمي} \times \frac{\text{مؤشر الأسعار الأجنبية}}{\text{مؤشر الأسعار المحلية}}$$

هذه المؤشرات التي توضح أسباب ونتائج تغيرات القدرة التنافسية لأسعار كل دولة تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحليل ودراسة أوضاع موازين المدفوعات، وكذا تطورات السواق السلعية والنقدية والمالية.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

هو مفهوم يمثل "السعر المحلي الحقيقي" للنقد الأجنبي لأنه يأخذ في الحسبان تدابير السياسة التجارية الأخرى، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أسعار الصادرات والواردات كالتعريف والرسوم والدعوم³.

¹ قدي عبد الرحمن، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003، ص 104.

² علة محمد، مرجع سابق، ص 59.

³ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000، ص 76.

وبهذا الشكل فإن سعر الصرف الفعلي "هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع أو تحصل فعليا، مقابل ما قيمته دولار واحد مثلا من الصادرات أو الواردات" غير أنه نظرا إلى أن مختلف المعاملات تخضع لضرائب وتدابير مختلفة فإنه من الواضح على وجه العموم أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، فقد عمدت بعض الدراسات التطبيقية إلى تعريف متوسط سعر الصرف الفعلي للواردات، ومتوسط آخر للصادرات موضحا فيما يلي:

1. سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERx):

هو "عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولار واحد من الصادرات¹، شرط أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعلانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة والإعلانات الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات".

2. سعر الصرف الفعلي للواردات (EERm):

هو "عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار وواحد من الواردات"².

1.2. مفهوم سعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف:

إن فكرة سعر الصرف الفعلي قد تبلورت عن محاولة إجراء تعديلات على سعر الصرف الاسمي، أي سعر الصرف بين العملة المحلية، وبين عملة أخرى أجنبية المراعاة أثر الضرائب وغيرها من التدابير الحكومية التي تؤثر على السعر المحلي للصادرات والواردات، فقد أدت مدونة أسعار الصرف منذ أوائل السبعينات إلى زيادة الاهتمام بوضع مؤشرات يمكن أن تقيس متوسط التغير في سعر الصرف البلد المعني بالمقارنة مع عدد من العملات الأخرى خلال فترة زمنية معينة ويسمى هذا المفهوم، أي مفهوم متوسط العلاقة بين عملة معينة بالعملات الأخرى، سعر الصرف الفعلي "لأن الصيغ الأكثر شيوعا المستخدمة في إنشاء مؤشر لسعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف هي كالآتي:

¹ علة محمد، مرجع سابق، ص 59.

² نفس المرجع، ص 59.

1.1.2. سعر الصرف الفعلي الاسمي (NEER):

يعرف مؤشر الصرف الفعلي (متعدد الأطراف) على أنه متوسط مريح لسعار الصرف الاسمية محتسبا بالقياس إلى فترة الأساس¹. ولا يؤخذ في الحسبان اتجاهات الأسعار العامة في البلاد المعني إزاء نظائرها في بلاد الشركاء التجاريين، ولذا يسمى المعني بهذا الاسم مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي (NEER)، حيث أن الأوزان الترجيحية في مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي، تقصد بها أن تعكس الأهمية النسبية لكل عملة يتوقف على الهدف المرجو من وراء حساب هذا المؤشر (NEER)، فغن كان الهدف هو تقييم تأثير تغير معين في سعر الصرف على الميزان التجاري للبلد، فمعنى ذلك أن الأوزان الترجيحية في مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي يقصد بها أن تعكس الأهمية النسبية لكل عملية أجنبية في اقتصاديات البلد المعني فإن الاختيار السليم لهذه الأوزان الترجيحية يتوقف على الهدف المرجو من وراء حساب هذا المؤشر (NEER)، فإن كان الهدف هو تقييم تأثير تغير معين في سعر الصرف على الميزان التجاري للبلد، فمعنى ذلك أن الأوزان الترجيحية هي تلك التي تعكس آثار تغير كل عملة من العملات الأجنبية بنسبة 1% على الميزان التجاري للبلد المعني، ولا يمكن تقدير هذه الأوزان إلا من خلال الأساليب الكمية، كما يمكن أن نحسب مؤشر سعر الصرف الفعلي باستخدام الثقال (الأنصبة) التجارية الثنائية كأوزان ترجيحية (أنصبة الواردات أو الصادرات أو متوسط لهما).

لنفرض أن بلد معين يتعامل مع (n) من البلدان، ويمكن (e it) سعر العملة المحلية في الزمن (t) بقيم العملة الأجنبية التي يصدرها البلد (i).

ولنفرض أن (Y it) يمثل وحدة من عملة البلد رقم (i)، في الزمن (t)، بقيمة العملة المحلية للبلد المعني، وترتبط المعادلة التالية: سعر الصرف e it و Y it.

$$Y it = 1 / e it$$

ويمكن التعبير عن مؤشرات سعر الصرف بالقياس إلى فترة أساس بقيم e it و Y it حيث أن:

$$E it = \frac{Y it}{e it}$$

$$S it = \frac{e it}{Y it}$$

¹ حميدات محمود، مرجع سابق، ص 82.

ومنه يمكن اشتقاق وتعريف أربعة مؤشرات محتملة لسعر الصرف الفعلي بالنسبة لمجموعة معينة من الأوزان الترجيحية (w_i) وذلك يتوقف على طريقة اشتقاق المتوسطات المستخدمة.

الطريقة الحسابية:

$$\begin{aligned} \text{neer 1+} &= \sum_i^n = 1 \quad E_{it} \cdot w_i \\ \text{neer 2+} &= 1 / \sum_i^n = 1 \quad S_{it} \cdot w_i \end{aligned}$$

الطريقة الهندسية:

$$\begin{aligned} \text{Neer 3+} &= \prod_{i=1}^n E_{it}^{w_i} \\ \text{Neer 4+} &= 1 / \prod_{i=1}^n S_{it}^{w_i} \end{aligned}$$

$$\sum_{i=1}^n w_i = 1 \quad \text{حيث أن:}$$

$$\text{neer3} = \text{neer4} \quad \text{وبما أن: } EIT = 1/S_{it} \text{ فإن:}$$

ويعد مؤشر سعر الصرف الهندسي مستقلا عن تعريف سعر الصرف، ومنه فإن: تعريفات محتملة لسعر الصرف الفعلي بالنسبة لمجموعة الأوزان الترجيحية وهي:

1- المؤشر الحسابي: neer 1

2- المؤشر التوافقي: neer 2

3- المؤشر الهندسي: neer3 و neer4

ويتطلب حساب مؤشر سعر الصرف الفعلي تعريف للأوزان الترجيحية التجارية ويمكن اشتقاق هذه الأوزان

باعتبارها أنصبة التصدير أو الاستيراد، أي نصيب أو حصة صادرات بلد معين في صادرات البلد i ، W_{xi}

حيث:

$$[2] \quad W_{xi} = x_i / \sum_{i=1}^n x_i$$

أو حصة إيرادات البلد (i)، Wxi في مجموع إيرادات البلد محل الدراسة:

$$[3] \quad Wmi = Mi / \sum_{i=1}^n xi$$

إن المعادلة (2)، تقيس سعر الصرف الفعلي المرجح بالصادرات.

إن المعادلة (3)، تقيس سعر الصرف الفعلي المرجح بالواردات.

وذلك كمقياس سعر الصرف الفعلي المرجح بالصادرات أو المرجح بالواردات، يمكن صياغتها على الشكل

التالي:

$$[4] \quad neer_x = \prod_{i=1}^n E_i^{Wmi}$$

$$[5] \quad Neer_m = \prod_{i=1}^n E_i^{Wmi}$$

يمكن اشتقاق الأوزان الترجيحية على أنها متوسط حسابي بسيط لحصص الصادرات والواردات، وذلك لتجنب

مؤشرين لسعر الصرف الفعلي أحدهما مرجح بالصادرات والآخر بالواردات.

$$Wai = \frac{Wxi + Wmi}{2}$$

ويعرف سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف في هذه الحالة وفقا للمعادلة التالية:

$$[6] \quad neer_{(n+m)} = \prod_{i=1}^n E_i^{w(ni + mi)/2}$$

ومن المعادلة (4) والمعادلة (5) يمكن كتابة المعادلة (7) كما يلي:

$$[7] \quad neer_{(n+m)} = (neer_x + neer_m)/2$$

2.1.2 سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

تقيس سعر الصرف الفعلي الحقيقي كيفية تغير سعر صرف بلد ما معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى

فترة أساس معينة، لكن حركات السعار الاسمية لا تنطوي على أي شيء يرتبط بالقوة الشرائية للعملة، كما أنها لا

تشير إلى حدوث أو مدى حدوث أي تغير في تنافسية سلع التصدير والبلد المعني، ولنفرض على سبيل المثال أن

سعر الصرف الاسمي لبلد معين قد بقي دون تغيير لكن مستوى السعار بهذا البلد قد ارتفع اتجاه الشركاء التجاريين بالنسبة لفترة أساس معينة، هذا يعني أن سلع تصدير البلد سوف تصبح أعلى ثمنا بالقياس إلى أسعار سلع التصدير شركائه التجاريين، وتصبح عملة البلد مبالغ في قيمتها مما يلقي ضغوط على ميزان الحساب التجاري.

لقياس مدى تغيير القوة الشرائية لعملة معينة غير الوقت، سنستعين لمؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (neer)، ولكن ويمكن إجراء ذلك عن طريق تعديل مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي على ضوء حركة السعار النسبية ومن المقاييس الشائعة لحساب (neer)، هي متوسط مرجح لأسعار الصرف المنخفضة للشريك التجاري.

والمعادلة التالية تمثل مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي الهندسي:

$$Neer = \prod_{i=1}^n [E_i (E_i (P_j / P_i))]^{w_i}$$

حيث أن:

P_j/P_i : نسبة مؤشر السعار في البلد محل الدراسة إلى مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي (i) في الفترة (t) ونسبة الأساس هي نفسها نسبة الأساس الخاصة (Ei).

w_i : الوزن الترجيحي لعملة الشريك التجاري رقم (i).

ويمكن بنفس الشكل تعريف المتوسط المرجح لمقاييس (neer) الأخرى، (الحسابية والتوافقية)، عن طريق استبدال (P_i) في صيغة (neer) بـ: $E_i(P_j/P_i)$.

المطلب الثاني: سوق الصرف

الواقع أن سوق الصرف الأجنبي تقترب أكثر من أي مثال آخر من نموذج الاقتصادية للمنافسة الكاملة، فهذه السوق هي أكثر الأسواق إتحادا في العالم، وتتوافر لها وسائل اتصال فورية بين المراكز الرئيسية.

الفرع الأول: تعريف سوق الصرف

يعتبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية ولا يوجد مكان لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات اتصال أو أقمار صناعية، ثم إنشاؤها من قبل شركاء الخدمات المالية مثل:

(le terrotr, Reuters)، وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة، وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق¹، كما أن انتشار هذه الأسواق على أماكن عديدة ومختلفة التوقيت في جميع أنحاء العالم، وفر سوق التعامل على مدار الساعة.

ويمكن أن تنقسم أسواق الصرف في العالم إلى أربعة مجموعات رئيسية على أساس جغرافي وذلك كما يلي²:

أولاً: المجموعة الأولى

أسواق الشرق الأقصى:

تمتاز هذه المجموعة بأنها أول من يتيح أبوابه للتعامل نظراً لطلوع الشمس فيها قبل أي مجموعة أخرى ومن أهم هذه الأسواق:

أ. سوق طوكيو: وذلك نظراً لزيادة دول اليابان في التجارة الخارجية بين دول العالم، فقد ازداد أهمية هذا السوق وأخذ يلعب دوراً كبيراً في المنطقة.

ب. سوق هونج كونغ: برزت أهمية هذا السوق بعد أن أصبحت هونج كونج قاعدة صناعية عالمية قريبة من الصين أكبر دول العالم في تعداد السكان.

ج. سوق سنغافورة: برزت أهمية هذا السوق بعد أن أصبحت سنغافورة قاعدة صناعية ومالية تخدم منطقة جنوب الشرق آسيا.

عبد الحميد قدي، مرجع سابق، ص 107. ¹

إسماعيل إبراهيم الطرد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة روزنا، الطبعة الأولى 2001، أريد، الأردن، ص 18. ²

ثانيا: المجموعة الثانية.

أسواق الأوساط:

لقد ازدادت أهمية هذه الأسواق نتيجة لزيادة إيرادات بعض الدول المنطقة من عائدات النفط، وهي تفتح أسواقها بعد 05 ساعات من بدء العمل في أسواق الشرق الأقصى ومن أهم أسواق المجموعة:

- أ. سوق البحرين: حيث تعتبر البحرين مركزا ماليا للعمليات المصرفية الخارجية، تخدم منطقة البحرين والخليج العربي والسعودية.
- ب. سوق دبي: ولهما أهمية مالية خاصة الإمارات العربية المتحدة، ومنطقة الخليج العربي.
- ج. سوق الرياض: تبرز أهمية الرياض كونها عاصمة المملكة العربية السعودية التي تملك أكبر مخزن نفطي في العالم ويعتبر اقتصادها أكبر اقتصاد في منطقة الخليج العربي.

ثالثا: المجموعة الثالثة

ويبدأ العمل في هذه الأسواق بعد ساعتين أو ثلاث ساعات بعد بدء العمل في سوق الشرق الأوسط ومن أهم هذه الأسواق.

- أ. سوق لندن: ويعتبر أكبرها على الإطلاق، إذ يشكل مركزا عالميا مهما لجميع أسواق المال في العالم، ولهذا السوق تاريخ طويل نظرا لكون بريطانيا دولة عظمى، كما تهتم الحكومة البريطانية بدعم هذا السوق نظرا للفائدة الاقتصادية التي تحققها من ذلك.
- ب. سوق فرانكفورت: تبرز أهمية هذا السوق كون ألمانيا تشكل عاملا مهما في التجارة الدولية، وكون المارك الألماني من العملات الرئيسية في المعاملات التجارية الدولية.
- ج. سوق زيوريخ: تعتبر زيوريخ مركزا ماليا مهما نظرا لما تتمتع به سويسرا من سياسي واقتصادي، وكذلك تميز قوانينها بالسرية في التعاملات البنكية.
- د. سوق باريس: وهو من الأسواق الأوروبية المهمة نظرا لحجم الاقتصاد الفرنسي، وحجم التبادل التجاري الفرنسي مع العالم.

رابعاً: المجموعة الرابعة.

أسواق أمريكا الشمالية:

تفتح هذه الأسواق أبوابها للتعامل بعد 05 ساعات من أسواق أوروبا من هي هذه الأسواق:

- أ. سوق نيويورك: وتعتبر نيويورك أهم مركز مالي في أمريكا الشمالية.
- ب. سوق شيكاغو: حيث تعتبر شيكاغو مركزاً مالياً صناعياً مهماً في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ج. سوق لوس أنجلوس: تعتبر لوس أنجلوس مركزاً مالياً تجارياً في الولايات المتحدة الأمريكية.
- د. سوق تورونتو: حيث تعتبر تورونتو من أهم المراكز المالية والتجارية في كندا.

ونظراً لاختلاف التوقيت في العمل بهذه الأسواق، فإن ذلك يوفر قدرة على التعامل بالعملة على مدار الساعة في كل يوم بحيث تستطيع كل سوق بدء العمل والاستفادة من أسعار الإغلاق للأسواق التي أغلقت أبوابها.

الفرع الثاني: المتعاملون في سوق الصرف وحجم التحويلات

أولاً: المتعاملون في سوق الصرف

إن تحويلات العملة تتم عن طريق الحسابات البنكية بشكل واسع، وهذا يعني أن البنوك وسيط و متعامل مفروض في سوق الصرف بالإضافة إلى:

1- المضاربون Les cambistes: يتميز المضاربون بالخبرة في ممارسة العمليات ذات الصلة بالعملة

وبالبنوك و لهم معرفة و تجربة حول أحوال و ظروف سوق الصرف، و يمكن أن نميز بين نوعين من المضاربين:

1-1 المضارب المرتبط بالزبون: يتمثل دور المضارب هنا في تقديم المعلومات المتعلقة بأسعار الصرف

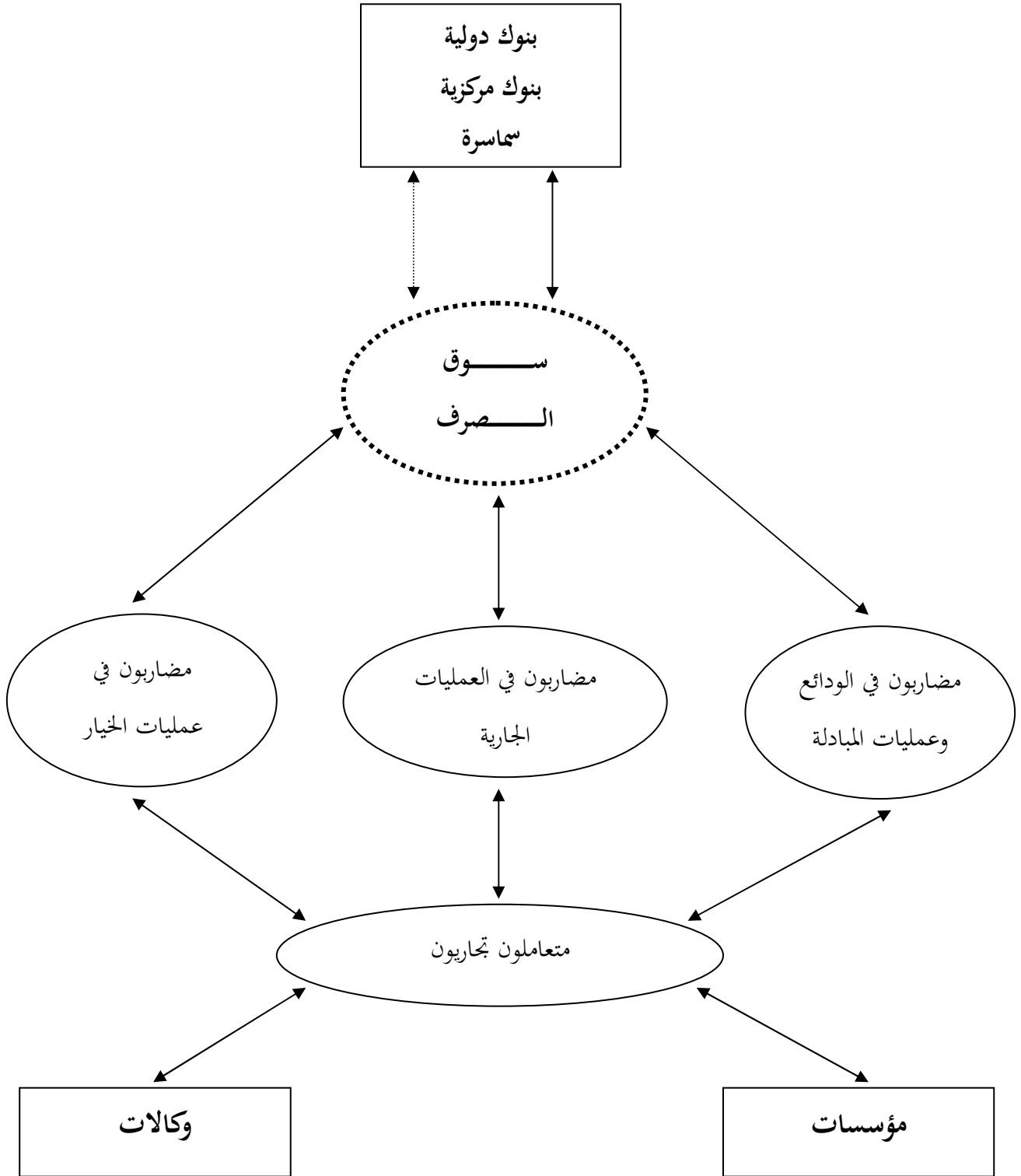
لصالح زبائنه من مؤسسات أو أفراد وفي إطار اتجاهات الأسعار يقوم هؤلاء باتخاذ القرارات المناسبة

وذلك عن طريق قيامه ببيع أو شراء عملات معينة.

- 1-2-** المضارب المرتبط بالسوق: تتمثل هذه الفئة من المضاربين في مراقبة متابعة العمليات والتقارير حول العمليات التي قام بها المضاربون المرتبطون بالزبون وذلك من أجل محاولة تقدير اتجاهات تحركات أحوال السوق.
- 1-3-** البنوك والمؤسسات المالية: تقوم البنوك بالعمليات المتعلقة بالصرف سواء بالنسبة لحساباتها الخاصة أو لزيائنها من مؤسسات وأفراد، وبالنسبة للبنوك المتوسطة والصغيرة الحجم فإنها تعتمد في عملياتها من هذا النوع على البنوك الكبيرة.
- 1-4-** البنوك المركزية: يتمثل الدور أو التدخل الأساسي للبنوك المركزية بالنسبة لسوق الصرف سواء بطريق مباشر أو غير مباشر في تعديل وتقليص تقلبات أسعار صرف العملات بالاعتماد على بعض المعلومات كالتى تتعلق بمعطيات الاقتصاد الكلي والسياسة العامة للدولة وذلك بالاستناد على آلية معدل الفائدة وسعر الصرف.
- 1-5-** السماسرة: يقوم هؤلاء بدور الوساطة والتفاوض بين البائعين والمشتريين في عمليات النقد الأجنبي، ويعتمد السماسرة على ممارستهم وخبرتهم ومعرفتهم بظروف السوق وحجم المخاطر التي قد تنجم على عمليات الصرف¹.
- 1-6-** الزبائن الخواص: تضم هذه الفئة مجموعة من الهياكل المالية، البنوك الصغيرة، المؤسسات الصناعية والتجارية والمستثمرين الدوليين، وتكون العلاقة التي تربط بعض هذه المؤسسات بسوق الصرف علاقة غير مباشرة وذلك بواسطة المضارب المرتبط بالزبون وبعضها الآخر يتعامل في سوق الصرف بتوسط البنوك التجارية والوكالات المتخصصة.

¹ Maurice Debeauvais, Yvon Sinnah, la gestion globales du risque de change nouveaux enjeux et nouveaux risques, Ed Economica, Paris, p 91.

الشكل رقم (2. 1): سوق الصرف والمتعاملون فيها



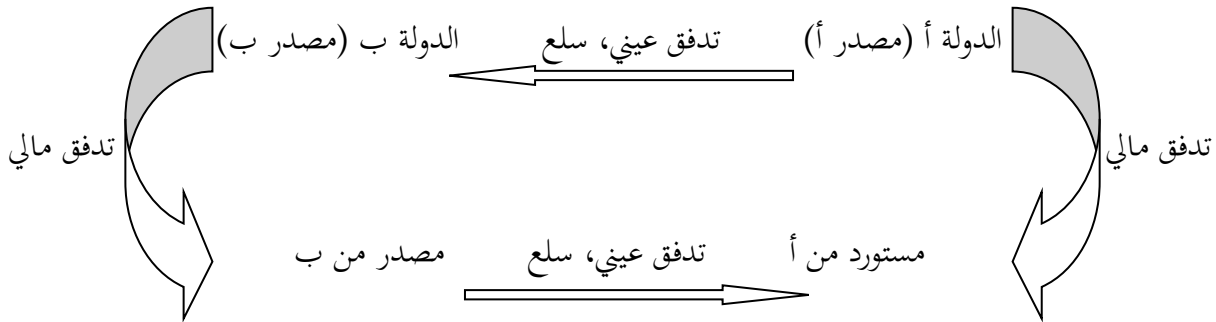
المصدر : Maurice Debeauvais, Yvon Sinnah, la gestion globales du risque de change nouveaux enjeux :

et nouveaux risques, Ed Economica, Paris, p 91.

يوضح الشكل أعلاه مختلف الأطراف التي تتعامل في سوق الصرف، ومن خلاله يمكننا توضيح العلاقات التي تربط بين المتعاملين وكذا قراءة آلية عمل ودور كل طرف، فالبنوك الدولية والمركزية وكذلك السماسرة والمضاربون يتعاملون بطريقة مباشرة في السوق.

ثانيا: سوق الصرف من حيث حجم التحويلات

يتألف سوق الصرف في أغلب البلدان من مجموعة من المؤسسات كالبنوك التجارية وفي بعضها الآخر من مؤسسات متخصصة يقتصر نشاطها على التعامل في الصرف (سماسرة الصرف)¹، تستمد هذه المؤسسات أرباحها من الفروقات بين الأسعار التي تشتري بها والتي تبيع بها ما تتداوله من حقوق أجنبية وتكوّن هذه المؤسسات ما يسمى بسوق الصرف وتكمن الوظيفة الأساسية لهذه المؤسسات في تسهيل تسوية المدفوعات الخارجية بطريقة المقاصة أو مقابلة الحقوق والديون فلا يدفع في النهاية سوى الفرق بين حسابات الأطراف المتعاملة و يتحقق ذلك بتوسط هذه المؤسسات بين الدائنين والمدينين، فقد يتحقق أن يتلقى مصدر من الدولة (أ) حقوقه من مستورد من الدولة (ب) دون علم جميع الأطراف، ويمكن تصور هذه الفكرة كما يلي:



تم تسوية الالتزامات بين المتعاملين عن طريق المقاصة من خلال الحسابات البنكية و بالطبع مع تعدد الصفقات فإنه تنفرع المقاصة إلى مقاصة متعددة الأطراف دون ما حاجة إلى انتقال النقود و خاصة في إطار حرية الصرف، ويلاحظ أنه في النهاية تتعادل ما تؤديه الدولة وتلقاه من مدفوعات بعد تعديل مركزها كدائنة أو كمدينة مع جميع الدول و مع تعدد المراكز العالمية لتحويل المبادلات الدولية وتسوية المدفوعات المترتبة عن هذه المبادلات واتصال هذه المراكز (الأسواق) ببعضها بوسائل الاتصال المختلفة تتم بسهولة عمليات تسوية الديون المختلفة.

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت 1990، ص 86.

ومن أهم هذه المراكز أو أسواق الصرف العالمية سوق لندن، نيويورك و باريس و غيرها و قد تم رصد الحجم المتوسط اليومي لتحويلات الصرف بالنسبة لفترة 1995 بمجموع 1284 مليار دولار، حيث تمثل 5% من هذه التحويلات تمويل المبادلات السلعية و الخدمات، في حين يتجه الجانب الأعظم منها لعمليات المضاربة و التغطية و قد كانت نسبة التحويلات المتعلقة بالدولار الأمريكي، المارك الألماني سابقا و الين الياباني بين 50% إلى 85%، أما بالنسبة لسنة 1998 حسب تقرير بنك التسويات الدولي فقد بلغ حجم تحويلات الصرف 1602 مليار دولار، و الجدول (2. 1) الموالي يقدم صورة حول توزيع و تركيز حجم التحويلات بين أعم المراكز.¹

الدولة	حجم التحويلات سنة 1995. الوحدة: مليار دولار	حجم التحويلات سنة 1995. الوحدة: مليار دولار
المملكة المتحدة	464	637
الولايات المتحدة	244	350
اليابان	161	149
سنغافورة	105	139
هونغ كونغ	90	79
سويسرا	86	82
ألمانيا	76	94
فرنسا	58	72
المجموع	1284	1602

المصدر: B.R.I, Rapport annuel 1998

يلاحظ من الجدول تراجع حجم التحويلات على مستوى مراكز دول جنوب شرق آسيا والذي يعزى إلى آثار الأزمة المالية 1997 واتجاه رؤوس الأموال إلى الأسواق المستقرة الأوروبية والأمريكية التي سجلت زيادة في حجم التحويلات، في حين نشاهد على المستوى الإجمالي أو الوجه العام أن أسواق الصرف حققت توسعا في حجم التحويلات.

¹ Patrice Fontaine, Gestion du risque de change, Ed Economica, 1996, Paris, p 07.

المطلب الثالث: مستقبل أنظمة سعر الصرف الوسيطة¹

يوجد طريقتين لتصنيف وترتيب أنظمة الصرف في الدول! الأولى تركز حول تصريح الرسمى للدولة بالقرب من صندوق النقد الدولي، والذي سمي نظام سعر الصرف «Jure».

Taux de change jure، غير أن هذه الدول في كثير من الأحيان لا تحترم نظام صرفها المصرح به ومنه كان نظام صرف Jure قد أصبح لا يعكس حقيقة نظام سعر الصرف المتبع مما استدعى اللجوء إلى نظام سعر الصرف « Facto » الذي يأخذ به FMI الذي يركز أساساً على السلوك الفعلي لهذه الدول وتصرف المتعاملين في الاقتصاد. إن المبادئ الأساسية والمنهجية حتى يتم التعرف على نظام سعر الصرف Facto قد تم إعدادها من طرف Levy-yeyati et sturznegger (2000) من جهة ومن طرف (2004) Reinhart et Rogoff من جهة أخرى، هاتين الطريقتين تعتبران الأكثر استعمالاً في تصنيف أنظمة الصرف، حيث النقاط المشتركة هي الاعتماد في تحديد نظام سعر الصرف على مجموعة من المؤشرات بدلاً من مصدر وحديد للمعلومات:

- تقلبات وانحرافات سعر الصرف الاسمي Volatilité du taux de change minimal.
- تقلبات وانحرافات تغيرات أسعار الصرف Volatilité de la variation du taux de change.
- تقلبات وانحرافات احتياطات أسعار الصرف Volatilité du réserve de change.

1. مردودية أنظمة الصرف فيما يخص التضخم :

Performance en matière d'inflation des régimes de change

Ghosh.Guld et Wolf (2003) درسوا 147 بلد عضو في صندوق النقد الدولي في الفترة (1999-

1970) حيث قاموا بمقارنة أنظمة سعر الصرف وهي كالتالي :

التعويم، النظام الوسيطي Régime intermédiaire ونظام التثبيت.

¹ Jean Pierre Allégret « les régimes de change dans les marchés émergents », France, 2005, P.44.

جدول رقم (2. 2): المردودية والتضخم

أسعار الفائدة Taux d'intérêt	نمو الكتلة النقدية Croissance monétaire	التضخم Inflations moyenne	
7,0	15,5	9,4	التثبيت
14,6	39,2	30,2	الوسيطية
18,30	51,4	58,8	التعويم

Source : Ghosh, Gulde et Wolf, 2003.

نظام التثبيت أعطى أحسن مردودية فيما يخص التضخم من نظام الوسيطية وأكثر بكثير من نظام التعويم

2. مردودية أنظمة سعر الصرف فيما يخص النمو

البلد الذي يختار التعويم منذ 1973 يعرف في نهاية 2000 نمو قدره 22% أعلى من بلد اختار التثبيت والجدول التالي يوضح علاقة النمو وأنظمة سعر الصرف Facto.

جدول رقم (2. 3): المردودية والنمو حسن أنظمة Facto

نسب النمو المتوسط (1974-2000)

كل الدول		
التعويم	الوسيطية	التثبيت
1,9	1,0	1,5
الدول الصناعية		
التعويم	الوسيطية	التثبيت
2,3	1,5	2,3

الدول النامية		
التثبيت	الوسيطية	التعويم
1,3	0,9	1,7

Source : à partir de Levy-yeyati et sturznegger. 2003.

من الجدول نستدل على ضعف ووهن الأنظمة الوسيطية فيما يخص علاقتها بالنمو وهذا ما أظهرته دراسة من الجدول نستدل على ضعف ووهن الأنظمة الوسيطية فيما يخص علاقتها بالنمو وهذا ما أظهرته دراسة (2003) Levy-yeyati et sturznegger.

أما الدراسة المقترحة من Oames, Brooks, Mody, Husain, Rogoff (2003) على الفترة (1970-2000) أظهرت أن الأنظمة الوسيطية تميل أن تكون في الغالب موضوع للأزمات الصرف من دون الأنظمة الأخرى¹.

الجدول رقم (2. 4): احتمالات أزمات الصرف حسب التصنيف الطبيعي بالنسب المئوية

2000-1990				2000-1970				
التعويم الحر	التعويم المدار	المرونة المحدودة	التثبيت	التعويم الحر	التعويم المدار	المرونة المحدودة	التثبيت	
4,3	9,2	5,2	4,7	4,6	9,2	4,1	4,1	كل الدول
4,9	8,6	5,8	3,6	4,9	7,1	3,9	3,3	الدول المتقدمة
0,0	6,9	6,1	8,8	0,0	10,0	5,6	4,6	الدول النامية
/	15,4	2,8	0,0	/	9,7	2,0	5,2	الدول في طريق النمو

Source : a partir de Rogoff, Husain, Mody, Brooks et Oames (2003)

من هذه الدراسات تبقى مسألة حث الدول على الأخذ بالنظام سعر الصرف معين عن غيره من المسائل الصعبة نظراً لخضوعها لعدة مؤشرات ولكن الأكيد من هذه الدراسات هي أن الأنظمة الوسيطية تبقى الأكثر عرضة وموضوعاً لأزمات الصرف.

¹ : Jean Pierre Allégret France, 2005, op cit, ce, 2005, P.44.

أما فيما يخص تثبيت سعر الصرف عند مستوى معين وليس تركه لتفاعل قوى العرض والطلب وذلك بإتباع ما يسمى "بالتعويم المدار" لسعر الصرف، فكان البنك المركزي يتدخل ببيع الدولار للبنوك من الاحتياطات الموجودة لديه كلما اتجه سعر الدولار إلى الارتفاع، الأمر الذي هدد باستنفاد حصيلة الدولة من العملة الدولارية وكانت مصر تتبع هذه السياسة والنتيجة كانت هي استنزاف ثلث احتياطاتها من النقد الأجنبي الذي هبط من 21 مليار دولار إلى 14 مليار دولار في غضون عامين تقريباً¹.

المبحث الثاني: نظريات وسياسات سعر الصرف

يعتبر سعر متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للمؤثرات الداخلية والخارجية لاسيما أمام اتساع حول التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية، لذلك فيظهر هذا السعر مختلف، اختلافا جذريا في مضمونه و مدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى، لذلك فسعر الصرف له اثر واسع على توازن الاقتصاد، وقد تطورت نظريات سعر الصرف بصفة مستمرة منذ السبعينات والذي سبب هزات قوية في أسعار الصرف.

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

الفرع الأول: مفهوم نظرية تعادل القوى الشرائية: **La parité des pouvoirs d'achat (P.P.A)**

يعود أصل نظرية تعادل القوى الشرائية إلى الاقتصادي السويدي "GUSTAV CASSEL"، الذي قام بصياغتها عام 1922، عندما أصدر كتاب بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914"². يرى "GUSTAV CASSEL" أن سعر أية عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة بمقدرتها في الأسواق الخارجية، ومن ثم فإن العلاقة بين عملتين تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، ومنه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين³، أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعملتين.

¹ مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للنشر والطباعة، القاهرة، 2005، ص331.

² حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، مرجع سابق، ص46.

³ PEYRARD JOSETTE, « Risque de change », librairie vuibert paris 1986.

وتعتمد هذه النظرية على الصيغ التالية:

الصيغة المطلقة.

الصيغة النسبية.

الصيغة النقدية.

1- الصيغة المطلقة: La (P.P.A) Absolue

تعتبر هذه الصيغة امتدادا لقانون السعر الوحيد*، والتي تفترض أن السوق تامة، وغياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، إضافة إلى أن المعلومات تامة الانتقال، وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلا عن تجانس السلع في كل البلدان.

وتبين هذه الصيغة أن سعر الصرف التوازي لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما، هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.¹

$$[1] \quad e_t = \frac{P_t}{P_t^*}$$

حيث أن:

e_t : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية.

P_t : مستوى الأسعار المحلية.

P_t^* : مستوى الأسعار الأجنبية.

علما أن:

$$P_t = \sum \alpha_i \cdot P_{it}$$

$$P_t^* = \sum \alpha_i \cdot P_{it}^*$$

α_i : الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين (i).

* تميز قانون السعر الوحيد بالبساطة لكون التحكم الدولي يقوم على أساس التعادل بين السلع المتشابهة إذا عبر عنها بعملة واحدة.

¹ REDRIGER DORNBUSH « Exchange rate and inflation the ill press » Cambridge, USA 1994, P266.

إن وجود بعض تكاليف النقل، وبعض القيود المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية... الخ، وباعتبار

هذه العوامل ثابتة عبر الزمن، فإنه يمكن صياغة المعادلة [1] على النحو التالي:

$$[1] \quad e_t = \pi \frac{P_t}{P_t^*}$$

2- الصيغة النسبية: (PPA_r) La PPA Relative.

على عكس الصيغة المطلقة، فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الفرضيات التالية:¹

✓ الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.

✓ حرية انتقال المعلومات.

✓ إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعمليتين.

واهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر

الصرف الاسمي على إلغاء فوراق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يحقق توازن سعر الصرف عندما يساوي معدل

التغير في سعر الصرف مع التغير في النسبة بين الأسعار.

إذن وبإدخال اللوغاريتم على المعادلة [1] نحصل على:

$$[2] \quad \log e_t = \pi + \log P_t - \log P_t^*$$

وإذا عبرنا عن المعادلة [1] بالتغير نحصل على:

$$[3] \quad \Delta \log e_t = \Delta \log P_t - \Delta \log P_t^*$$

المعادلة [3]: تبين أن انخفاض نسبة سعر الصرف الاسمي يساوي إلى فرق مستوى التضخم بين البلد محل الدراسة

والبلد الأجنبي.

إذن تنطلق هذه الصيغة من مبدأ أن البلدان صاحبة معدلات تضخم عالية، مقارنة بالدول المتعاملة معها تقبل

بتدهور قيمة عملتها مقابل عملات هذه الدول، مما يؤثر على مبادلاتها التجارية.

¹ Hevé Moly ; céline. Pringint ; nécolat sobazile. Economie de Mérision N° 123-124 ; 1996. P02.

3- الصيغة النقدية: (PPA_M)

إن نظرية تعادل القوة الشرائية قد ظهرت عند النقديين في قالب آخر، إلا أن المبدأ وهو قانون السعر الوحيد بقي على حاله.

والاختلاف الذي تميز به النقديين هو وجوب التفرقة بين نوعين في السلع.

فهناك سلعا متاجر بها دوليا، وسلعا غير متاجر بها دوليا، حيث أثر كل من (MUNDELL مندل) و(أنكريجند) و(كلوين جود سن) أن لكل بلد سلعا منتجة ومستهلكة وهي سلع قابلة للتبادل، وسلعا غير قابلة للتبادل دوليا¹، وكل نوع من السلع تأخذ لتكون مكونا للأسعار النسبية للسلع.

ويقتصر النقديون قانون السعر الوحيد على السلع المتاجر بها دوليا فقط، وفي هذا الصدد يتحدد سعر الصرف من خلال أسعار السلع المحلية (PT) وأسعار السلع الأجنبية (PT*) المتاجر بها دوليا، وهذا بافتراض كمال تكاليف النقل للرسوم الجمركية وبذلك يتحدد سعر الصرف بالصيغة الرياضية كما يلي:²

$$[4] \quad e = \frac{PT}{P^*T^*}$$

وللقيام بتحديد الأسعار المحلية (P) التي تتضمن السلع المتاجر بها دوليا، وتحديد الأسعار الأجنبية المتعلقة بالسلع المتاجر بها دوليا (P*T)، للتعبير عن الأسعار المحلية. نضع المعادلات الرياضية التالية:³

$$[5] \quad P = \alpha PT + (1 - \alpha)PN$$

α: حصة السلع المتاجر بها دوليا، من مجموع السلع المنتجة محليا.

الأسعار الأجنبية يعبر عنها كالتالي:

$$[6] \quad P^* = \alpha^* P^* T + (1 - \alpha)PN^*$$

* تشتمل السلع غير متبادل بها دوليا، سلعا تتميز بخصائص تتعلق بدوق المستهلكين، وبطبيعة السلع في حد ذاتها، مثل السكنات، تكاليف النقل، الخ... وهي سلع تختلف أهميتها النسبية في مستويات أسعار البلدان المتاجرة في السوق العالمية.

¹ RUDIRER DURUNBUSH; « Exchange rate and inflation, the mill » press, Cambridge. U.S.A 1994, P12.

² BERTRAND NEZEYS ; « les politiques de compétitivité » Edition économique.

³ عدنان عباس علي، المنهج النقدي في القوى المتحركة في سعر الصرف، مجلة العلوم الاجتماعية تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت مجلد 7، العدد 4، 1999، ص70.

α^* : حصة السلع المتاجر بها دوليا، في مجموع السلع المنتجة في البلد الأجنبي.

نفترض أن (β) هو السعر النسبي التوازني بين السلع المحلية غير المتاجر بها دوليا والسلع المحلية المتاجر بها دوليا أي أن:

$$\beta^* = P^* N / P^* . T$$

والسلع المحلية الغير متاجر بها دوليا يمكن التعبير عنها كالآتي:

$$[7] \quad PN = \beta . PT$$

والافتراض أن (β^*) هو السعر النسبي التوازني بين السلع الأجنبية يتم الاتجار بها دوليا.

والسلع الأجنبية المتاجر بها دوليا أي أن:

$$\beta^* = P^* N = P^* . T$$

والسلع الأجنبية غير متاجر بها دوليا يمكن التعبير عنها كالآتي:

$$[8] \quad P^* N = \beta^* . P^* . T$$

ويكون كالآتي في مستوى الأسعار الذي يمكن تعريفه من خلال الأسعار المتاجر بها دوليا للسلع المحلية فقط كالتالي:

$$P = \alpha PT + (1 - \alpha)\beta . PT$$

$$[9] \quad P = [\alpha + (1 - \alpha)\beta] PT$$

والأسعار الأجنبية للسلع المتاجر بها دوليا هي كالتالي:

$$P^* = \alpha^* . P^* . T + (1 - \alpha^*)\beta^* . P^* . T$$

$$[10] \quad P^* = [\alpha^* + (1 - \alpha^*)\beta^*] P^* . T$$

بالتعويض:

$$\left\{ \begin{array}{l} \gamma : \beta = [\alpha + (1 - \alpha)\beta] \\ \gamma^* : \beta^* = [\alpha^* + (1 - \alpha^*)\beta^*] \end{array} \right. \text{ وبالتالي نحصل على:}$$

$$[11] \quad - \text{ مستوى الأسعار المحلية: } P = \gamma . PT$$

$$[12] \quad - \text{ مستوى الأسعار المحلية: } P^* = \gamma^* . P^* . T$$

وبتعويض المعادلة [11] في المعادلة [12] في المعادلة [4]، يصبح لدينا:

سعر الصرف كما يلي:

$$e = \frac{P}{P^*} \cdot \frac{\gamma^*}{\gamma}$$

وتوضع المعادلة [13]، أن سعر الصرف الأجنبي يتحدد من خلال نسبة مستوى الأسعار المحلية إلى مستوى

الأسعار الأجنبية، من خلال الأهمية النسبية للسلع غير متاجر بها دولياً α^* و β^* و β .

ويعتبر النقديون أن العلاقة بين سعر الصرف والتضخم يكون من خلال سعر الصرف الحقيقي الذي يعبر عن

المؤشر الأكثر تأثيراً في القدرة التنافسية للاقتصاد يرتبط تغير سعر الصرف بمعدل التضخم المحلي الذي يؤثر مثيله

الأجنبي، ويتحقق سعر الصرف التوازني من هذا المنطلق، من خلال اشتقاق المعادلة [13] حيث:

$$\frac{\partial}{\partial \gamma} \frac{de}{e} = \frac{dP}{P} \cdot \frac{dP^*}{P^*} \text{ هو ثابت.}$$

إن ما يمكن ملاحظته من المعادلة أعلاه، أن معدل التضخم أو مستوى الأسعار يؤثر في سعر الصرف التوازني

ذلك أن سعر الصرف الأجنبي، سيرتفع بمقدار يفوق نسبة التضخم المحلي إلى مثيله الأجنبي أو أنه سينخفض في

حالة بقاء معدل التضخم المحلي دون معدل التضخم المحلي دون معدل التضخم الأجنبي.

رغم أن الصيغة النقدية، كانت أكثر الصيغ النظرية التي أعطت تفسيراً مقنعاً بشأن تحديد سعر الصرف التوازني

من خلال مستويات الأسعار، إلا أن الواقع المحلي يثبت عدم صحتها المطلقة.

4- الاختيار (الإثبات) التجريبي لنظرية تعادل القوة الشرائية: (PPA)

تبقى نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية تبسيطية، باعتبار أنها تحمل بعض العناصر الضرورية، والآليات الأساسية

المتعلقة بمجموع المتغيرات ماعدا التباين (التفاضل) التضخمي الخاص بسعر الصرف.

لقد قام كل من "H.JOLY" و "AL" سنة 1960. بإحصاء بعض الحدود الموضوعية لهذه النظرية:

ضعف الفرضيات المطروحة على المستوى التجريبي، حيث أنه لم يتم التحقق من قانون السعر الوحيد، إلا على

مستوى بعض المنتجات الخاصة، والتي يتم تحديدها عالمياً (الذهب، البترول، المعادن، بعض المنتجات الزراعية... الخ).

وجود المنتجات المتبادلة وغير المتبادلة في سلة السلع، وظهور ما يعرف عموماً بأثر "BALASSA" الذي أوضح أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر المتعلق بالمنتجات الاقتصادية المتبادلة مقارنة بالمنتجات غير المتبادلة. أثبتت الدراسات القياسية التجريبية، أن هذه النظرية لن تتحقق إلا في المدى الطويل. لقد أشار "CASSEL" أن "PPA" لا تمثل القيمة التي يجب من خلالها أن يدرك سعر الصرف كل سنة، ولكنها تمثل القيمة التي من خلالها يجب أن يميل سعر الصرف بعد فترة زمنية معينة¹.

الفرع الثاني: استخدامات ونقد نظرية تعادل القوى الشرائية

1- استخدامات النظرية:

في إطار العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والأسعار النسبية للسلع والخدمات المحلية، تشغل نظرية PPA مكان مهم في مختلف نماذج تحديد سعر الصرف. ففي النموذج النقدي مع أسعار مرنة تكون نظرية PPA محققة في كل وقت، بينما في النموذج النقدي مع أسعار ثابتة تكون محققة فقط في المدى البعيد².

من ناحية أخرى، لما كان استجابة التجارة وعمليات التسوية السلعية بطيئة فإن نظرية PPA إنما تكون تقريباً أكثر انطباقاً في المدى الطويل عن المدى القصير. إذا يجب أن تفسر نظرية PPA على أنها تعتبر بمثابة قوة تدكير وكمراجع يجب أن تتجه نحوه أسعار الصرف وتتلاقى عنده كذلك. إذا يعتبر سعر الصرف لنظرية PPA كقياس (غير كامل) لسعر الصرف التوازني للعملة. حيث تسمح الفروقات بالنسبة لسعر الصرف الخاص بتعادل القوة الشرائية بتقدير ما إذا كانت العملة مقيمة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية.

2- نقد نظرية تعادل القوة الشرائية:

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية مهمة في تفسير تطور سعر الصرف في المدى المتوسط والبعيد، لكنها لم تبقى بعيدة عن الانتقادات لما تتميز به من حدود وعجز في بعض الحالات في شرح تغيرات سعر الصرف أثناء القيام باختبارها على الواقع:³

¹ R.MAC DONALD LONG – run Exchanges rate modeling ; a survy of a recent evidence ; imf staff paprs ; VOL42 N°03. (septembre 1995).

² Michel Dupuy, Jean Marie Cardebat, Yves Jegourel, op.cit, p 110

³ Yves Simon, « Marché des changes et gestion du risque de change », Edition Dalloz, Paris, 1995, p 69-70

✓ إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية، في حين أن هذا الأخير لا يمثل إلا جزء من ميزان المدفوعات. وسعر الصرف يتأثر كذلك بمكونات أخرى بميزان المدفوعات. فهذه النظرية أهملت كل العمليات المتعلقة بالأصول المالية وهو ما يفسر عجزها في إعطاء توقعات لتغيرات سعر الصرف في المدى القصير.

✓ تجهل نظرية تعادل القوة الشرائية أنه بإمكان لعملة أن تكون بمثابة عملة متحركة وتصبح مستعملة كعملة احتياط لدول العالم الثالث (أو كعملة تحويل بين دولتين من العالم الثالث). في هذه الشروط يمكن أن يتحدد تطور قيمة عملة بواسطة اعتبارات ليست لها صلة بمعدلات تضخم الدول. تفسر هذه الظاهرة جانب من التذبذبات التي يمكن أن يعرفها الدولار مثلا.

✓ تتأثر الاختبارات الميدانية لنظرية تعادل القوة الشرائية بنوع دليل الأسعار المستعمل. إذ نستعمل بصفة عامة دليل أسعار الاستهلاك بسبب عموميته وتوفره. لكن استعمال دلائل أسعار عامة هو أمر متنازع فيه بسبب أنها تضم سلع وخدمات لا يتم الاتجار فيها. إضافة إلى ذلك، إن تقدير تعادل القوة الشرائية بواسطة دليل أسعار الاستهلاك يمكن أن ينجر عنه انحرافات بسبب الفروقات الموجودة بين القطاعات فيما يخص الإنتاجية والتضخم. بصفة عامة تتعرض نظرية PPA لكل النواقص التي تكمن في حساب هذه الأرقام.

✓ تتأثر الاختبارات الميدانية لنظرية تعادل القوة الشرائية بفترة (سنة) الأساس المأخوذة. نظريا، يفترض أخذ فترة توازن يكون فيها سعر صرف السوق يساوي قيمة السعر المستنتج من نظرية PPA. لكن في الحقيقة الفصل الثاني النظريات والنماذج المفسرة لسعر الصرف 70 إنه من غير الأكيد أن يكون سعر الصرف المأخوذ كأساس للانطلاق هو سعر التوازن، إذ يمكن أن يكون مقوما أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية، وهذا ما يستطيع أن يغير النتائج. أي أن هذه النظرية تنقل إلى سعر الصرف الجديد كل العيوب والأخطاء الكامنة في السعر القديم .

✓ تتأثر الاختبارات الميدانية لنظرية تعادل القوة الشرائية بالدول المأخوذة. حيث كثيرا ما تتحقق فرضيات نظرية PPA مع الدول المصنعة التي تتميز بنفس مستوى التطور وبنية اقتصادية متماثلة.

✓ تمثل نقد الاقتصادي "كيتز" لهذه النظرية بأنها تجاهلت تماما نفقات نقل البضائع وشحنها من دولة لأخرى وتجاهلت أيضا وجود أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف بما لها من تأثير على حجم الصادرات والواردات¹.

✓ إن سعر الصرف لا يتحدد فقط على أساس التغير في القوة الشرائية للنقد، بل تتدخل عوامل أخرى تؤثر على تغيرات أسعار الصرف ومنها أذواق المستهلكين، ظهور السلع البديلة².

✓ هناك مشكل في التمييز ما بين المتغير التابع والمستقبل بحيث يفترض Cassel أن المتغير المستقل يتمثل في مستوى الأسعار والمتغير التابع هو سعر الصرف ولكن لوحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف لها تأثير على مستويات الأسعار.

المطلب الثاني: نظريات: تعادل معدلات الفائدة، الأرصدة، كفاءة السوق

الفرع الأول: نظرية تعادل معدلات الفائدة

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية، أما أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية. تعبر نظرية تعادل أسعار الفائدة (*La Parité des Taux d'Intérêt*) عن العالقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف.

حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العالقة في تغيرات أسعار الصرف المنتظرة أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف. فالقاعدة العامة تقول: "تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد 2 الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح³.

¹ مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997، ص 131.

² مرجع سابق، ص 132.

³ جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص 52

حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقدا هاتين الدولتين، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر.

حسب هذه النظرية لن يتمكن المستثمرين من الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم أموالهم في الدول ذات معدلات الفائدة أكبر من المعدل السائد في السوق المحلي، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف العاجل والآجل.

وتتم هذه العمليات كما هو موضح فيما يلي¹:

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم ونرمز لهم بالرمز M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثال، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M (1 + i_d)$

حيث i_d : معدل الفائدة، وحسب ما تنص عليه هذه النظرية، بحيث أن يكون المبلغ الموظف مساويا للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الفوري (نقدا)، وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_e وإعادة بيعها لأجل ما يسمح بالحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا وفق المعادلة التالية:

$$M (1 + i_d) = M / CC \times (1 + i_e) \times CT$$

حيث:

CC : سعر الصرف الفوري ؛

CT : سعر الصرف الآجل؛

i_e : معدل الفائدة الإسمي في البلد الأجنبي؛

¹ عبد المجيد فدي، مرجع سابق، ص 121 - 122.

i_d : معدل الفائدة الإسمي في البلد المحلي.

و بطرح طرفي المعادلة نحصل على :

$$CC / CT - 1 = (1 + i_d) / (1 + i_e) - 1$$

$$CT - CC / CC = (i_d + i_e) / (1 + i_e)$$

وإذا كانت i_e صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة كالتالي :

$$CT - CC / CC = (i_d - i_e)$$

ما يمكن استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف، حيث أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذ تتحرك أسعار العملات كاستجابة أسعار الفوائد، على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير وإنما أثرها يكون على المدى الطويل.

الفرع الثاني: نظرية الأرصدة

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية، ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية و الطلب عليها و هذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية¹.

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ط3، ص116.

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضاً ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات¹.

نستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه من دائنيته تجاه العالم يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى، والعكس صحيح في حالة العجز.

نستنتج أيضاً من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات أن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف.

الفرع الثالث: نظرية كفاءة السوق

قدم الاقتصادي Eujène Fama مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات، فالسوق الكفاء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية².

فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أو ماضية كإعلان عجز أو فائض في ميزان المدفوعات أو معدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعر الصرف الآجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف.

هناك جدل بين الاقتصاديين بخصوص كفاءة أسواق الصرف، وفي هذا الخصوص تم القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، ومن بين هذه الاختبارات: اختبار Giddy و Dufey على التوالي في: 1975 - 1976 أظهرت

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 123 - 124.

² Jean Marc Siroen, Finances Internationales, Armand colin éditeur, Paris, 1993, p107.

كفاءة سوق الصرف، في حين نجد دراسات Hunt عام 1986 ودراسات كيرني و ماكدونالد 1989 التي تؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا، كما يعتقد الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف¹.

خلاصة القول فإن نظرية كفاءة السوق تمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تحمل عبئ وتكاليف المعاملات، كما توفر أيضا المعلومات التي تقيد في عمليات الصرف الأجنبي وأيضا ميزان المدفوعات للدولة المعنية التي يتحدد من خلاله اتجاه المتعاملين في سوق الصرف من خلال العرض والطلب على العملة المحلية.

المطلب الثالث: تطور سياسة الصرف في الجزائر

إن المتتبع لتطور سياسة سعر الصرف في الجزائر يلاحظ أنها قد مرت بعدة أنماط منذ الاستقلال والتي يمكن حصرها فيما يلي:

الفرع الأول: نمط الثبات بالنسبة لعملة واحدة:

1- الانتماء لمنطقة الفرنك (1962 – 1963):

في هذه الفترة كانت الجزائر منتدبة في منطقة الفرنك والتي كانت تتميز بقواعد الصرف التالية:

-مراقبة الصرف أثناء العمليات التجارية مع الدول الخارجة عن نطاق الفرنك.

-حرية التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال داخل المنطقة.

بعد مواجهة الأخطار المترتبة عن هجرة رؤوس الأموال وإختلالات ميزان المدفوعات جعلت الجزائر تغادر منطقة

الفرنك لتسير بمفردها، وباستقلالية سياستها النقدية والمصرفية.

2- التثبيت بالنسبة إلى الفرنك الفرنسي (1964 – 1973):

بدأت سياسات الصرف بإدراج عملة وطنية مستقلة (دينار جزائري) في 10 أبريل 1964 معرفة بالتعادل الثابت

مع الفرنك الفرنسي يعني 1 دينار يساوي 1 فرنك فرنسي وبقيمة ذهبية تقدر ب 180 ملغ أما قيم العملات

الأخرى فيقاس بتعادلها مع الفرنك الفرنسي وهذا في إطار نظام بروتون وودز.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 122 - 123.

من النتائج السلبية لهذه السياسة هو انخفاض قيمة الفرنك بالنسبة للدولار، مما أدى إلى تدهور الدينار بالنسبة لباقي العملات الرئيسية.

ونظرا لنتائج نظام بروتن وودز وتقلبات العملات، أجبرت الجزائر على تغيير سياستها المصرفية بداية من 1973.

الفرع الثاني: نمط الثبات بالنسبة لسلة عملات (1973-1994):

بداية من 1973، الجزائر تقرر جعل الدينار بدلالة سلة ل 14 عملة وذلك للابتعاد عن خطر الارتباط بعملة واحدة، وهذا بتحمل الصدمات النقدية بسلة عملات مختلفة.

ترجيح عملات السلة هو بدلالة حصة العملة في المبادلات التجارية العملة كوحدة حساب ووسيلة دفع) والتوزيع حسب العملة الصعبة للديون الخارجية (العملة كإحتياطي للقيمة) على هذا الأساس فإن الدولار الأمريكي يحتل مكانة نسبيا مهمة في السلة (إتزان في حدود 40%)، إنطلاقا من أن تواجهه المسيطر على مستوى مداخيل للتصدير (95 % من الإيرادات تأتي من صادرات المحروقات والتي هي مبينة ب الدولار الأمريكي في السوق العالمي) وخدمات الديون.

تحسب معاملات الترجيح المستعملة على أساس هيكله جانب النفقات من ميزان العملات

الجاري، كل عملة لها وزن في جانب الإنفاق من الحساب الجاري الذي يشمل على¹:

- الواردات من السلع والخدمات.
- الفوائد المدفوعة على خدمة الديون الخارجية.
- تسديد رأسمال.

رياضيا يمكننا تمثيل هذه العلاقة بالطريقة التالية:

إذا كان X_1 هو العملة الوسيطة

X_0 هو قيمة الدينار حسب صندوق النقد الدولي.

X_i ($i = 1, 2, 3, \dots, 14$) هي العملات الأخرى التي تحتويها السلة، إن تغير قيمة الدينار بالنسبة للعملة الوسيطة هو عبارة عن الوسيط المرجح لتغيرات العملات الأخرى التي تحتويها السلة مقارنة بالعملة الوسيطة حيث:

¹ مزار منصف، إشكالية سعر الصرف في الجزائر: التخفيض أو سعر الصرف المتعدد، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 05، 1994 - 1995، ص 53، 54.

$$d X'_0 = \sum Z_i d X'_i$$

حيث:

$d X'_0$: التغير للدينار بالنسبة للعملة الوسيط

Z_i : الترجيح للعملة i في إطار نظام تحديد قيمة الدينار

$d X'_i$: التغير للعملة i بالنسبة للعملة الوسيطة

في زمن t ، الدينار له قيمة حسب العلاقة التالية:

$$X_0(t) = X'_0(0) * (1 + d X'_0)$$

حيث: $(X_0(0))$ هو المعدل المركزي للدينار.

جدول رقم (2. 5): طبيعة العناصر للسلة المرجعة

العملة	اتزان (%)
الدولار الأمريكي	40.15
الفرنك الفرنسي	29.2
دوتش مارك الألماني	11.5
الليرا الايطالية	4
الجنيه الاسترليني	3.85
الفرنك البلجيكي	2.5
الفرنك السويسري	2.25
البزيطا الاسبانية	2
الفلوران الايرلندي	1.5
الدولار الكندي	0.75
الكورونة الدانمركية	0.2
الكورونة النرويجية	0.1
الشلنق النمساوي	0.5
الكورونة السويدية	1.5

المصدر: بنك الجزائر

تسعيرة الدينار (Cotation du Dinar):

طريقة حساب سعر الدينار، تعتمد أساس على جدول أسعار التثبيت لباريس كما يلي:

1- يتم حساب التغيرات النسبية لـ 14 عملة للسلة المرجعية بالنسبة لعملة الاجتياز تختار بصفة تحكيمية؛

2- حساب المعدل المرجح للتغيرات النسبية للعملات الأجنبية المعرفة؛

3- يتم خفض السعر اليومي للدينار بالنسبة لعملة الاجتياز ثم بالنسبة لكل عملات السلة.

انطلاقا من كون أثر الدولار قوي على سلة المرجعية وبالإضافة لكون:

- واردات الجزائر أساسا من الاتحاد الأوروبي.

- القروض من نفس الدول بالإضافة إلى الين.

فقدرة تحرر إيرادات تصدير المحروقات للجزائر تكون متعلقة بسعر الصرف الدولار بالنسبة لباقي العملات.

وعليه، عندما يرتفع الدولار بالنسبة لباقي العملات قدرة استيراد الجزائر تزيد، والعكس عندما ينخفض الدولار

بالنسبة للعملات، القدرة الشرائية لإيرادات التصدير تنخفض.

من جهة أخرى: فإن انخفاض الديون الخارجية مرتبط بقيمة الدولار مقارنة بعملات التي تمت بها ديون الخارجي.

قيمة المديونية الخارجية للجزائر بالدولار انخفضت من 17 مليار دولار سنة 1980 إلى 14 مليار دولار

1984¹، وهذا ما بيّن أن الجزائر تخلصت بجزء من مديونتها والتي تسبب فيها ارتفاع قيمة الدولار.

موازاة مع هذا النمط من الصرف المتبع، الجزائر اختارت عدم تحويل عملتها، هذا الاختيار له مبرراته وهي:

- آلية للدفاع عن تعادل الدينار لأن هيكله الاقتصادي لم تكن متنوعة.

- الطريقة المثلى للحصول على موارد من العملة الصعبة مصدرها أساسا صادرات المحروقات،

حيث أن البنك المركزي يعرض " إداريا " الموارد من العملة الصعبة، معتمدا على ميكانيزمات يمنح

من خلالها ترخيص بالاستيراد للتجار معتمدين وهذا لمقاربة الطلب والعرض على العملة الصعبة

وكذا تثبيت سعر الدينار في المستوى المرغوب فيه.

- مراقبة الصرف ساعدت على خلق التوازن الخارجي موازاة مع تدفقات لاستدانة الخارجية.

1- سياسة الصرف السلبية (passive) (1973 – 1986):

أهم ما ميّز هذه السياسة هو أن تعادل العملة الوطنية هي ثابتة مع عدم المراعاة المؤشرات الكلية للأسس

الاقتصادية والمالية لهذه العملة.

¹ BENBITOUR A, « *L'Algérie au Troisième Millénaire : D'fis et potentialités* » Ed. Marinoor .Alger.1998.p70.

التوجه في مجال سياسة الصرف في هذه الفترة ساعدت على استقرار الدينار الجزائري لكن استقرار اصطناعي مبني على تسيير إداري لسعر الصرف غير المرتبط مع الحقائق الأساسية الاقتصادية كتدهور القدرة الشرائية الداخلية للدينار. وعليه، فالجزائر مولت مدة طويلة عجز الميزانية عن طريق خلق النقدي، والتي تتراكم وتنتج عنها زيادة في السيولة في الاقتصاد والتي تضاعفت لعدم قدرة المؤسسات العمومية على تسديد ديونها الذي أدى لاستمرار السياسة التضخمية لمدة. تعادل الدينار المستقر إداريا عن طريق مراقبة الصرف، لم تعكس الأساسيات الاقتصادية، في الحقيقية كانت هناك زيادة في القيمة¹ أيضا هذا التعادل الإداري ساعد على مسايرة سياسات الاقتصادية والمالية الداخلية في حين أن سعر الصرف لا يمثل القيد. وعليه، من ناحية القدرة الشرائية للدينار في الخارج فهي مستقرة، وهذا بسبب مراقبة الصرف وأثر الزيادة للدولار مقارنة بعملات السلة ومن جهة أخرى القدرة الشرائية الداخلية في تراجع. وعليه نتائج هذه الحالة هي كما يلي:

- الخسارة التنافسية للسلع المحلية بالنسبة للسلع المستوردة.

- قيود الدخول في سوق الصرف المرفوقة بسياسة التقنين للاستيراد، ساهموا في ميلاد سوق

الصرف الموازي للعمولات الصعبة، الذي يغطي احتياجات الاستيراد ذو صيغة تضاربية للاستهلاكات غير الضرورية (الكماليات).

نظرا لثقل الدولار في السلة المرجعية، زيادته مقارنة بباقي عمولات السلة في النصف الأول من عام 1980، أنتج زيادة حقيقية بـ 50% للدينار الجزائري، هذا ما أدى إلى تخفيض منافسة الصادرات خارج المحروقات.

2- سياسة الصرف الايجابية (active) (1986 – 1994):

حتى عام 1986 سنة الأزمة البترولية، لم تكن هناك تغيرات سواء على مستوى الوسائل أو الأهداف في سياسة الصرف، لكن مع هذا الحدث الذي تعرضت له الجزائر والذي أدى إلى انخفاض عائدات تصدير، والتضييق للقيود الخارجية، لم يكن بالإمكان الإبقاء على نفس سياسة الصرف، حاولت الجزائر تعويض انخفاض

¹ NASHASHIBI K. et autres, « Algérie : stabilisation et transition à l'économie de marché ». Fonds Monétaire International, washington.1998.p85.

عائدات البترول بالقروض الخارجية وزيادة التضيق على الاستيراد، وبالمقابل السلطات حاولت آنذاك اتخاذ سياسة الصرف الإيجابية.

تتميز هذه السياسة بمحاولة تعديل سعر الصرف لإقصاء القيمة الزائدة للدينار، للتقرب من قيمته التوازنية. تعديل سعر الصرف بدأ ب: التخفيض الزاحف (انحدار التعادل) غير معلن عنه ثم بعدها تخفيض رسمي.

2-1- التخفيض الزاحف:

التخفيض الزاحف أو المنحدر، هو مقياس تم اتخاذه من طرف السلطات والغرض منه التخفيض المستمر وغير المعلن لقيمة العملة الوطنية.

سعر صرف الدينار انتقل من 4.85 دج للدولار الواحد في الثلاثي الثاني من عام 1987 إلى 12.19 لعام 1990، أي تخفيض بنسبة 160% مقارنة بعام 1987.

2-2- التخفيض الأول الرسمي:

نظرا لتدهور الحالة الاقتصادية، السلطات الجزائرية سارعت عام 1991 في إطار برنامج التعديل الهيكلي لاقتصاد كلي مدعم من صندوق النقد الدولي، هذا البرنامج مزود بقرارات وسياسات متشددة لتسيير الطلب والتدهور المحسوس للدينار والتي تهدف إلى إعادة توجيه الأسعار النسبية بما يتناسب مع الانفتاح الاقتصادي، وفي سبتمبر 1991 قامت السلطات النقدية بأول تخفيض رسمي للدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة 22%، كذلك سعر الدينار انتقل من 18.5 دينار للدولار إلى 22.5%.

وكان يهدف هذا التخفيض إلى التقريب بين سعر الدينار في السوق الرسمي والسوق الموازية فالفرق الذي كان 5% في سنوات 1980 انتقل إلى 2% في 1991.

من 1991 إلى 1994 المعدل السنوي المتوسط لتدهور الدينار كان حوالي 4% يحمل السعر الرسمي للدينار قيمة 24 دينار للدولار، لكن هذا الاستقرار النسبي لم يعكس القوى الحقيقية للاقتصاد، التضخم ارتفع بالنسبة للشركاء التجاريين ويرجع ذلك إلى تطبيق البلد لسياسات مالية نسبية توسعية خلال هذه الفترة.¹

¹ بنك الجزائر.

- تلاشي اضطراب الميزانية والذي يفتح باب النقدية للعجز (عجز بـ 8.7% بالنسبة للنتائج الداخلي الخام عام 1993)؛

- تغير M2 كان بنسبة 23.9% في عام 1992 و 21.2% في 1993؛

هذا ما أنتج زيادة حقيقية للدينار بـ 50% ما بين أكتوبر 1991 و نهاية 1993¹، الفارق بين الصرف الرسمي و الصرف الموازي ارتفع بـ 4% في بداية 1994.

2-3- التخفيض الثاني الرسمي:

بعد التخفيض الرسمي الأول، الذي يعطي تأثيرات الخصم للسلطات النقدية، تخفيض ثاني بـ 40.17% بدأ في 1994، هذا التخفيض يمثل أحد المعالم الرئيسية لبرنامج الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والذي هو (برنامج التعديل الهيكلي) لـ ماي 1994 المدرج من صندوق النقد الدولي وكان هذا منطلقاً لـ: التحويل للدينار والتحرر الجزئي للتجارة الخارجية ونمط الصرف.

3- نمط الصرف العائم المسير من 1994 إلى يومنا هذا:

بعد تخفيض 1994، نمط الصرف المتقلب موجه تم اعتماده، فاشتغل أولاً بحصص التثبيت وبعدها بالسوق ما بين البنوك للصرف.

3-1- التثبيت (من سبتمبر 1994 إلى ديسمبر 1995):

إنها التعليمات رقم 61-94 لـ 28 سبتمبر 1994 التي أدرجت نظام التثبيت، ويعرف البند: 2 المسمى بالتعليمات: " هو تحديد قيمة الدينار بالنسبة للعملة الأجنبية عن طريق تخصيص رمز مناقصة للبنوك التجارية"، هذا النظام يعتمد على حصص أسبوعية ثم يومية منظمة ومرؤوسة من طرف بنك الجزائر. عند افتتاح كل حصة، بنك الجزائر يعلن عن سعر الصرف سقفية (يساوي دائماً لسعر إقفال الحصة السابقة)، والمبالغ المعروضة تحدد بدلالة الأهداف المرتبطة بسعر الصرف. على أساس هذا التعريف، كل بنك مساهم بمهمة عرض المبالغ الذي يريد شراءه وبسعر الصرف المطلوب.

مثل بنك الجزائر يسجل كل أوامر الشراء وبترتيب تصاعدي لأسعار الصرف بالعملة الوطنية ثم يسحب المبلغ الإجمالي لأوامر الشراء ثم يقارنه بذلك المعروض من طرف بنك الجزائر.

¹ NASHASHIBI K. et autres ,op cit .p85.

في حالة العرض أكبر أو يساوي الطلب، فإن سعر الصرف الذي يعلق به سيكون أدنى من بين الأسعار المعروضة.

في حالة ما إذا كان العرض أقل من الطلب الكلي، سيتم إجراء عدة دورات سواء : يعيد بنك الجزائر تعديل العرض وسعر الصرف المعروض لبيع العملات الأجنبية، ومن جهة أخرى كل بنك يعيد مراجعة طلبه وسعر الصرف.

هذه الدورات تدوم حتى يتم تحديد سعر الصرف التوازن. هذا النظام تم إلغائه واستبداله بنظام السوق بين البنوك للصراف في سبتمبر 1995.

3-2- سوق الصراف ما بين البنوك (منذ 1996):

في إطار تحرير التجارة الخارجية ونمط الصراف المعتمد منذ 1994، في إطار برنامج التعديل الهيكلي، بنك الجزائر أقام عن طريق التعليم رقم 95 - 08 لـ 23 ديسمبر 1995 الخاصة بسوق الصراف¹، سوق ما بين البنوك للصراف، من خلال هذه التعليم، هاته السوق المفتوحة للبنوك والمؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، والمرخص لهم بمبادلة العملات الصعبة فيما بينهم ويحتفظ بوضعيات الصراف الواجب احترامها دائما.

- مساهمة قصوى بـ 10% بين مبلغ وضعيتها الآجلة أو العاجلة لكل عملة صعبة أجنبية ومبلغ أموالها الخاصة؛

- مساهمة قصوى بـ 30% بين أعلى مبلغ الوضعية الآجلة أم العاجلة لكل العملات وأموالها الخاصة، بنك الجزائر، ممكن أن يتدخل في هذه السوق عن طريق إيرادات صادرات المحروقات المتحصل عليها وعليه فهو الدور المسيطر على السوق.

سوق الصراف غير محدد مكانا، وعليه يستعمل المتدخلون، الهاتف، تيلكس والأنظمة الإلكترونية لمعالجة عمليات الصراف بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية القابلة للتحويل بكل حرية حسب زبائنها أو حسابها الخاص، فهو سوق يشتغل باستمرار بدليل أن العمليات يمكن أن تجري كل يوم مفتوح. وفي النهاية، السوق مقسم تنظيميا إلى قسمين : سوق ما بين البنوك للصراف للعمليات العاجلة، و الأخرى للعمليات الآجلة، و هذا الأخير ليس عمليا بعد.

¹ بلعوز بن علي، السياسة المالية والنقدية للجزائر، ص 69.

من هذا، يحدد سعر الدينار الجزائري حسب العرض والطلب، فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعيته (الفائض أو الحاجة) لهذه العملة.

في الواقع هناك بعض النقائص، بعضها راجع لحداثة الظاهرة والتي لا مبرر لها مع مرور الوقت، ومن هذه النقائص نذكر: غياب السوق النقدي للعمليات الصعبة والذي من دونه لا يمكن تحقيق عمليات الصرف الآجلة (الأجل هو دمج الصرف الأجل ومعدل الفائدة)، فكل العمليات التي تحتاج إلى السوق النقدي للعمليات وهذا للتوظيف أو القرض لا يمكن أن تتحقق، لهذا من الأفضل التفكير في تدخل بعض المؤسسات والمنشآت كعارضة في سوق الصرف وهذا لتحضير المنافسة .

إيرادات البنوك من العملات الصعبة تأتي من عمليات الشراء في سوق الصرف أو من إيرادات حصتها من الصادرات خارج المحروقات (إجبارية امتلاك العملات انخفض إلى 50% إلا إيرادات المحروقات)، والمبالغ المحصل عليها من القروض المالية بالعملة الصعبة سواء حساب البنك أو لزيائنها.

كل هذه الإيرادات تستعمل لتغطية احتياجات العملة الصعبة في المجالات التالية:

- عملية الاستيراد للسلع والخدمات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين
- إعادة تحويل والتسيقات على الإجراءات خارج المحروقات
- تسديد الآجال الخاصة بالمديونية الخارجية

بعد التوقف عن مراقبة الصرف على تجارة السلع والترتيب الجزئي للتحويل الجاري للدينار، رخص للبنوك لتقديم العملة الصعبة للمستوردين.

مرحلة ثانية في سيرورة التحويل الجاري للدينار، كانت في نهاية 1996، أين بنك الجزائر رفض للبنوك التجارية سلطة دفع مصاريف التعليم والصحة هذا وفق سقف معين، ومن بينها الاستشفاء في الخارج، استعمال الدراسة في الخارج، الترشح للحج، زيارات أبوية، مرافقة المرضى للخارج.

تضييقا أخرى تم إلغاؤها بالتعليمية رقم 08-97 في 28 أوت 1997 والتي تخص حقوق الصرف للسفر للخارج بسقف قدره 15000 دج.

المبحث الثالث: محددات سعر الصرف، ومخاطر تقلباته

بغية فهم كيفية عمل سوق العملات الأجنبية يجب معرفة العوامل المؤثرة على أسعار صرف العملات، حيث يعتبر سعر الصرف عنصرا مهما جدا لتحديد الحالة الاقتصادية للبلد، ومن الممكن أن تؤدي هذه العوامل على إلى مخاطر اقتصادية كبيرة سواء على المستوى الكلي بتأثيرها على ميزان المدفوعات أو تكون سببا في حدوث التضخم.

المطلب الأول: محددات سعر الصرف

في ظل النظام الذهبي كانت أسعار صرف العملات تتحدد انطلاقا من العلاقة بين المحتوى الذهبي للعملة بالمقارنة مع العملات الأخرى، وقد رأينا كيف أن أسعار الصرف كانت تتمتع بقدر كبير من الثبات حيث أن تقلباتها كانت تنحصر ضمن حدود ضيقة هي (حدي الدخل وخروج الذهب)، وهذا الثبات النسبي في أسعار الصرف كأن يحقق بدوره درجة كبيرة من الاستقرار في المعاملات النقدية الدولية.

وبعد انقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب لم يعد للمحتوى الذهبي للعملة أي دور في تصدير سعر صرفها بالعملات الأخرى حيث أصبح سعر صرف العملة يتحدد انطلاقا من ظروف العرض والطلب عليها واللذان بدورهما يتأثران بعوامل كثيرة.

الفرع الأول: سعر الصرف والتضخم

تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو (1772-1823) ثم قام بتطويرها الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل وركز على مبدأ بسيط مفاده أن "قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملة المعينتين". وبالرغم من هذا النموذج أثبت قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف في المدى الطويل إلا أنه يعاب عليه فيما يلي:

- تركز نظرية تعادل القدرة الشرائية، على فرضيات غير واقعية منها فرضية توفر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد الدولي وعدم وجود تكاليف التنقل وحقوق الجمارك.

- بعض الدراسات التجريبية أكدت على وجود فوارق هامة بين سعر الصرف المتوقع للنموذج، وسعر الصرف المسجل في المدى القصير مما يؤكد على أن هناك عوامل أخرى، كمعدلات الفائدة، الأحداث السياسية والاقتصادية تتدخل في تحديد سعر الصرف في المدى القصير¹.

الفرع الثاني: سعر الصرف والميزان التجاري

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري² وفي هذه الحالة ومن أجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وغالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان.

وما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

الفرع الثالث: سعر الصرف ومعدل الفائدة

بافتراض عدم وجود حواجز جمركية فإن مردودية التوظيف في دولتين مختلفتين يجب أن تتساوى، وهذا ما يضمن من جهة أخرى أن الفرق بين معدل الفائدة ما بين اقتصاد ما وباقي الاقتصاديات يساوي معدل ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل بمعنى آخر إذا كان معدل الفائدة على العملة A أكبر من المعدل المطبق على العملة B فإن قيمة هذه الأخيرة سوف تتحسن بالمقارنة مع قيمة العملة A حتى يتم إلغاء فروقات الفائدة بفروقات الصرف، لأن بقاء الفروقات في المردودية من الناحية النظرية سوف يؤدي إلى حدوث عمليات تحكيم فيما بين العمليتين.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003 ص 126-127.

² توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 79.

هذه النظرية أدت إلى ظهور مفهوم خصم التأجيل وعلاوة التعجيل واعتبار سعر الصرف لأجل أحسن وسيلة للتنبؤ بأسعار الصرف غير أن الدراسات التجريبية أكدت على أنه بالرغم من هذه النظرية تسمح بالتنبؤ بميل التغيير (الانخفاض أو الارتفاع) إلا أن الصحيحة المستحقة في التنبؤ بأسعار الصرف منخفضة حيث أنها في المتوسط لا تتعدى 55%.

الفرع الرابع: سعر الصرف وميزان المدفوعات

تعتبر أهم أرصدة ميزان المدفوعات سواء تعلق الأمر برصيد التجارة الخارجية أو رصيد المعاملات الجارية أو رصيد ميزان القاعدة عوامل مفسرة لتغير سعر الصرف في المدى المتوسط، فحدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف الأثر المعاكس نلاحظه في حالة انخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية، أهمية هذه الأرصدة تزيد باعتبار أن لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالملاحظة أن الدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها إلى تأثير الميزان التجاري، والعكس في حالة معدل تضخم منخفض.

كما أن معدلات الفائدة هي التي تحكم حركة تدفق رؤوس الأموال في المدى الطويل والقصير وهي محتواه في ميزان القاعدة.

فللقيام بعملية التنبؤ المستندة على الأرصدة المذكورة سابقا فإنه يجب مراقبة مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالحسابات الخارجية والتي يمكن إجمالها في خمسة معدلات:

- معدل ارتفاع وانخفاض الاحتياطات الرسمية للدولة.

- معدل تغطية الصادرات للواردات.

- معدل زيادة عرض النقود.

- معدل توسيع الصادرات وتنوعها.

- معدل حزمة اليدين.

فبتتبع تطور مختلف هذه المؤشرات من الممكن أن نستخلص مجموعة من المنبهات والدلالات على تغيير مرتقب لسعر الصرف¹.

الفرع الخامس: سعر الصرف وتدخلات الحكومة

تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي²، وبالتالي تعمل على استقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية دول العالم في تعاملاتهم التجارية و الرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.

المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف

تعانى كافة دول العالم منذ فترة السبعينيات من آثار التقلبات الحادة في سعر صرف عملات التقييم على المستوى الدولي، وذلك إثر انهيار نظام بريتون وودز عام 7217 وتبنى معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم، الذي تتميز أسعار الصرف في ظلّه بتقلباتها المستمرة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط، مما حتم عليها ضرورة مواجهة مخاطر أسعار الصرف باكتشاف عدة تقنيات للوقاء أو لتجنب مثل هذه المخاطر، وهي ما تعرف باستراتيجية الوقاء التي تشمل الدولار الأمريكي وعملات مجموعة السبع بغية المحافظة على مدى ضيق من التقلبات في أسعار الصرف، إلا أنها باءت بالفشل مقابل الهجمة

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003 ص 128-129.

² عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970 - 2007، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص 7.

التي تشهدا الأسواق من قبل المتعاملين و المستثمرين مما أدى إلى اجتهاد الدوائر المسئولة عن تلك المؤسسات إلى حد بعيد في مجال مواجهة مخاطر الصرف لما لها من آثار حاسمة على خزينة المؤسسة و بالعملة الأجنبية.

الفرع الأول: تعريف خطر سعر الصرف

من خلال إستقراءنا لجملة من البحوث والدراسات حول الموضوع، وقفنا على بعض التعاريف المتعلقة بخطر سعر الصرف يمكن إجمالها فيما يلي:

- خطر سعر الصرف بالنسبة لمؤسسة ذات نشاطات دولية (استيراد، تصدير، عمليات مالية) يعرف كخطر مرتبط بأي معاملة حساسة لتقلبات أسعار صرف عملات الفوترة مقابل العملة الوطنية¹ وخطر الخسارة المحتملة هو الأكثر أهمية بالنسبة للآجال الفاصلة بين إعداد الطلبية والتسوية النهائية لها.

- مخاطر سعر الصرف أو مخاطر تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك مرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية وهي مخاطر تواجه المؤسسة دولية النشاط² وأن المؤسسة تكون عرضة لتقلبات أسعار الصرف عندما تكون ثروتها مهددة بهذا الخطر، الذي يمس أساسا المؤسسات ذات العلاقات التجارية والمالية مع الخارج.

- خطر الصرف هو الحدث الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة ويترتب عليه ربح أو خسارة³.

- خطر الصرف هو خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار صرف العملات⁴.

وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقييم والدفع لنشاطات تلك المؤسسات.

¹ Xatier B; Didier M;Dahlia T: Le marché des changes et la zone franche .EDICEF, France;1989;P9.

² Bernard Mardis,Oliver L S :Risque de change et estion de la tresorerie internationale, Dunod Bordas, Paris, 1981; P55.

³ Ibid: P85.

⁴ Josette Payrard/ Gestion financière internationale, Vuibert ; 3éme édition ; 1995, P91.

إن خطر الصرف لا ينشأ مباشرة عند إتمام أو إبرام العملية التجارية أو المالية المقومة بالعملة الأجنبية الذي يعتبر حينها خطر محقق، بل ينشأ قبل ذلك كما هو الحال عند التفاوض بشأن تصدير أو استيراد سلعة معينة أو التفاوض بشأن إبرام عقد قرض بالعملة الأجنبية وهو ما يسمى بخطر سعر الصرف المحتمل أو المتوقع.

الفرع الثاني: أنواع خطر سعر الصرف

على إثر المعاملات التي تبرم بعملة أخرى غير العملة الوطنية للمؤسسة تجدد المؤسسة نفسها أمام مخطر سعر الصرف، ومن هذا المنطلق يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من أوضاع لأخطار سعر الصرف.

أولاً: المخاطر المرتبطة بالصفقات المالية (التعاملية):

تواجه المؤسسة التي تنظم أصولها وخصومها المتداولة بالعملة النقدية الأجنبية وضعية صرف تعاملية و التي تنشأ عنها مخاطر أسعار الصرف المعاملة التي ترتبط بعمليات القرض و الاقتراض المبرمة بالعملة الأجنبية إما على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، أي أن المؤسسة تطرح أوراقها ، المالية للاكتتاب (تقرض) أو تستثمر (توظف) بعملة أجنبية، وغالباً وما تكون هذه الوضعية متعلقة بالصفقات التجارية المعاملات، المصرفية و المالية المثبتة بالعملة النقدية الأجنبية، وعند تغيرات أسعار الصرف فإن المؤسسة تكون مجبرة على تسديد مبلغ أكبر من رأس المال المقترض في حالة ارتفاع سعر العملة الأجنبية التي حررت بها الورقة المالية ، أما في حالة العكس فإن المؤسسة قد تجازف برأس مالها ومنه ينخفض مال المسدد وتظهر هذه المخاطر بشكل واضح قبل إعداد الفاتورة.

ثانياً: خطر الصرف المتعلق بعمليات التجمع للمؤسسات العلمية (المحاسبية):

ينتج هذا الخطر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الفروع) أو غير المباشرة (مساهمات) وبذلك فهي تخص المؤسسات الأم التي تقوم بتجميع حساباتها في القوائم مالية موحدة لمختلف فروعها الأجنبية، فعند التوطيد (التجميع) يتغير الأصل الصافي معبرا عنه بالعملة الأجنبية بدلالة قيمة عملة البلد الذي يتواجد فيه الاستثمار (فرع أو ساهمة)، فإذا كان السعر المستعمل عند التوطيد مختلفا عن التكلفة التاريخية فإنه ينتج ما يسمى بفرق الدمج،

حيث تختلف التطبيقات المحاسبية في هذا المجال مختلفة بحسب 3 البلدان وأحياناً مختلفة داخل البلد الواحد بحسب المؤسسات¹.

ثالثاً: خطر الصرف الاقتصادي (مخاطر المنافسة):

يعتمد وضع سعر الصرف الاقتصادي على تأثير تغييرات أسعار الصرف على صافي القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية المتوقعة، و تظهر في المؤسسات التي تتأثر سيولتها النقدية على المدى الطويل إيجاباً أو سلباً بتغيرات المستقبلية و بأثر تغيرات الأسعار على التكاليف و حجم المبيعات، إذ تتأثر إثرها المؤسسة بمخاطر تمس وضعيتها التنافسية لمنتجاتها، نتيجة لتقلب معدل الصرف الحقيقي، وتؤدي هذه المخاطر إما إلى ارتفاع أسعار منتجاتها أو انخفاضها بالنسبة لعملائها المتواجدين في الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى تأثر صادرات المؤسسة و وارداتها و هي مخاطر صعبة القياس، و لها انعكاسات كبيرة على الشركة في المدى البعيد.

المطلب الثالث: إدارة مخاطر أسعار الصرف

الفرع الأول: أهمية إدارة خطر الصرف

لعل من أبرز دواعي الاهتمام بتسيير أو إدارة مخاطر سعر الصرف نذكر ما يلي:

- اندماج بلدان العالم الثالث في المنظومة الاقتصادية الدولية (ظاهرة التدويل أو العولمة الاقتصادية) في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة والعمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية خاصة وتحتكم إلى قانون السوق في جميع المجالات، مما يتطلب الاهتمام بقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر.
- بروز أنماط جديدة للتجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية المتعلقة أساساً بظهور متعاملين جدد في الساحة الدولية كدول جنوب شرق آسيا والصين وما يرتبط بذلك من زيادة حدة التقلبات في أسواق الصرف لكثرة المعاملات.

¹ JOSETTE PEYRARD, gestion financière internationale, 5^{ème} édition, librairie vuibert, Paris, 1999, P : 94.

- إن التدفقات المالية والنقدية العديدة لمواجهة متطلبات التجارة والاستثمار في الدول الناشئة سوف تولد الحاجة الماسة إلى استراتيجية جديدة لإدارة خطر أسعار الصرف.
- تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوضعية المالية للمؤسسة دولية النشاط بل قد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية.
- انعكاس آثار تقلبات سعر الصرف على مختلف وظائف المؤسسة دولية النشاط (من تخطيط، تمويل، إنتاج، تسويق، تمويل، خزينة...) وما ينجر عن ذلك من إنجاء إلى المضاربة.
- تحسن القدرة التنافسية (في مجال السعر خاصة) للمؤسسات مرتبط بمدى التحكم في خطر سعر الصرف وإدارته بفعالية وكفاءة، على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملاً هاماً ومحدداً لأسعار التكلفة خاصة في مثل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية ووسيلة مستوردة.
- ارتفاع تكلفة الإجراءات والترتيبات الإدارية أو المركزية للوقاء من مخاطر الصرف. وذلك بالاعتقاد الخاطئ بأن البنوك المركزية والحكومات تستطيع لو أرادت أن تسيطر على أسعار الصرف.
- وهكذا غدت إدارة مخاطر العملات الأجنبية ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن خاصة بالنسبة للمؤسسات الدول النامية وتلك التي عرفت تحولات في نظامها الاقتصادي صوب النظام الحر، على الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية في الوقت ذاته وهو ما يستدعي إدارة تقلبات سعر الصرف بعناية فائقة وكل حذر وفعالية في نفس الوقت، وكل بذلك من خلال انتقاء الأدوات أو التقنيات المستخدمة في هذا الشأن وهي كثيرة، بما ينسجم ووضع البلدان النامية.

الفرع الثاني: أساليب إدارة خطر الصرف

إن الأساليب المقصودة هنا هي عبارة عن مجموع الإجراءات والتدابير التي تستعملها المؤسسة من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى. في هذا الشأن توجد هناك مجموعتين من التقنيات للوقاء من خطر الصرف، الأولى تعتبر تقنيات داخلية لأن المؤسسة تحاول التحكم في هذه المخاطر وإدارتها على مستواها

وبإمكاناتها الداخلية أو الخاصة دون الحاجة إلى دخول الأسواق الخارجية أو الاستعانة بأطراف خارجية، وإذا لم تتمكن من تجاوز تلك المخاطر تلجأ إلى استعمال تقنيات المجموعة الثانية وهي تعتبر خارجية كونها تستدعي اللجوء إلى أسواق أو متعاملين من خارج المؤسسة ذاتها، كتعامل المؤسسة مع المؤسسات المصرفية من أجل شراء أو بيع العملات بالأجل، أو عند دخول المؤسسة إلى السوق من أجل التوقيع على عقود آجلة من أجل شراء أو بيع خيارات الصرف OPTIONS DE CHANGE، كما يمكن ضمن هذا المنظور أن تلجأ المؤسسة كذلك إلى عمليات القروض المتقاطعة بالعملة أو ما يدعى بـ SWAPS، أو اللجوء إلى شركات التأمين... إلخ.

أولاً: التقنيات الداخلية لتسيير خطر الصرف

- 1- **الخصم عند التسوية النقدية:** هذه التقنية لا يمكن استعمالها إلا في العمليات التجارية، بحيث تقبل المؤسسة المصدرة تقديم خصم تجاري لزيائتها من أجل تشجيعهم على تسوية العملية نقداً، المؤسسة المصدرة تحدد نسبة الخصم، بالأخذ بعين الاعتبار من جهة احتمال أن تضم مباشرة نواتج مبيعاتها في دورتها للاستغلال، و من جهة أخرى التغطية الكاملة ضد خطر الصرف لعملية بيع آجلة الخصم المتقدم بسبب التسوية النقدية يعطي للمصدر عدة امتيازات، بحيث يلغي خطرين الأول ناتج عن القرض و الثاني ناتج هم الصرف و يمكنه حينئذ تغذية خزنته.
- 2- **اختيار عملة الفوترة:** الفوترة بالعملة الوطنية يسمح للمؤسسة بتجنب خطر الصرف لأن المبلغ المتوقع تحصيله أو تسديده في تاريخ الاستحقاق هو محدد و معروف بالنسبة للمؤسسة منذ تاريخ إبرام العقد، و هذا يعطيها امتيازات في سهولة و تجانس عملية التسيير، الإشكال هنا هو تعارض مصالح كل من المستورد و المصدر إذ يسعى كل واحد منهما إلى تحرير العملية بعملة الوطنية، طبعاً الفوترة بالعملة الوطنية يجنب المؤسسة خسائر الصرف، و لكنه كذلك لا يسمح لها بتحقيق أرباح من وراء التغيرات الإيجابية للصرف¹.

في الواقع مصالح الطرفين هما ليسا حتما متعارضين فمثلاً مصدر أمريكي ومستورد بريطاني ونحتمل إن الدولار الأمريكي سوف تتراجع قيمته مقارنة بالجنيه الاسترليني، في هذه الحالة فالمستورد سيكون سعيداً بالفوترة بالدولار،

¹ شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، جوان 2009، ص 33.

ونفس الشيء سيكون بالنسبة للمصدر الذي لا يجد نفسه معرضا لخطر الصرف، ربح الصرف المحتمل سوف يتم تحويله جذريا إلى المستورد.

بصفة عامة، المستورد يرغب بفوترة العملية بعملة صعبة ضعيفة أي يستمر انخفاضها مقارنة بعملته الوطنية من تاريخ إبرام العقد إلى غاية تاريخ التسديد، وكذلك فإن وارداته سوف يبيعها بثمان أقل. والعكس فالمصدر يهتم بفوترة العملية بعملة صعبة قوية، ويتوقع تحسنها التدريجي مقابل عملته الوطنية بكيفية يغتنم منها ربحا محتملا للصرف، كما يمكن للمؤسسة القيام بفوترة العملية بعملة ثالثة أين تستقر أسعارها مقارنة بالعملة الوطنية تسمح بإبعاد خطر الصرف، فالفوترة بعملة صعبة معينة تقدم خاصة امتيازات ذات طبيعة تجارية إذا كانت هي نفسها عملة الطرف الآخر، وهذا يسمح بعدم التعرض لخطر الصرف.

3- تغيير طريقة التسديد: إن الإجراء المسمى بـ (LEADS and LAGS) Termillage يتمثل في تنويع آجال الدفع من أجل الاستفادة من التطور الإيجابي لأسعار الصرف، حيث يتم تعديل آجال أو تواريخ تحصيل الحقوق (مصدر) أو دفع الالتزامات (مستورد) ما أمكن ذلك، تبعا لتغيرات سعر الصرف.

فـ "LEADS" هي عبارة عن المدفوعات المسبقة بينما "LAGS" هي المدفوعات المؤجلة وهذه العملية ليست في الحقيقة تقنية لتغطية خطر الصرف، ولكن طريقة تحاول المؤسسة حسب توقعاتها الاستفادة من التقلبات في سعر الصرف.

فعندما يتوقع المصدر زيادة سعر العملة المحرر بها عقد التصدير فإنه يمنح آجال كبيرة للمستورد لتحصيل المبلغ المستحق له. لكن إذا كان يتوقع عكس ذلك أي انخفاض قيمة العملة المحرر بها العقد، فسوف يحاول تسريع عملية قبض المبالغ المستحقة. أما بالنسبة للمستورد فإنه سوف يقف عكس هذا الموقف تماما.

إلا أن هذه التقنية تكتنفها مثالب متعلقة أساسا بمدى صحة التوقعات بشأن سعر صرف العملات المعنية من جهة ومدى القدرة التفاوضية للمؤسسة للحفاظ على متعاملها من جهة ثانية¹.

¹ عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، ص 5.

هذا النوع من المراكز يكتسي أهمية كبيرة بالنظر إلى الإعفاءات الضريبية التي قد يستفيد منها نتيجة موقعه الجغرافي بالإضافة إلى أن مركز إدارة خطر الصرف تزيد من فعالية هذه العملية. وأخيرا فإن كون هذا المركز هو الطرف الوحيد الذي يتعامل مع البنوك تباينا عن التجمع فهذا يقوي من مركزه التفاوضي¹.

4- المقاصة متعددة الأطراف: يتضمن نظام المقاصة متعددة الأطراف تخفيض حجم التحويلات بالعملة الصعبة بين المؤسسات التي لها تعاملات متبادلة فيما بينها، هذه التقنية مستعملة بشكل كبير من طرف المجمعات المتعددة الجنسيات التي لديها فروع في دول العالم.

لتطبيق المقاصة لا تقوم المؤسسات إلا بتحويل الأرصدة عوض تحويل كل المبالغ، تكون هذه الأرصدة قابلة للتحديد عندما تكون كل التدفقات محررة بنفس العملة الصعبة، وكل التحويلات تكون في نفس التاريخ، إجراء عملية المقاصة يتطلب إذن اختيار عملة مرجعية وتاريخ مرجعي يتم تحويل الأرصدة فيه.

إن استعمال تقنية المقاصة يسمح للمؤسسة من تخفيض خطر الصرف، تحديد تكاليف العمليات وتحسين أداء الخزينة، هذا النظام في كثير من الأحيان يصطدم بواقع عدم القدرة على توحيد تواريخ الاستحقاق، بالإضافة إلى أن بعض القوانين في بعض الدول تمنع إجراء عملية المقاصة، وفي حالة اعتماده من دولة ما، لابد من خلق مركز لإعادة الفوترة.

5- مراكز إعادة الفوترة: في بعض التجمعات العالمية أو مراكز الأعمال يتم مركز إدارة خطر الصرف بيد مركز لإعادة الفوترة هذه التقنية تشبه إلى حد كبير عملية NETTINE ، لكن عملية إعادة الفوترة هدفها الأساسي ليس إجراء مقاصة للتدفقات ما بين أعضاء نفس التجمع، لكن هدفها هو إما تجميع المدفوعات الخاصة بعمليات الاستيراد إلى خارج أو داخل المجموعة، أو تجميع المقبوضات المترتبة على عمليات التصدير إلى داخل التجمع أو داخل أعضاء نفس التجمع.

ففي حالة مركز المدفوعات إلى خارج التجمع فإن مركز إعادة الفوترة يعمل كشركة فوترة Société de factoring تقوم بتسيير خطر الصرف وخطر القروض في نفس الوقت.

¹ Jean Pierre Jobard : « Finance, Finance D'Entreprise, Marché, Diagnostic Financier », Edition Dallor, Paris, 1994, page 308.

فمركز إعادة الفوترة يعمل كوسيط مالي يكتفي بتنفيذ العمليات دون إدخال أي تعديلات على مختلف التدفقات المادية.

ثانيا: التقنيات الخارجية لتغطية خطر الصرف

تدخل هذه التقنيات ضمن إطار تغطية خطر الصرف، تتطلب تدخل هيئات خارجية عن المؤسسة، خاصة البنوك، جاءت هذه الطرق لمواجهة خطر الصرف الذي يكون في السوق الواسع غير المحدود للصرف.

1- تسيقات الصرف: هي وسيلة لتمويل التجارة الخارجية (الدولية)، و التي يمكن استعمالها في حالة عملية التصدير، كتقنية لتغطية خطر الصرف، و هي تستجيب في نفس الوقت لهدفين أساسيين: تمويل العملية في الخارج و تغطية خطر الصرف، هذين الهدفين يمكن تحقيقهما بصفة مستقلة، بحيث نقترض بالعملة الوطنية و نجري عملية بيع آجلة، اللجوء إلى هذه التقنية يمكن تدليله بمعدلات الفائدة المرضية.

● مراحل تحقيق تسيق الصرف: المصدر الذي ينتظر تحصيلاً مستقبلياً للعملة الصعبة، وخلال سعيه لتغطية

خطر الصرف يطلب تسيقا بالعملة الصعبة من بنكه، حيث تتم عملية التسيق عبر عدة مراحل تتمثل في:

✓ المصدر يقترض من بنكه مبلغاً بالعملة الصعبة يقابل الحق الذي يملكه، على المصدر أن يقترض مبلغاً يغطي قيمة الحق والفوائد المترتبة عليه إلى غاية تاريخ الاستحقاق، ولكي يستجيب البنك لاحتياجات زبونه يلجأ هو كذلك للاقتراض من سوق الصرف العالمي، بصفة عامة تكون العملة التي يكون بها التسيق هي نفسها عملة الحق، أي في هذه الحالة العملة التي حررت بها الفاتورة، و لكنه قد تكون عملة القرض مختلفة عن عملة التسيق عندما تكون معدلات الفائدة مشجعة أكثر (تسيق بعملة ثالثة)، وعليه فالمصدر هنا هو بصدد مواجهة مضاعفة خطر الصرف، مدة التسيق تماثل تاريخ استحقاق الحق الذي يملكه المصدر، تكلفة التسيق بالعملة الصعبة التي يتحملها المصدر تساوي معدل فائدة القرض بالعملة الصعبة السائد في سوق الصرف، أما عمولة البنك فتكون حسب نوعية البنك وأهمية قيمة القرض.

✓ المبلغ بالعملة الصعبة الذي يوضع تحت تصرف المصدر، سوف يتم بيعها مباشرة في سوق الصرف النقدي من طرف البنك، هذا يسمح للمصدر من إلغاء خطر الصرف وامتلاكه لخزينة محرة بعملته

الوطنية وبالتالي حصوله على احتياجه التمويلي، والمصدر كذلك يمكنه تقرير إدخال هذه الخزينة في دورة الاستغلال.

✓ في تاريخ الاستحقاق، تسديد قيمة التسبيق بالعملة الصعبة هو مضمون بالمداخيل التي يتحصل عليها المصدر، في الواقع فالمبلغ المسدد من طرف الزبون لحساب المؤسسة المصدرة يكون عبر البنك، الذي يستعمله بدوره في تسديد قيمة القرض الذي اقتناه من سوق الصرف العالمي وكذلك فكل من البنك المؤسسة المصدرة غير معرضان لخطر الصرف، لتلبية الحاجة للتمويل، اللجوء إلى تسبيق الصرف مقارنة بتمويل من السوق النقدي المحلي يفسر بمعدل الفائدة التحفيزي لأسواق الصرف العالمية، إلى جانب ذلك ففي ما يخص التغطية ضد خطر الصرف فتسبيق الصرف يتضمن تغطية نقدية له بحكم أن عملية بيع العملة الصعبة كانت نقدية، في الواقع المؤسسة المصدرة تستفيد من معدل فائدة بالعملة الصعبة أقل من العملة الوطنية.

2- سوق الصرف الآجل الإجمالي: الصرف الآجل عبارة عن اتفاق على شراء أو بيع مبلغ بالعملة مقابل عملة أخرى بسعر صرف محدد غير قابل للمراجعة ونهائي في تاريخ لاحق متفق عليه.

إن عقد الصرف الآجل بالعملة من نتائجه إمكانية تثبيت حال التعاقد سعر الصرف المستقبلي، فهو يلغي خطر الصرف عند نشأته من خلال تثبيت سعر الصرف مما يسمح بتحديد تكلفة الصفقة التجارية قبل مبادلة العملات (أي قبل عملية الدفع في تاريخ الاستحقاق).

وعادة فإن سعر الصرف الآجل مختلف عن سعر الصرف العاجل أو الحاضر، إلا في حالات نادرة جدا. وعندما يكون الفرق بين السعرين إيجابيا نسميه REPORT وعندما يكون سلبي نسميه DEPORT إذا يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف العاجل} + \text{REPORT} \text{ أو } - \text{DEPORT}$$

فالسرف الآجل من أهدافه تمكين المؤسسة التي ستتلقى أو تدفع مبلغ بالعملة الأجنبية من أن تلجأ إلى بنك تجاري أو أي مؤسسة مالية أخرى من أجل تثبيت سعر الصرف الذي سيستعمله هذا البنك في شراء أو بيع هذا المبلغ بالعملة ويمكن معالجة هذا الموضوع من وجهة نظر المستورد وكذا المصدر على النحو التالي¹:

✓ حالة المصدر:

فالمصدر الذي يتوقع تلقي مبلغ بالعملة الأجنبية، وهو في نفس الوقت يخشى أو يتوقع انخفاض قيمة هذه العملة وما قد يلحق به من خسائر وتلاشي أرباحه من عملية التصدير التي قام بها أو تأكل أرباحه المحققة، فعن طريق بيع العملة بالأجل يستطيع المصدر من تثبيت سعر صرف عملته المحلية مقابل العملة الأجنبية وهكذا يكون بإمكانه أن يعرف مسبقاً المبلغ بالعملة المحلية الذي سوف يتلقاه في تاريخ الاستحقاق.

فالبنك في هذه الحالة يتلقى أمر من المصدر لبيع العملة الأجنبية مقابل الوطنية، إذا يكون على البنك بموجب هذا العقد أن يشتري هذه العملة الأجنبية في تاريخ الاستحقاق. الخطوة التالية في هذه التقنية هي قيام البنك، ومباشرة بعد الالتزام السابق ببيع المبلغ بالعملة الأجنبية (المقترض)، يقوم البنك باستثماره بفائدة إلى تاريخ الاستحقاق. في هذا التاريخ يسدد البنك المبلغ بالعملة الأجنبية الذي اقترضه (عادة من السوق ما بين البنوك) مستعملاً في ذلك المبلغ الذي يتلقاه من زبونه في مقابل المبلغ بالعملة المحلية المستثمر كوديعة.

✓ حالة المستورد:

فالمؤسسة التي ترتقب القيام بدفع دين بالعملة الأجنبية في تاريخ لاحق وتخشى ارتفاع سعر صرف هذه العملة مقابل العملة المحلية، هذه المؤسسة قد تتبع طريقة شراء العملة بالأجل بغرض حماية نفسها من احتمال ارتفاع سعر الصرف. ومنه فإنها تكون على علم مسبق بالعملة المحلية الواجب الدفع مقابل إطفاء هذا الدين في تاريخ الاستحقاق الأمر الذي يمكنها من تحديد سعر تكلفة السلع المستوردة بدقة وتفادي خسائر لاحقة.

فالبنك يتلقى من المستورد أمر شراء أجل العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، أي بعبارة أخرى يكون على البنك أن يبيع عملة أجنبية محددة بذاتها للمستورد.

¹ عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 8.

فالخطوة الأولى التي يقوم بها البنك هي شراء المبلغ المطلوب بالعملة الأجنبية مقابل عملة محلية يتم اقتراضها عادة من السوق ما بين البنوك. بعدها يتم استثمار المبلغ بالعملة الأجنبية المتحصل عليه إلى تاريخ الاستحقاق. في تاريخ الاستحقاق يبيع البنك المبلغ بالعملة الأجنبية إلى الزبون ويسدد القرض المتحصل عليه سابقا بالعملة المحلية من المبلغ المتحصل عليه من الزبون لقاء بيع العملة الأجنبية.

3- تقنية مقايضات الصرف SWAP: التغطية بواسطة مقايضات الصرف هي أكثر تقنية مستعملة من قبل المؤسسات، المقايضة يمكن أن تتم بين مؤسستين (مصدر ومستورد مثلا) لهما احتياجات متماثلة، ولكن في الواقع هذه العمليات هي تقريبا دائما تجرى بين البنوك وزبونه.

✓ **مبدأ التغطية بواسطة مقايضات الصرف:** المؤسسات يمكنها استعمال مقايضات الصرف التي تشتري أو تبيع لأجل للتغطية ضد خطر الصرف، وغالبا استعمال هذه التقنية يكون بواسطة البنك.

تتمكن هذه الطريقة من التغطية ضد نوعين من الأخطار:

- التغطية ضد خطر الصرف المرتبط بالتراجع المحتمل لعملة صعبة ما، المصدر يجب عليه أن يبرم مع بنكه، مقايضة بائع لأجل للعملة الصعبة، مبلغ العملة الصعبة المتبادلة يماثل مبلغ الحق الذي يملكه.
- التغطية ضد خطر الصرف المرتبط لتحسن محتمل لعملة صعبة ما، المستورد عليه أن يبرم مع بنكه مقايضة شراء أجل للعملة الصعبة، مبلغ العملة الصعبة المتبادلة يماثل مبلغ الدين المستحق.

✓ **كيفية سير تقنية التغطية بمقايضات الصرف:**

- **في حالة المصدر:** زبون مصدر الذي له حق X وحدة من عملة صعبة A ، لفترة N من الأشهر يبحث عن التغطية ضد خطر الصرف، ومن أجل ذلك يبرم عقد مقايضة بائع لأجل مع بنكه للعملة الصعبة A ، هذه المقايضة تتضمن عملية شراء نقدية تليها عملية بيع لأجل لكمية محددة من العملة الصعبة A ، مقابل كمية متغيرة من العملة المحلية B ، هذه العملية تكافئ عملية اقتراض بالعملة الصعبة A وتوظيف بالعملة الوطنية B للفترة محل الدراسة، نتيجة مقايضة الصرف تحسب بنسبة مئوية سنوية تمثل الفرق بين معدل الفائدة للاقتراض بالعملة المحلية B ومعدل الفائدة للإقراض بالعملة الصعبة A .

- في حالة المستورد: الزبون المستورد الذي عليه دين من X وحدة من عملة صعبة A ، لمدة N من الأشهر يبحث عن التغطية ضد خطر الصرف، ومن أجل ذلك يبرم عقدا مع بنكه مقيضة شراء لأجل للعملة الصعبة A . هذه المقيضة تتكون من عملية بيع نقدية وعملية شراء لأجل لكمية محددة من العملة الصعبة A مقابل كمية متغيرة من العملة الوطنية B ، على مستوى الخزينة هذه العملية تكافئ عملية توظيف بالعملة الصعبة A واقتراض بالعملة الوطنية B للفترة محل الدراسة، نتيجة مقيضة الصرف تحسب بنسبة مئوية سنوية هي الفرق بين معدل الفائدة للإقراض بالعملة الوطنية B ومعدل الفائدة للاقتراض بالعملة الصعبة A .

ثالثا: تغطية خطر الصرف بواسطة مستقبلات العملات الصعبة

إن هذه العقود المستقبلية على العملة تقنية حديثة نوعا ما إذا ترجع نشأتها إلى سنة 1972 عندما قررت بورصة المواد الأولية ل شيكاغو إنشاء فرع يسمى بـ (IMM) International Monetary Market، والذي من خلاله تم تداول أول العقود المالية الآجلة الخاصة بالعملات الأجنبية. إن مثل هذه العقود تنصب حاليا على مبالغ محددة من العملة وأسعارها محددة في مقابل الدولار الأمريكي كما أن تاريخ التسليم محدد بتواريخ ثابتة.

والعقد المستقبلي هو عبارة عن التزام ينشأ بمجرد توقيع العقد، بشراء أو بيع عملة محددة بسعر محدد وتاريخ معلوم، والفكرة الأساسية في التغطية ضد خطر الصرف في السوق المستقبلي هي محاولة الوصول إلى وضعية صرف Une position de change في المستقبل مناقضة لوضعية الصرف الحالية في السوق الفورية ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

جدول رقم (2. 6): حالة المستورد وحالة المصدر.

حالة المصدر <i>Position Long</i> وضعية صرف طويلة.	حالة المستورد <i>Position Court</i> وضعية صرف قصيرة.
- ذمة بالعملة الأجنبية أو تدفق إيجابي بالعملة مستقبلا.	- ديون بالعملة الأجنبية أو تدفق مستقبلي سالب بالعملة.
الخطر: انخفاض قيمة العملة	الخطر: ارتفاع قيمة العملة
بيع عقود آجلة في حالة الانخفاض، فإن الربح المحقق في العقود الآجلة يعوض الخسائر المحتملة في الحاضر والعكس صحيح.	شراء عقود آجلة في حالة ارتفاع قيمة العملة فإن الربح المحقق في العقد الآجل يعوض الخسارة الحاضرة والعكس صحيح.

بالنسبة لخطر الصرف فإن آلية عمل هذه الطريقة هي أن يتخذ الطرف المعنى بتغطية خطر الصرف المتوقع، في العقود المستقبلية وضعية معاكسة لوضعيته في السوق العاجل للعمليات الأجنبية، حيث تسمح له هذه الطريقة بتعويض الخسارة المحتملة في أحد السوقين بالأرباح المحققة في السوق الثاني. فالمتعامل الذي يريد تغطية وضعية قصيرة يشتري عقد تتناسب قيمته مع وضعيته هذه، وبعد حلول الأجل يقوم بالمقارنة بين السعر العاجل وسعر عقد الشراء، فإذا كان السعر العاجل أكبر من سعر التعاقد فهي تعتبر خسارة يتم تعويضها عن طريق العقد الآجل والعكس. ولا يتم عادة التسليم الفعلي للعقد بل يتم إجراء مقاصة بين السعرين العاجل وسعر العقد، والعكس بالنسبة لصاحب الوضعية الطويلة.

رابعاً: تغطية خطر الصرف بواسطة مستقبلات الصرف

في هذه التقنية إذا ساور المستورد الشك حول ارتفاع أسعار الصرف للعملة الصعبة التي حرر بها دينه، يحمي نفسه بشراء عقد آجل للعملة الصعبة، وعلى العكس فالمصدر الذي يشك بانخفاض أسعار الصرف للعملة الصعبة التي حرر بها حقه، يحمي نفسه ببيع عقد آجل للعملة الصعبة. المؤسسة التي تأمل حمايتها من التغيرات غير المرضية لأسعار الصرف يجب أن تتخذ في سوق مستقبلات الصرف وضعية معاكسة التي اتخذتها في السوق النقدي، الفكرة تتكون بإجراء المقاصة بين الخسائر المحتملة في الأسواق النقدية مع الأرباح المحققة في أسواق المستقبلات، فالتغيرات المتوازية للأسعار في كلا السوقين تسهل عملية التغطية.

خامسا: تغطية خطر الصرف باستعمال خيارات الصرف

1- مفهوم خيار الصرف:

ظهرت الخيارات عام 1982 فيلاديلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية، والخيار هو عقد يمنح للمتحصل عليه حق وليس التزام بشراء أو بيع مبلغ معين من العملة بسعر محدد، يسمى بسعر التنفيذ (Prix d'exercice) وذلك في تاريخ محدد أو خلال فترة محددة، مقابل تكلفة تسمى عمولة "Prime" أو "Premium". وبعبارة أخرى فإن خيار الصرف يمثل بالنسبة لحائزه حق في شراء أو بيع وضعية صرف عاجلة أو آجلة بالنسبة لعملة معينة في تاريخ أو مدة محددة وبسعر صرف متفق عليه ومحدد بدقة في تاريخ التعاقد على هذا الخيار. وعلى عكس العقود الآجلة فإن الميزة الأساسية لخيارات الصرف هي أنها تمكن المؤسسة من تجنب خطر الصرف، مع إمكانية الاستفادة من التطور الإيجابي لسعر الصرف في نفس الوقت. ف شراء خيار الصرف يمكن المؤسسة إما من تأمين سعر صرف أقصى لبيع العملة الأجنبية مقابل المحلية أو سعر صرف أدنى في حالة شراء للعملة محل الخيار مقابل عملة أخرى، مع الحفاظ على إمكانية الاستفادة من أي تطور إيجابي قد يحدث في سعر الصرف بين العملتين.

إن خيار الصرف يمكن أن يستخدم من أجل تغطية عمليات مؤكدة خاصة ب: الاستيراد، التصدير، تسديد ديون بالعملة الأجنبية، تحويل عملة، أو عمليات أخرى غير أكيدة الوقوع أو محتملة فقط كما هو الحال بالنسبة ل: المناقصات، الأرباح الموزعة Dividens... إلخ.

2- خصائص خيارات الصرف :

إن خيارات الصرف تشمل على مجموعة كبيرة من العقود بالعملات الأجنبية والتي يمكن التفرقة بينها حسب¹:

1- نوعية أو طبيعة العملة المقابلة Par la nature de la devise sous-jacente.

2- اتجاه العملية (بيع أو شراء).

3- شروط التنفيذ: سواء في تاريخ الاستحقاق أو خلال فترة الحياة.

¹ عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 10 - 11.

ويسمى حق شراء العملة ضمن خيارات العملة ضمن خيارات العملة بـ Call أما حق البيع فيسمى بـ PUT، فخيار الشراء يكون له دائما مقابل وهو بيع عملة أخرى. فمثلا خيار شراء USD مقابل FF هو CALL/USD وفي نفس الوقت بيع فرنك فرنسي هو: CALL USD/FF وبطريقة أكثر وضوحا نقول أنه CALL USD/PUT FF.

وهنا يجب الإشارة إلى الاختلاف الكبير بين وضعيتي البائع والمشتري لخيار العملة، فالمشتري لخيار العملة (سواء شراء خيار CALL أو PUT) يكتسب حق شراء أو بيع عملة في تاريخ محدد أو ضمن فترة محددة، في مقابل ذلك فإنه يدفع عمولة للبائع الذي يكون بدوره ملتزما بتنفيذ رغبة المشتري، لذلك يمكن القول أنه توجد ثلاث احتمالات ممكنة):

- المشتري لـ CALL يكتسب حق شراء عملة A مقابل عملة B.
 - بائع لـ CALL عليه أن يسلم عملة A مقابل العملة B عند طلب المشتري.
 - مشتري PUT يكتسب حق بيع عملة A مقابل العملة B.
 - بائع PUT عليه أن يستلم أو يشتري عملة A مقابل العملة B عند طلب المشتري لذلك.
- في تاريخ الاستحقاق فإن هذا الخيار OPTION يمكن أن تكون محل تنفيذ أو أن يتم التخلي عنها من قبل حائزها بحسب ظروف السوق تاريخ الاستحقاق. كما توجد إمكانية أخرى وهي إعادة بيع الخيارات قبل تاريخ الاستحقاق بدلا من تنفيذها.

ويسمى سعر تنفيذ الخيار بسعر التنفيذ Prix d'exercice، ويعني سعر الصرف الذي تم الاتفاق عليه عند التعاقد على الخيار، والذي ينفذ المشتري بموجبه إذا كان ذلك مربح له.

- فعندما يكون سعر التنفيذ يساوي السعر الفوري SPOT في تاريخ التوقيع على العقد نقول أن الخيار

.AT THE MONEY

- عندما يكون سعر التنفيذ أحسن من السعر الفوري فإننا نقول أن الخيار

.MONEY

وهذا هو الحال بالنسبة لـ CALL عندما يكون سعر التنفيذ أقل من السعر الفوري، أما بالنسبة لـ PUT فإن هذه الحالة تنطبق عندما يكون سعر التنفيذ أعلى من السعر الفوري.

أما الحالة الأخيرة هي عندما يكون سعر تنفيذ الخيارات غير ملائم هنا يقول أن الخيار Out of the Money، وهذه الحالة تنطبق بالنسبة لـ PUT عندما يكون سعر التنفيذ أقل من السعر الحالي.

ويمكن اختصار الاحتمالات السابقة ضمن الجدول التالي:

	CALL	PUT
In the money (ITM)	PE < SPOT	PE > SPOT
At the money (ATM)	PE = SPOT	PE = SPOT
Out of the money (OTM)	PE > SPOT	PE < SPOT

حيث أن: PE هو سعر التنفيذ.

SPOT هو سعر الصرف الحالي.

ويوجد نوعان من أسواق خيارات الصرف: الأسواق المنظمة Marchés réglementés وأسواق الموافقة بالتراضي Gré à gré. ففي الأسواق المنظمة فإن العقود عبارة عن عقود نمطية (Standard) فيما يخص قيمة العقد بالعملة وتاريخ الاستحقاق كما هو معمول به في سوق Philadelphia Stock (P.SE) Exchange أو سوق (IMM) الذي سبق الإشارة إليه.

في المقابل توجد أسواق أخرى غير منظمة وهي على وجه الخصوص الأسواق ما بين البنوك Les marchés interbancaires، والتي يتم من خلالها التعاقد على خيارات العملة "حسب المقاس" "sur mesure"، تتفق تماما و حاجة المؤسسة التي تريد الاحتماء من خطر الصرف، سواء كان ذلك بخصوص المبلغ أو الاستحقاق وعادة في مثل هذه الحالات فإن هذه المؤسسة تلجأ إلى البنك لتوقيع عقد Gré à Gré سواء بشراء أو بيع

حسبما كان المبلغ المراد تغطيته ذمة أو دين بعدها فإن البنك يتجه بدوره إلى الأسواق المنظمة من أجل تغطية الخطر الناتج عن هذا التعاقد.

3- مبدأ التغطية ضد خطر الصرف بواسطة خيارات الصرف:

تستعمل خيارات العملة سواء من أجل حماية الوضعية الطويلة أو الوضعية القصيرة:

✓ **الوضعية القصيرة:** ولتغطيتها ضد خطر ارتفاع أسعار الصرف للعملة التي حرر بها دينها، المؤسسة المستوردة سوف تقوم بشراء خيارات شراء على العملة الصعبة، إذا كان في تاريخ الاستحقاق سعر التنفيذ أقل من السعر المستقبلي النقدي، المؤسسة تنفذ الخيار وتشتري العملات الصعبة بسعر التنفيذ، أما في الحالة العكسية إذا كان سعر التنفيذ أكبر من السعر المستقبلي النقدي، فالمؤسسة تتخلى عن الخيار والعملية الصعبة يتم شراؤها بالسعر المستقبلي النقدي، بائع الخيار هو خاضع كلية لقرارات المشتري.

✓ **الوضعية الطويلة:** من أجل تغطيتها ضد خطر انخفاض أسعار الصرف للعملة التي حرر بها حقها، فالمؤسسة المصدرة سوف تقوم بشراء خيارات بيع للعملة الصعبة، شراء خيار الشراء تعطي الحق للمشتري ببيع العملة الصعبة في تاريخ الاستحقاق بسعر تنفيذ معطى، فإذا كان السعر المستقبلي النقدي أقل من سعر التنفيذ فإن الخيار سوف ينفذ، أما في الحالة العكسية يتم التنازل عن الخيار والعملية الصعبة تباع بالسعر النقدي.

المبحث الرابع: مفهوم الأزمة الاقتصادية

لا شك أن ارتباط أسعار الصرف بحركة رؤوس الأموال داخليا أو خارجيا وكذا التطور الكبير الذي عرفته التجارة الدولية جعل الأسواق العالمية تتداخل فيما بينها، هذا التداخل انعكس على التأثير الحالات التي يكون السوق المحلي عليها على باقي الأسواق العالمية، خصوصا إذا كان هذا السوق قوي وله علاقات كبيرة مع باقي دول العالم.

من هنا كان لزاما على الدول الحبيطة والحذر من انتقال أزمات هذه الأسواق إليها.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة

الأزمة بمفهومها العام هيا عبارة عن انعطاف أو تحول في المسار يهدد النظام أو يوقف استمراره¹، ويرتبط مفهوم الأزمة عادة بأربع عناصر:

- 1- المفاجأة.
- 2- التهديد.
- 3- الفوضى.
- 4- ضيق الوقت.

الفرع الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية

تعرف الأزمة بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وهي تطلق بصفة عامة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك².

ويمكن اختصار تعريف الأزمة الاقتصادية في تعريف الباحث "علي أسعد حسن"³:

بأنها الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول وتمثل هذه الأصول في:

- أ- رأس المال المادي: يستخدم في العملية الإنتاجية.
- ب- أصول مالية مثل حقوق الملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي مثل الأسهم، حسابات الإدخار.
- ت- حقوق ملكية للأصول المالية وهي المشتقات المالية مثل العقود المستقبلية للنفط أو العملات الأجنبية.

¹ بكر تركي العربي، إدارة الأزمات في ظل الأزمة المالية العالمية، البرنامج الوطني للإمارات العربية المتحدة، عجمان، 5 مارس 2009.

² زيادة عربي، الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، جريدة النور، العدد 389، سنة 2009.

³ بنك عجمان، الموقع الإلكتروني www.bamjhome.com

الفرع الثاني: أشكال الأزمة الاقتصادية

يمكن التمييز بين ثلاث أشكال من الأزمات الاقتصادية خاصة التي تعرض لها النظام الرأسمالي وهي:

- 1- الأزمة الدورية: يطلق عليها أيضا بالأزمة العامة، تصيب كل عملية تكرار للإنتاج بحيث تكون هذه الأزمة أكثر عمقا أي تصيب العمود الفقري للاقتصاد.
- 2- الأزمة الوسيطة: هي أقل من نظيرتها الأزمة الدورية ولكنها تصيب أيضا جوانب كبيرة من الاقتصاد المحلي وهي تحدث بسبب بعض الاختلالات في عملية الإنتاج، وهي أيضا لا يمكن أن تكون ذات طابع عالمي أي تأثيرها يكون في حدود البلد فقط.
- 3- الأزمة الهيكلية: يقصد بها أن هذه الأزمة تصيب قطاع حساس ذو طابع عالمي ينعكس تدهور هذا القطاع على الاقتصاد العالمي مثل أزمة الطاقة، الاحتباس الحراري وغيرها.

وبصفة عامة فإن هذه الأشكال للأزمات الاقتصادية يعتبر مفهوم حديث للأزمة لأن قديما كانت الأزمات الاقتصادية خصوصا قبل الثورة الصناعية تنشأ عن عيوب أو خلل أصاب الأنظمة السائدة وعادة هذا الخلل يكون إما بسبب العوامل الطبيعية البحتة كالزلازل أو الجفاف أو بسبب العوامل البشرية المتمثلة في الغالب بالحروب أو الفوضى الداخلية.

المطلب الثاني: الأزمات المالية

إن التطور الكبير الذي عرفه قطاع الإنتاج والذي تزامن مع الثورة النيوليبرالية بحيث أصبحت تسمى هذه المرحلة أي ترادف الثورة العلمية والتكنولوجيا مع الفكر النيوليبرالي الجديد أصبح تسمى: الثورة الصناعية الثالثة¹، هذا ما أحدث تغيرات هيكلية في اقتصاديات الدول الرأسمالية، كما أحدث تغيرا جذريا في العوامل المالية لقوى الإنتاج، بحيث حلت محل وسائل الإنتاج القديمة وسائل إنتاج جديدة إلكترونية وهو ما جعل النظام الرأسمالي يدخل في

¹ مساهل ساسية، المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات المالية، المنتدى الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 2009، جامعة سطيف.

مرحلة جديدة تقوم على المعلومات بدلا من الموارد الخام والطبيعية وقد أحدثت هذه المرحلة أثرا هامين يتمثلان في¹:

- أ- تحديد وتوسيع قوى الإنتاج.
- ب- تدويل هذه القوى الإنتاجية بحيث من أجل التجديد لا بد لها أن تتوسع وتتخطى الحدود.

الفرع الأول: مفهوم الأزمة المالية

الأزمة المالية هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول بحيث انهيار قيمة الأصول فجأة يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها².

وقد تأخذ الأزمة المالية شكل الانهيار المفاجئ في سوق أسهم، أو عملة بلد معين.

الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية

إن الأزمات المالية لا يمكن أن تحدث بين ليلة وضحاها بل هي ناتجة عن مجموعة من التغيرات التي يمكن أن تحدث على المجال القانوني أو الاكتشافات التكنولوجية وكما تطور شبكات الاتصال والمعلومات واستخدام المضاربات لها في صالحهم كل هذا يؤدي إلى المساهمة في حدوث الأزمة المالية كل على درجة تأثيره، ومن الأسباب أيضا النظام المصرفي قد يكون أحد أهم الأسباب المؤدية إلى الأزمة المالية خصوصا في طريقة عملية كتوسيع القروض أو اعتماد سياسة انكماشية.

المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية

يتم تقسيم الأزمة المالية حسب طبيعة تأثيرها أو حسب مصدرها وبالإجمال يمكن تقسيم الأزمات إلى ثلاث أقسام رئيسية تتمثل:

¹ مساهل ساسية، نفس المرجع.

² إبراهيم علوش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية، مركز الجزيرة، قطر، 2010.

الفرع الأول: الأزمة المصرفية

يعتبر النظام المصرفي هو المحرك لأي اقتصاد في الجانب التنموي بحيث يمثل القلب النابض للعملية الاقتصادية بحيث يزود بالمال المطلوب لإنجاح الاقتصاد وكذا النمو الاقتصادي وتطوير الأعمال التجارية بالخصوص في الدول التي لا يملك أسواق رأسمال وبصفة عامة فإن الأزمة المصرفية تبدأ من العملية المناطة لها وهي إعاقة الأموال أي منح القروض ولكن المشكلة تقع عند عملية الاسترجاع ومنه فإن الأزمة المصرفية تنشأ بشكل أساسي بسبب المبالغ الكبيرة من القروض المستحقة غير المسددة.

ومنه فإن تعريف الأزمة المصرفية: الحالة التي يصبح فيها البنوك في حالة اعتبار مالي بحيث يتطلب الأمر تدخلا من البنك المركزي تضخ أموال إضافية لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي، ويعرف أيضا بأنها: الأزمة التي تنشأ عندما تكون الالتزامات الموجودة في البنوك بحجم يفوق الأصول المقابلة لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقاته، وعلينا أن نفرق بين الأزمة المصرفية وأزمة الائتمان وإن كان كلاهما يدخلان ضمن مصطلح الأزمة المصرفية بحيث تعتبر:

أزمة الائتمان: عندما تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على استرجاع أو سبب عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب التي تحدث في أزمة الإقراض.

الأزمة المصرفية: تحدث هذه الأزمة عندما يواجه البنك زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع، في الوقت الذي يقوم به البنك بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه.

الفرع الثاني: أزمة العملة

تعتبر أزمة العملة عندما تنخفض قيمة العملة في بلد، هذا الانخفاض في القيمة تكون له نتائج وآثار عكسية غير مرغوب فيها على الاقتصاد بحيث ينتج عنهما عدم الاستقرار في أسعار الصرف وعادة تسمى أزمة العملة بأزمة ميزان المدفوعات نظرا لتأثيرها الكبير على التوازن في ميزان المدفوعات وبالرغم من أن أزمة العملة تعتبر شكلا من أشكال الأزمة المالية إلا أنها كثيرا ما ترتبط مع الأزمة الاقتصادية الحقيقية وبصفة عامة بدأ الاهتمام بأزمة العملة بداية من سنة 1980 أو ما يعرف بأزمة أمريكا اللاتينية بحيث طرحت العديد من البحوث والتصنيفات

لهذه الأزمة وعادة يتم تقسيم أزمة العملات بحسب الأجيال وذلك لأن كل جيل أو مرحلة عرف نموذج معين من أزمات العملة¹:

1- الجيل الأول: أهم رواد هذا الجيل نموذج "بول كروغمان" وكذا نموذج "هندرسون" وهذان النموذجان يركزان على هجمات المضاربين وما يحدثونه من أثر على السلوك العقلاني من قبل المستثمرين.

2- الجيل الثاني: بداية هذا الجيل كانت سنة 1986 وأزمة أسعار الصرف التي ظهرت بسبب أزمة الديون وكذا الاختلالات التي حدثت في ميزان مدفوعات الدول خاصة النامية منها التي يعتمد على تصدير المادة الأولية وهذه النماذج ركزت على الشكوك حول ما إذا كانت هذه الحكومات قادرة على الحفاظ على سعر الصرف لربط صدارته مع التوازنات المتعددة.

3- الجيل الثالث: بسبب تداخل الأسواق والعملة المالية ظهرت مشاكل خاصة بالقطاع المصرفي انعكست على سعر صرف العملة بحيث حجم عن تفاعل أزمات العملة مع مشاكل النظام المصرفي وهو ما أدى بتأثير هذه التفاعلات على الاقتصاد الحقيقي.

الفرع الثالث: أزمة الديون

يقصد بها عندما يتوقف المقترض عن سداد ديونه أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد يمكن الحدوث، ومن هنا وانطلاقاً من هذه التوقعات يتوقف المقرض عن تقديم قروض جديدة.

وعادة يتم التمييز بين نوعين من أزمة الديون:

1- ديون تجارية: وهي التي يكون فيها المقترض عبارة عن شخص حقيقي أو معنوي أي خاص.

2- ديون سيادية: وهي عندما يكون المقترض عبارة عن دولة وهذه القروض تكون في قطاعات هامة في الهيكل الاقتصادي للدولة أو منه سمي أيضاً ديون غابة.

¹ أسماء سعد الدين، أزمة العملة (أزمة ميزان المدفوعات)، الرسالة، ماي 2014، www.walmsal.com

المطلب الرابع: أهم الأزمات المالية في التاريخ

لقد عرفت مختلف الأنظمة الاقتصادية وخاصة الرأسمالية منها منذ نشأتها العديد من الأزمات منها ما هو حاد وعميق ومنها ما هو سطحي بحيث أدت بعض الأزمات إلى إحداث مرجعات واصطلاحات في مختلف مبادئ الأنظمة والفكر الرأسمالي، ولعل التاريخ سيسجل العديد من الأزمات التي هزت مختلف اقتصاديات دول العالم وإن كانت في البداية ذات تأثير محلي بسبب عدم تداخل الأسواق فيما بينها وكذا البعد الذي فرصته نقص وسائل الاتصال وكذا المواصلات، ولكن أهم ما يميز الأزمات هو المقولة التاريخية والاقتصادية والفلسفية إن التاريخ يعيد نفسه وذلك لأن أغلب الأزمات يكون دائما يشترك في كثير من الأحيان في نفس المسببات ويمكن تلخص أهم الأزمات التي سجلها التاريخ فيما يلي:

الفرع الأول: أزمة التوليب (1637-1935)

وسبب هذه الأزمة هو الارتفاع غير المعقول لزهرة التوليب العثمانية في هولندا بحيث بلغت مستوى قياسي وصل إلى أكثر من 10 أضعاف الدخل السنوي لحرفي ماهر وبالتالي أدى هذا بدخول فئات كثيرة من المجتمع على الدخول بأموالهم وحتى بممتلكاتهم للمضاربة بشراء زهرة التوليب وبيعها ولكن سرعان ما انحارت في شكل سريع ما أدى إلى خسارة الهولنديين أموالهم وممتلكاتهم.

الفرع الثاني: أزمة المسيسيبي (1716-1720): (نظام جون لو)

تعود جذور هذه الأزمة إلى الاعتقاد السائد لدى جون لو "John Low" أن بسبب تباطؤ الاقتصاد الفرنسي هو سبب نقص السيولة أي العرض غير المستقر من الذهب والفضة أي حصر العملية الاقتصادية في النظام النقدي فقط دون الأسباب الحقيقية المتعلقة بجهز الإنتاج وبالتالي اقترح أن المزيد من عرض النقود يمكن أن يشجع التجارة والنمو في فرنسا بحيث عام 1716 ثم منح "جان لو" حق إنشاء بنك يسمى "البنك الملكي" برأسمال ستة ملايين فرنك فرنسي ويمنح أيضا حق إصدار الصكوك وهي الصكوك القابلة للتحويل للذهب ولكن سبب عدم التحكم في تداولها وكثرتها عرفت قيمة هذه الصكوك انخفاضا كثيرا وبالتالي تبخرت الكثير من الأصول في المستعمرات وهذا ما سمي بـ "الإفلاس العظيم".

الفرع الثالث: أزمة البورصة الفرنسية (1882)

بسبب انهيار مصرف الاتحاد العام وهو مصرف كاثوليكي فرنسي أدى لهذا الإفلاس إلى إفلاس العديد من وكلاء التبادل المالي بحيث لولا تدخل البنك الفرنسي المركزي بمنح قرض استثنائي إلى هذا البنك مما أدى إلى إنقراض بورصتي باريس وليون.

الفرع الرابع: أزمة الكساد العظيم

سبب انهيار بورصة "وول ستريت" بسبب ارتفاع الاستهلاك الأمريكي أدى هذا إلى فقرة الشركات الأمريكية ولأسهمها في البورصة، ارتفاع أسهم هذه الشركات أدى بالطبقة الوسطى إلى الاستدانة لثراء أنهم بعض الشركات ولكن ارتفاع معدلات الفائدة عام 1927 أدى إلى انهيار البورصة بسبب عدم قدرتهم على تسديد الديون وأيضا نقص قيمة الأسهم وتعديل سعرها لأنها كانت تخضع للتسعيرات كاذبة، كل هذا أدى إلى انهيار البورصة عام 1929 وانتقلت آثار هذه الأزمة إلى أوروبا.

بعض الأزمات:

- 1- السوق الوهمي الكويتي للأوراق المالية (1979): والتضخم الذي سببه.
- 2- أزمة البترول (1973).
- 3- الاثنيين الأسود عام 1987، في 19 أكتوبر 1987، اختفت ملايين الدولار من أسواق الأسهم في كبرى بورصات العالمية وإلى الآن لم تعرف وجهتها، خاصة بـ "وول ستريت".
- 4- أزمة روسيا: انهيار عملة روسيا وخسر 60% من قيمة سنة 1998.
- 5- الأزمة الآسيوية (1997): قامت الولايات المتحدة بتخفيض معدلات الفائدة وذلك من أجل جلب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إليها وهو ما أدى بخروج حجم كبير منها إلى الولايات المتحدة الأمريكية من السوق الآسيوية، هذا الخروج التدريجي أدى بانهيار كبير في اقتصاديات مختلف هذه الدول خاصة سنغافورة، وتايلند.
- 6- أزمة فقاعات الإنترنت.
- 7- أزمة العالمية 2007 - 2008: انطلاق الأزمة كان بسبب أزمة قروض الرهن العقاري في الولايات المتحدة ثم انتقلت إلى البورصات والمصارف وشركات التأمين وامتدت التي كل دول العالم وكان تأثيرها قوي خاصة التي تملك اقتصاديات علاقات كبيرة مع اقتصاد الولايات المتحدة.

وكتمة لمبحث الأزمة لا يسعنا إلا ان نشير الى طبيعة النظام الدولي والذي بحسب كارل ماركس وأغلب الاشتراكيين يعتبرون أن هذا النظام من مميزاته أنه يعتبر الأزمة مكون له أي أنه نظام يولد الأزمات ويعيش عليها ولعل أهم ما يؤكد هذه العبارات هو ما حدث للمكسيك التي فتحت أسواقها أمام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية مما أدى إلى ارتفاع قيمة العملة المكسيكية البيزو ولكن هذه الأزمة كشفت الغطاء عن علاقة الهيئات المالية الدولية بالبنوك المركزية وكشفت الاستقلال الوهمي للبنك المركزي للدول التي فتحت أبوابها أمام العولمة المالية والتحرير المالي غير المدار، هذا التحرير المالي بسببه أصبحت البنوك المركزية تحت الوصاية المتزايدة لدائني الدولة، وأصبح مندوب الصندوق النقد الدولي هو المستشار والمقرر في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بحيث تزايد دور الصندوق النقد الدولي في العالم الثالث وفي أوروبا الشرقية وأصبح ينظم إلى حد كبير البنوك المركزية نيابة عن ناديي باريس ولندن¹ وما يؤكد ايضا هذا القول هو كيفية مواجهة المكسيك لأزمته وكيفية إدارتها بحيث أن حزمة الانقاذ التي أيدتها الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية كان القصد منها إلى حد كبير هو السماح للمكسيك بالوفاء بالتزامات خدمة دينها للبنوك الدائنة وللمؤسسات المالية في شكل سندات قصيرة الأجل مقومة بالدولار² وأعيد تدوير الديون الخاصة وتحويلها إلى ديون عامة وهو ما جعل المكسيك عاجزا عن إدارة موارده أو تبني سياسة اقتصادية حرة ومن بين نتائج هذه الحلول وشروطها هو الملكية الأجنبية الخاصة للبنوك المكسيكية وكذا ايداع عائدات البلاد النفطية في حساب مصرفي في نيويورك يديره الدائنون الدوليون.

لقد تطرقنا إلى الأزمة المكسيكية باختصار شديد، ولكن الهدف من وراء الاشارة لهذه التجربة المكسيكية كان إلقاء الضوء على الآليات التي تتعامل بها الهيئات الدولية مع الأزمات التي تصيب معظم الدول لأنه تمت محاكاة آلية تحصيل الديون بنفس الطريقة مع مختلف الدول النامية بحيث ثم فرض نفس إصلاحات السوق تحت اشراف الصندوق النقد الدولي، هذا من جهة ومن جهة ثانية حتى نعطي فكرة عامة قبل التطرق إلى بحث العلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف وحتى يتضح أكثر للقارئ خلفية اتخاذ نتائج دراستنا وتكون التوصيات التي نقترحها مستندة الى تجارب سابقة منها التجربة المكسيكية.

¹ ميشيل تشوسودوفيسكي عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 16.

² ميشيل تشوسودوفيسكي، نفس المرجع، ص 17.

خاتمة الفصل:

يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجارية سعر الصرف، يمكن أن يكون وسيلة هامة في يد السلطات النقدية تستعملها كسياسة اقتصادية لتوجيه الاقتصاد لوجهة المرغوب فيها أو التنمية قطاع اقتصادي ما، وسياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية لا تقل أهمية عن مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى بحيث بواسطتها تسوي مبادلاتها الدولية ولكن أهم ما يخيف من آثار سياسة سعر الصرف هي المضاربين وذا تقلبات أسعار العملات وهو ما يمكن أن يحدث أزمات حادة كما ذكرناها سابقا في هذا الفصل مثل أزمة الديون والعملية والأزمة المصرفية.

وهو ما يجعل أغلب دول العامل تعطي أهمية كبيرة في اعتماد أي نظام سعر صوف بحيث غالبا ما نجدها تتدخل أما مباشرة أو بطرق غير مباشرة للحد من تقلبات أسعار الصرف.

الفصل الثالث:

العلاقة بين سعر الصرف والنمو

- ✓ المبحث الأول: السياسات النقدية وعلاقتها بسعر الصرف
- ✓ المبحث الثاني: السياسة المالية وعلاقتها بسعر الصرف
- ✓ المبحث الثالث: السياسة التجارية وعلاقتها بسعر الصرف
- ✓ المبحث الرابع: علاقة ميزان المدفوعات بسياسة سعر الصرف
- ✓ المبحث الخامس: العوامل التي تؤثر على التنمية في اقتصاديات البلدان النامية.
- ✓ المبحث السادس: سياسة سعر الصرف والتنمية الاقتصادية
- ✓ المبحث السابع: تطور أنظمة سعر الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها
- ✓ المبحث الثامن: تجربة الدول النامية مع سياسة سعر الصرف

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول أن نبين العلاقة إن وجدت بين سياسة سعر الصرف وبين النمو الاقتصادي، وكما هو معلوم فإن سياسة سعر الصرف كما سبق تعريفها في الفصل السابق يعتبر من بين إحدى وسائل السياسة الاقتصادية أي تدخل ضمن مفهومها، وكما أشار الاقتصادي الفرنسي "كالدور" في نموذجه الذي أسماه بالمرعب السحري الذي يبين ولخص من خلاله أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في: النمو الاقتصادي والحد من البطالة والتحكم في التضخم وأخيرا العمل على إحداث التوازن الخارجي من خلال ميزان مدفوعات. هنا يتضح وأخيرا العمل على إحداث التوازن الخارجي من خلال ميزان مدفوعات. هنا يتضح جليا أن أي سياسة اقتصادية ناجحة تعمل على تحقيق هذه الأهداف الأربعة ونجاح سياسة مقابل أخرى تمثل في مدى تحقيق أعلى نسبة من هذه الأهداف مقابل ما حققته السياسات الأخرى.

ولكن سياسة سعر الصرف لها خصوصية تميزها تتمثل في أنها هي عنصر تابع لمتغيرات أخرى نجعلها بدورها متغيرا ومؤشرا للعملية الاقتصادية بحيث أن سياسة سعر الصرف تعتمد على آليات وميكانيزمات تتدخل في رسم السياسة الخاصة بها، فمثلا خفض العملة أو رفع قيمتها لا يمكن أن ينتج عن قرار عشوائي وإنما هنا متغيرات وعوامل اقتصادية داخلية وخارجية لا بد من مراعاتها من أجل اتخاذ أي قرار اقتصادي، ومن هنا كان علينا مراعاة أهم المتغيرات المتحركة والمؤثرة في سياسة سعر الصرف هذا من جهة، ومن جهة أخرى مساهمة سياسة سعر الصرف في التأثير على النمو الاقتصادي إن وجدت هذه العلاقة بينهما بحيث كيف تجعل من سياسة سعر الصرف يؤدي إلى رفع معدلات النمو.

بسبب تعقد الدراسة وتداخلها وتعدد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في هذه العملية من جهة وتداخلها من جهة أخرى، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى عناصر ومحاور لها علاقة كالإجابة على هذا التساؤل وذلك من أجل إبراز العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي بحيث قمنا بتحليل العلاقة بين السياسة النقدية وسعر الصرف، وإن كان واضحا في السياسة النقدية تعتبر سعر الصرف أحد أهم أدواتها¹، وكذلك علاقة السياسة المالية بسعر الصرف وهذا من أجل توضيح الإجابة.

¹ السياسة النقدية يقصد بها التحكم في الكتلة النقدية بمفهومها العام وسعر الصرف هو عبارة عن مبادلة العملة كعملة أجنبية وبالتالي فسعر الصرف يدخل ضمن الإطار العام للسياسة النقدية.

المبحث الأول: السياسات النقدية وعلاقتها بسعر الصرف.

المطلب الأول: علاقة السياسات الاقتصادية بسعر الصرف.

إن التقلبات الكبيرة التي حدثت لأسعار الصرف خصوصا في العشرينين الأخيرتين من القرن الماضي جعلت الاقتصاديين يعيدون النظر في رسم استراتيجيتهم الاقتصادية، وذلك بالأخذ بالحسبان تغيرات سعر الصرف، وبالتالي محاولة الحد من تذبذباته قدر الإمكان، من هنا حاولنا ربط السياسة النقدية بالسياسة المالية للتنسيق بينهما لحماية الاختلالات وعدم التوازن، وذلك لضمان الاستقرار الاقتصادي خاصة في حجم العملية وسياسة البنك المركزية، ويمكن تلخيص هذا الاستقرار في أحداث التوازن في:

أولاً: توازن الأسواق: ويقصد به: توازن العرض والطلب للسوق النقدي.

وسوق السلع والخدمات، وتوازن ميزان المدفوعات¹.

ثانياً: السياسة الاقتصادية (السياسة النقدية المالية) في توجيه سعر الصرف:

لا شك أن العلاقة بين السياسة النقدية والمالية وعلاقتها بتوجيه سعر الصرف الذي يخدم الاقتصاد قد أثر أساليب الكثيرين... تختلف التيارات الفكرية والمدارس الاقتصادية.

1- دور السياسة النقدية: في التأثير على سعر الصرف: أن أهم أداة تستخدمها السياسة

النقدية في توجيه سعر الصرف الملائم هو الكتلة النقدية² والتحكم فيها وهو بذلك يواجه تحديين:

إما أنه يتخلى عن التضخم، أو يجد من تمويل المشاريع الاستثمارية وذلك حسب طبيعة السياسة المنتهجة.

إذا كانت توسيعية فمعناه أنه سيرضى بارتفاع معدل التضخم، وإذا كان انكماشه فمعناه سيقص من قيمة

الاستثمارات.

¹ مي بول هالورد، رونالد مالدونالد، النقود والتمويل، ص 131.

² محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، ص 207.

وفي المرتبة الثانية تأتي وسيلة التحكم الكامل والصارم في رؤوس الأموال، أي مراقبة حركة التجارة الدولية وبالتالي السلطات النقدية تكون وضعت كمية النقود الأجنبية المتداولة داخل إقليمها تحت رقابة محكمة.

وثالث أداة تمثل في البنوك المركزية ويدخلها مباشرة في أسواق الصرف الأجنبية¹.

ولعل السياسة النقدية في توجيه سعر الصرف هي سبب عدم الثقة في الأسواق المالية، دور الأعوان الاقتصاديين غير المعقول في تحديد سعر بعض العملات، وهو ما أشار إليه الاقتصادي Krugman² أنه التدخل في أسواق المال وبالتالي هو دعا إلى تدهل الإدارة في تحديد سعر الصرف من أجل ضمان مسار أفضل لسعر الصرف³. لأن قوى السوق قد تؤدي إلى تحديد خاطئ ومبالغ فيه في سعر صرف العملة لذلك فالسلطة الاقتصادية لديها القدرة للقيام بتحديد سعر الصرف الملائم بما يضمن توازن الاقتصاد ومؤثراته بسبب الأهداف التي تعمل لهذه السلطات على تحقيقها وبالتالي فهي تملك القدرة على معرفة القيمة الملائمة لسعر الصرف التي تمكنها من الوصول إلى أهدافها⁴.

ولكن صندوق النقد الدولي لم يترك الأمر بكل هذه الحرية في تحديد قيمة العملة لأن سعر الصرف هو قيمة مشتركة بين دولتين، وبالتالي صندوق النقد الدولي من خلفية تحذيرية للآثار التي قد تنجم في التحديد غير عادل لسعر عملة بلد على عملة بلد آخر فإنه قد أوصى ببعض الإرشادات غير الملزمة منها⁵:

¹ سامي خليل ومحمد باجي حسن خليفة، تغيرات سعر الصرف والنمو الاقتصادي، المؤتمر العالمي الثاني... النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة، مطبعة حلوان مصر، 2005، ص 15.

² السيد عضة عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة...، الطبعة الأولى، دار النهضة، القاهرة، 2003، ص 37.

³ عمر سلمان، التنسيق الدولي للسياسات الماكرو اقتصادية وفيرة التدخل في أسواق الصرف، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، يوليو 1997، جامعة عي شمس، القاهرة، ص 63.

⁴ محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، مرجع سابق، ص 209.

⁵ محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، مرجع سابق، ص 211.

*1 على الدول الأعضاء تجنب تحديد سعر الصرف أو صياغة النظام الدولي بأسلوب يمنع تحقيق التكيف والتوازن الفعال لموازن المدفوعات أو محاولة الحصول على مزايا تنافسية غير مشروعة على حساب الدول الأخرى الأعضاء في الصندوق¹.

*2 يجب أن تتدخل الدول العضو في الصندوق كلما تطلب الأمر لفائدة ومواجهة الظروف والشروط غير السليمة والتي من بين صفاتها أو خصائصها الاضطراب غير الواقعي أو غير الحقيقي في حركة قيمة ومستوى سعر صرف عملتها.

*3 يجب على الدولة العضو حتى تتدخل لتكثيف سعر صرف عملتها أن تراعي مصالح الدول الأخرى الأعضاء وخاصة الدول التي سوف تتأثر عملاتها بهذا التدخل.

لكن رغم هذه التوصيات والإرشادات إلا أن صبغة التجارة الدولية والعوامل الكثيرة المتدخلة فيها تجعل من الصعب جدا وضع مواصفات دقيقة تجعل سوق سعر الصرف منظم.

ولكن يمكن وضع قائمة مجمعة الأهداف المختلفة لسعر الصرف التي تتوافق وتساهم في تحقيق شروط السوق المنظم وهذه القائمة تشمل العناصر التالية²:

- 1- استخدام بعض العمليات البسيطة والمحدودة للحد من التقلبات والتجاوزات الكامنة قصيرة الأجل لسعر الصرف.
- 2- التدخل بعمليات تقابل وتواجه الافراط في المضاربة أو التجاوزات في السوق التي تنحرف بالمسار عن واقع القوى الاقتصادية الأساسية.
- 3- استعمال بعض العمليات لإيقاف الاتجاه المستمر لزيادة أو انخفاض العملة.
- 4- عمان تحد من الافراط في الشعور بالخوف من زيادة الحاضرة في السوق.
- 5- تبني بعض العمليات لتحقيق هدف ربط قيمة العملة بمستوى معين.

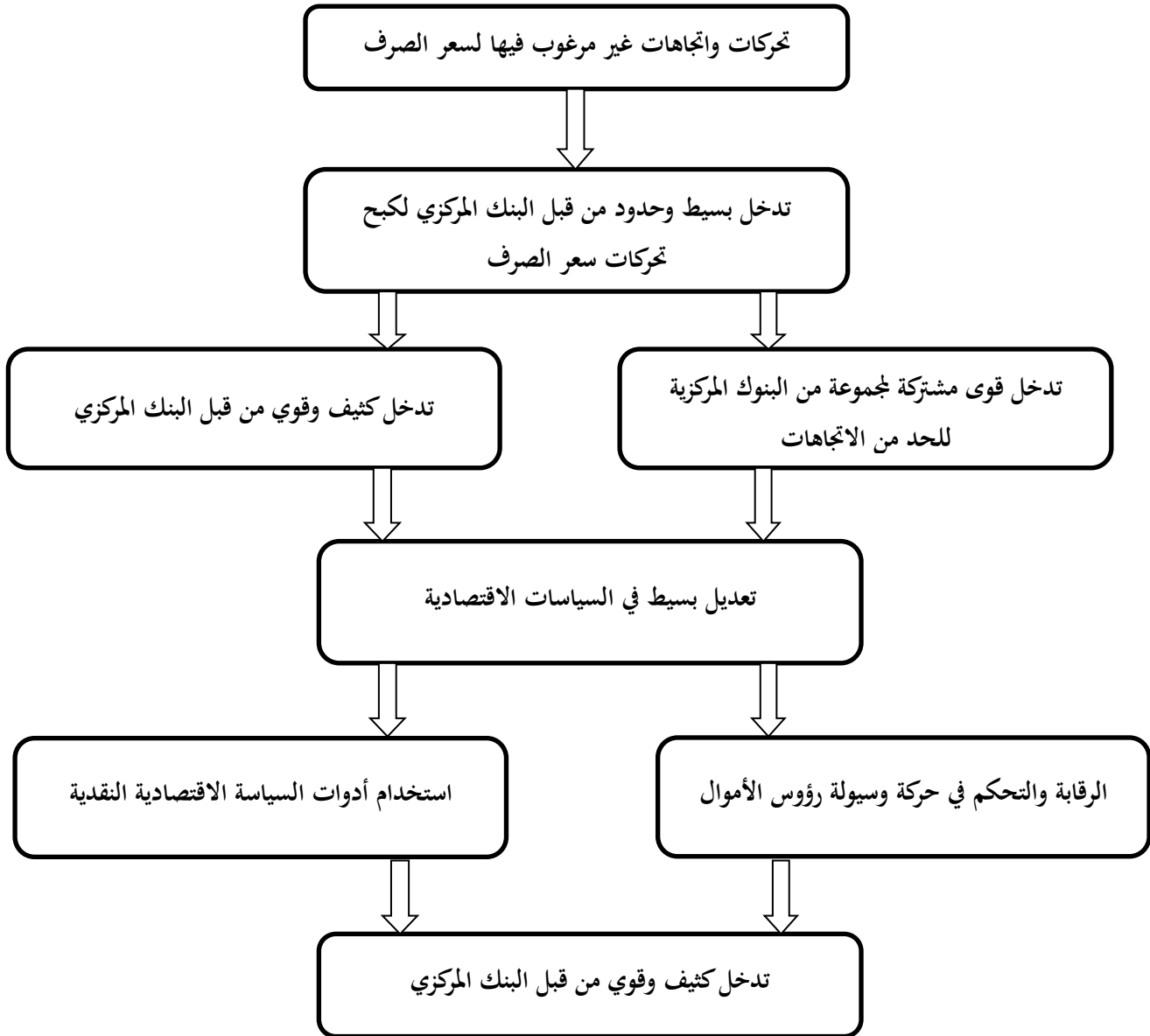
¹ بربري محمد أمين، الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العملة الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، ص

² الهادي خالدي، المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 86.

6- التدخل لمقاومة اتجاه حركات سعر الصرف غير الموقفة التي يمكن أن تضر بالمنافسة الدولية في الأجل الطول.

7- عمليات توجيهية لدفع قيمة العملة إلى المسار السليم المرغوب فيه.

ومنه فإن علاقة السياسة النقدية وتدخلها في رسم الاتجاه لقيمة سعر الصرف يمكن تلخيصها كما يلي¹:



مخطط يبين: تطور درجة كثافة تدخل السلطة النقدية.

المصدر: محمد ناظم حنفي: مشاكل تحديد سعر الصرف وتقسيم العملات.

¹ محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، مرجع سبق ذكره، ص 213.

من خلال هذا المخطط يمكن أن نلاحظ أن في البداية حركة سعر الصرف وتغيراته كانت بها حركة كبيرة مما جعلها غير متحكم فيها، وبالتالي كنت له في كثير من الأحيان آثار غير مرغوب فيها مما أدى إلى تدخل بسيط من السلطات النقدية، طبقا هذا التذبذب راجع إلى الفكرة الأساسية أو إلى أهم مبادئ المدرسة الكلاسيكية المتمثل في حيادية الدولة، ولكن بسبب الأزمات ظهر تيار جديد يدعو إلى التدخل المحدود للسلطات النقدية في ضبط السياسة الاقتصادية وخاصة حركة سعر الصرف، هذا التدخل يتم عن طريق تفاهم أو تنسيق بين عدة بنوك مركزية أو عن طريق تدخل مباشر من البنك المركزي للدولة المعنية، وتكون بقوة وبكثافة¹، ثم بعد فشل هذه المرحلة لجأت السلطات على طريقة أخرى وهي تعديل السياسات الاقتصادية وذلك إما بمراقبة حركة رؤوس الأموال أو استخدام أدوات السياسة الاقتصادية القوية، ولكن كل هذا فإن البنك المركزي وبالفعل هو ما تم الرجوع إليه وهذه الأداة لا زال لحد الآن معمول بها في يومنا هذا.

ومنه فإن علاقة السياسة النقدية بسعر الصرف يجب، تميز بين المدى الطويل والمدى القصير، لأن أهم هدف للسياسة النقدية هو التحكم في التضخم ومحاولة إنقاذه في حدود الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، وذلك عن طريق البنك المركزي وعلاقته بالبنوك التجارية من خلال معدل الفائدة.

لأنه إذا تعرضت كلا عملة بلد إلى انخفاض مقابل عملة أخرى فإنه على المستوى القصير يمكن للسياسة النقدية أن تدخل وذلك لرفع معدل الفائدة على الودائع المقدرة والعملة المحلية، وبالتالي فإن كون الاقتصاديين سيبررون طلبهم على العملة المحلية بسبب ارتفاع معدل الفائدة وهو ما يجعل الطلب عليها يزداد قيمتها أمام العملة الأجنبية سيرتفع وهو ما يعني أن سعر صرفها سيتأخر أيضا بسبب هذه السياسة.

أما على المستوى الطويل فلما قلنا سابقا أن وسيلة تدخل السياسات النقدية بتعديل سعر الصرف يتمثل في سعر الفائدة لكن لمعرفة الأثر على المستوى الطويل، لنفرض أنه هناك اقتصاد يعتمد على معدل فائدة منخفض وهذا معناه أنه يعتمد على استثمار حقيقي بعيد عن المضاربة، وبالتالي فإن المؤشرات الاقتصادية تكون قوية حقيقة أن انخفاض سعر الفائدة منخفض أو الإبقاء عليه منخفضا في المدى القصير لا يخدم الاقتصاد وخاصة قيمة العملة المحلية يجعلها عملة استثمار وبالتالي الطلب عليها في تدعيم هذه الاستثمارات والاستفادة منها

¹ Mandher Cherif : « Taux de change », revue, l'essentiel de la banque, Juin 2002, P. 85.

سيكون بالعملة المحلية وهو ما سيؤدي إلى تداول هذه العملة أكثر وأكثر لتبسيط السلع والخدمات ولكن هذا التحسن في الطلب على العملة لا بد وأن تعمل السياسة النقدية على مرافقته بمحاربة التضخم فتكون المرودية أكبر وهو ما ينعكس على النمو الاقتصادي.

وتجدر الإشارة هنا إلى السلطات النقدية في الدول الرأسمالية من أجل التحكم في سعر الصرف رغم الادعاء بأن نظام سعر صرفها حر وتتحكم فيه قوى العرض والطلب، ولكن الادعاء ليس سليم مئة في المئة، لأن البنك المركزي يتدخل بائعا أو مشتريا للعملية المحلية في سوق الصرف الأجنبي كأبي متعامل آخر مع امتيازه بقدرته على توجيه سعر صرف عملته بالاتجاه الذي يريده وحسب ما يخدم مصالحه وهذه الميزة لأنه يملك حجم معاملات كبيرة إذا ما قارناه مع باقي الأعوان والاقتصاديين.

هنا نود الإشارة إلى ان المحللين الاقتصاديين غالبا ما يؤكدون تأثير الإيجابي للسياسة النقدية على سعر الصرف¹، غالبا ما يؤدي بشكل ملحوظ تحسين لأداء الحقيقي للاقتصاد على المدى القصير، لكن المشكلة تبقى في تتبع هذه السياسة النقدية لسياسة اقتصادية شاملة تضمن وتدعم هذا النمو على المستوى الطويل.

المبحث الثاني: السياسة المالية وعلاقتها بسعر الصرف

دور السياسة المالية: من المفيد جدا التذكير أنه كما توصلنا إليه في علاقة السياسة النقدية ودورها في تحديد سعر الصرف أنه هناك حقيقة اقتصادية بمقتضى بعجز السياسة النقدية لوحدها في تحقيق الاستقرار المطلوب لسعر الصرف لأن ذلك ينتج عنه الخلل باحتياجات البنك المركزي في العملة الأجنبية وكذا عدم تحكمها في الكتلة النقدية داخل السوق المحلي وذلك بسبب تفاعل قوى العرض والطلب، لذلك فإنه كان لزاما على السياسة النقدية أن تنسق بين باقي السياسات الاقتصادية الأخرى خصوصا السياسة المالية لدعم العملة الوطنية وتوجيهها وفق متطلبات السوق وأهدافها الاقتصادية إما بتشجيع الاستثمار أو رفع إنتاجية المؤسسات أو خفض التكاليف وهذا كلها من رفع مستوى الصادرات أو منافسة المنتج الأجنبي في ظل المجتمع الاقتصادي وبالتالي رفع عادات الاستثمار ومنه تحسين الأداء الاقتصادي المحلي.

¹ Salles Pierre, « Problèmes économiques généraux », 6^{ème} édition, Dunod, Paris, 1986, P. 290.

إن أهم نموذج يوضح دور السياسة المالية في سياسة سعر الصرف هو نموذج لمندل - فلمنج - بحيث نتيجة هذا النموذج تقول أن السياسة التوسيعية المالية بأسلوب منظم تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة وزيادة النشاط الاقتصادي، وذلك لأن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية ترفع من المدخرات وأيضاً تجذب إليها رؤوس الأموال وهو ما يؤدي إلى تحسين قيمة العملة بسبب ارتفاع الطلب عليها¹.

ويمكن تحليل أثر السياسة المالية على أسعار الصرف في نموذج "ماندل فلمنج" في أنه يركز بصفة أساسية على اقتصاد مفتوح الذي يستطيع التأثير على أسعار الفائدة.

تجدر الإشارة إلى أن تأثير السياسة النقدية والمالية عند علاقتها بأسعار الصرف فإن هذا التأثير يختلف بحسب سياسة سعر الصرف إذا كان ثابت أو مرناً² فعند أسعار الصرف الثابتة فإن السياسة النقدية فعاليتها لكن في أحد الدولتين عند تبنيه سياسة ملائمة وقيمة مناسبة لسعر صرف عملية، بحيث إذا كان التوسع النقدي ينبثق في الدولة محل الاعتبار، وكانت أيضاً مثبتة سعر صرفها.

إن السياسة النقدية لن يكون لها أي أثر وهذا بسبب انخفاض أسعار الفائدة المحلية، ص 108 - 110.

جدول رقم (3. 1): ملخص تأثير السياسات الاقتصادية في نموذج Mundell - Feleming

سعر الصرف الثابت			سعر الصرف المرن			الأثر على
الحساب الجاري	سعر الصرف	الدخل	الحساب الجاري	سعر الصرف	الدخل	
0	0	+		+	0	توسيع مالي
0	0	0	+		+	توسيع نقدي
+	0	+	0	+	0	قيمتها على الواردات

المصدر: تومي صالح: "مدخل الاقتصاد الكلي"، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

¹ Gelbert Koenig : « Macro économie international, référence déjà cité P. 204.

² د. مايكل بورديو، المنظور التاريخي لاختبار نظام سعر الصرف، صندوق النقد العربي، 2002، ص 21.

ويمكن تلخيص أثر السياسة المالية في سعر الصرف من خلال الاتفاق الحكومي حيث أن تغيير الاتفاق بالزيادة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الطلب الإجمالي وهذا ما ينعكس على أسعار السلع والخدمات والأصول بمعدلات مضاعفة¹ وزيادة الطلب المحلي يؤدي إلى انخفاض الصادرات لأنه جزء منها يوجه إلى السوق المحلي، هذا يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية بالانخفاض. كما أن التغيير في الاتفاق الحكومي الصافي يؤدي إلى ظهور عجز أو فائض الميزانية العامة، وهو ما يجعل كميات النقد وأسعار الفائدة تؤثر على الاستثمار وأسعار السلع والخدمات مما ينجم عنه ارتفاع معدلات التضخم وكذا المستثمرين معدلات العائد الحقيقي يقل، وبالتالي تغير معدلات الفائدة الحقيقية وينعكس كل ذلك على حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية وهذا كله يؤثر على عرض العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وبالتالي تتغير أسعار الصرف.

وكما أشرنا في دور السياسة النقدية وقلنا أن التأثير في المدى القصير يختلف عنه في المدى الطويل وكذلك بالنسبة للتحليل بالنسبة للسياسة المالية². ففي الأجل القصير يمكن التوسع المالي أن يؤثر بشكل أكبر في اقتصاد مفتوح مع سعر صرف ثابت ولكن في الأجل الطويل فإن التوسع المالي الذي يزيد الطلب الإجمالي ومن ثم يرفع مستويات الأسعار والأجور، وهو ما سيقبل في نفس الوقت المخزون النقدي الحقيقي والكفاءة التنافسية السعوية ويرفع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى نقص الطلب على الاستهلاك والاستثمار الخاص، وبالتالي يقل صافي الانفاق الأجنبي وحركة رؤوس الأموال قد يؤدي في اقتصاد مفتوح إلى إزالة تأثير السياسة المالية لاقتصاد مفتوح في الأجر القصير تكون أقوى مما هو لاقتصاد مغلق، ولكن في الاقتصاد المغلق تقود السياسة المالية إلى نتيجتين مختلفتين لحركة الأموال الخارجية في الأجل القصير هما التوسع المالي وارتفاع أسعار الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج الحقيقي.

المبحث الثالث: السياسة التجارية وعلاقتها بسعر الصرف

دور السياسة التجارية في سعر الصرف: من أدبيات التجارة الدولية هناك سياستان، سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة، حيث تعمل سياسات حرية التجارة في إلغاء الأمور الإدارية والعراقيل وكذا القيود الكمية

¹ هوشبار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير، الأردن، 2006 ص 324.

² هوشبار معروف، مرجع سابق، ص 325.

والتعريفات الجمركية على التجارة الخارجية على عكس سياسات حماية التجارة التي تفرض هذه القيود¹. أما سياسة حماية البلدان النامية فإنها تؤدي إلى ما نتج غير تلك التي تحققها البلدان المتقدمة بحيث تفرض على الأعوان الاقتصاديين منتجات محلية بنوعيات دينية وبأسعار متدنية أعلى من المنتجات المستوردة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية وهنا يمكن أن يكون أثر جانبي في التجارة على الاقتصاد المحلي وهو ظهور السوق السوداء والتجارة غير الممنوعات بسبب القيود التي تفرضها الدولة على اقتصادها وتظهر الاقتصاد بطرق غير مشروعة بسبب تزايد الطلب وقلة العرض وهو ما يؤدي إلى ظهور سعر الصرف الموازي، وكلما قل قيمة الحماية فإن التأثير لا يكون كبيرا بسبب التعامل الحقيقي ونقص المضاربين خصوصا على السلع المهمة والخاضعة للحماية.

وسياسة سعر الصرف في الحماية تستخدم بأعضاء قيمة ثابتة للعملة المحلية، وتكون أقل وأدنى من قيمتها الحقيقية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات للمستهلكين المحليين وانخفاض أسعار الصادرات للمستهلكين المحليين، وانخفاض أسعار الصادرات للمستهلكين الأجانب تقلل من الواردات وترفع من الصادرات، وهو ما سبب أيضا في ظهور شبكات متخصصة في تهريب المنتجات المحلية ذات الجودة العالية إلى دول الجوار والاستفادة من الفارق في قيمة العملة، لأن بيعها في السوق الأجنبي يكون أكثر ربحية من السوق المحلي وكذلك رقابة الدولة على سعر الصرف بتوزيعه على أوجه الانفاق التي تراها ضرورية، وهذا يؤدي إلى ظهور الأسواق السوداء للصرف الأجنبي فتزداد تدهور قيمة العملة الوصية.

المبحث الرابع: علاقة ميزان المدفوعات بسياسة سعر الصرف

سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات: يعتبر التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات أمر بديهي نظرا للعمل بفكرة القيد المزدوج، إلا أن التوازن ليس له دلالة اقتصادية بل بالعكس قد يخفي هذا التوازن ضعفا في الاقتصاد المحلي، ومعلوم أن الميزان التجاري يشمل نوعين من المعاملات: إحداها يؤدي إلى زيادة رصيد الدولة، أما الأخرى بسبب المدفوعات يؤدي إلى نقصه، وهذا بسبب تبادل السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال مما ينشأ عنها حقوق وديون لكل دولة تجاه الأخرى.

¹ محمد عجمية عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص 85.

ففي ظل التوازن أو العجز أو الفائض وهي الحالات التي يمكن أن تكون عليها ميزان المدفوعات هنا علاقة سياسة سعر الصرف بالميزان مدفوعات تكون حسب صيغة النظام المعتمد في حالة سياسة الربط. فإن التقييم الخاطئ لسعر الصرف العملة المحلية بحيث إذا كان قيمة العملة المحلية أكبر من قيمتها فستؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي على انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع، وبالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر الصرف العملة بأقل مما يجب، إذ سيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل انخفاض الاستيراد مما يؤدي على حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. وهنا آثار تقييم العملة تختلف حسب حالة ميزان المدفوعات، إذ غالباً ما تؤدي حالة العجز في الميزان إلى بروز معدلات تضخم مرتفعة تساهم في إحداث خلل في الميزان¹.

المطلب الأول:

الفرع الأول: نموذج مندل - فلمنج: MF: «IS - LM - BP»

يعتبر سعر الصرف متغيراً اقتصادياً شديداً الحساسية للمؤشرات الداخلية والخارجية لا سيما أمام زيادة دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية وتطور أسواق المال الدولية وهو ما يجعله حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية ومقياسها ما لحجم معاملاتهما بالإضافة إلى كل هذا فسعر الصرف له أثر واسع على توازن الاقتصاد الكلي من ظلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في معدل التضخم، معدل النمو وصيد ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: نموذج مندل فلمنج: هو نموذج يدرس حالة التوازن الكلي في الاقتصاد.

ولكن قبل هذا وكما لاحظت أساسية إن تقدير نماذج سعر الصرف في المدى الطويل بعد من أهم انشغالات الكثير من الاقتصاديين ذلك أن معظم متغيرات الاقتصاد الكلي غير مستقرة مثل سعر الفائدة، بعض أسعار الصرف، ثمن بعض المواد الأولية ويمكن تقسيم هذا النماذج التي حاولت تفسير سلوك سعر الصرف إلى:

¹ عرفات تقي الحسين، التحويل الدولي، محمد لاوي، الأردن، 1999، ص 82.

النماذج النقدية:

- النموذج النقدي والأسعار المرنة.
- النموذج النقدي ذو الأسعار غير المرنة:
- نموذج دورنبوش Dornbuch.
- نموذج فرانكل Frankel هو نموذج معدل لنموذج دورنبوش.

1* نماذج أسواق المال: ظهرت بعد الأزمة البترولية لأنهم لاحظوا عدم ارتفاع سعر صرف الدولار بالنسبة لسعر صرف بعض عملات الدول المصنعة والذي كان اقتصادها تابعا لتقلبات أسعار البترول.

2* نماذج أسواق المال:

- نموذج اختيار المحفظة (توزيع الثروة).
- نموذج ذو آثار الثروة: تحليل الطلب على السلعة بحيث لا يكون بسبب الدخل، سعر الفائدة وسعر الصرف، ولكن أيضا بسبب الثروة الحقيقية للأفراد.

3* نموذج ماندل - فلمنج: وهو يدرس التوازن الكلي (التوازن الداخلي والتوازن الخارجي).

إن نموذج ماندل فلمنج يوضح لنا التوازن الكلي:

- توازن سوق السلع والخدمات منحنى IS.
- توازن سوق النقود منحنى LM.
- توازن ميزان المدفوعات منحنى BP.

الفرع الثالث: النموذج النقدي لدورنبوش "Le modèle DORNBUSCH":

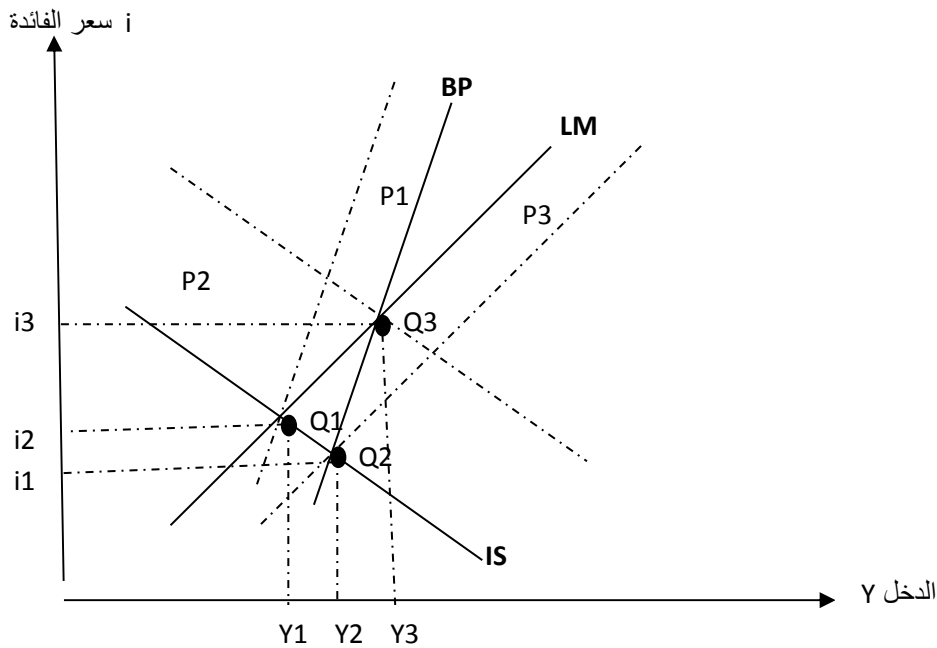
يعتبر من النماذج النقدية بحيث بعد عدم تحقق نظرية تعادل القوة الشرائية في إطار النموذج النقدي ذو الأسعار المرنة هي من الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج خاصة في المرحلة الأولى لنظام سعر الصرف المرن

لذلك جاء كل من دورنبوش (1976) وفرانكل (1979) بإنشاء نموذجي يعتمدان على الأسعار غير المرنة في المدى القصير.

أثر تغير السياسات الاقتصادية على نموذج الدوران الكلي:

السياسات الاقتصادية تتمثل في:

- 1 السياسة الخارجية.
- 2 السياسة النقدية الداخلية.
- 3 السياسة التي تؤثر على سوق السلع.



*1 السياسة الخارجية: (P1) تستعمل الإجراءات التالية:

- 1 تخفيض قيمة العملة الخارجية (ارتفاع سعر الصرف).
- 2 رفع الدخل الصافي لرأس المال (الاستثمار الأجنبي المباشر).

$$P \Leftrightarrow BP \nearrow \Leftrightarrow e \searrow \Leftrightarrow X \nearrow \Leftrightarrow M \searrow$$

*2 السياسة النقدية الداخلية (P2): تستعمل الإجراءات التالية:

1- ارتفاع عرض النقود.

2- انخفاض طلب النقود.

*3 السياسة التي تؤثر على سوق السلع: وهي تخص منحني IS وتستعمل:

1- سياسة الاستثمار (I).

2- سياسة الانفاق الحكومي (G).

3- سياسة التصدير.

ومنه فإن السياسة الاقتصادية هي التي تسمح بتحسين النمو الاقتصادي أو ارتفاع الدخل الوطني، وإن اختيار أي سياسة معنية يكون حسب ترتيب الأسواق مثلا إذا وجدنا سوق النقود له تأثير على الاقتصاد أكثر من الأسواق الأخرى فتستعمل أدوات نقدية لتحسين هذا الاقتصاد.

شرح وعرض نموذج مندل - فلمنج: لقد قام كل من ماندل سنة 1962 وسنة 1968 وفلمنج 1963

بإجراء دراسات حول الأسواق الداخلية والخارجية في آن واحد:

سعر الصرف، سعر الفائدة، مستوى الإنتاج من التوازن لسوق السلع، سوق النقود، سوق الأسواق المالية.

ويركز هذا النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح إلى أنه يستعمل

كنموذج وأحيانا لنظرية لتمديد سعر الصرف.

الفرع الرابع: عملية استعمال النموذج (MF) **Le fonctionnement du modèle**:

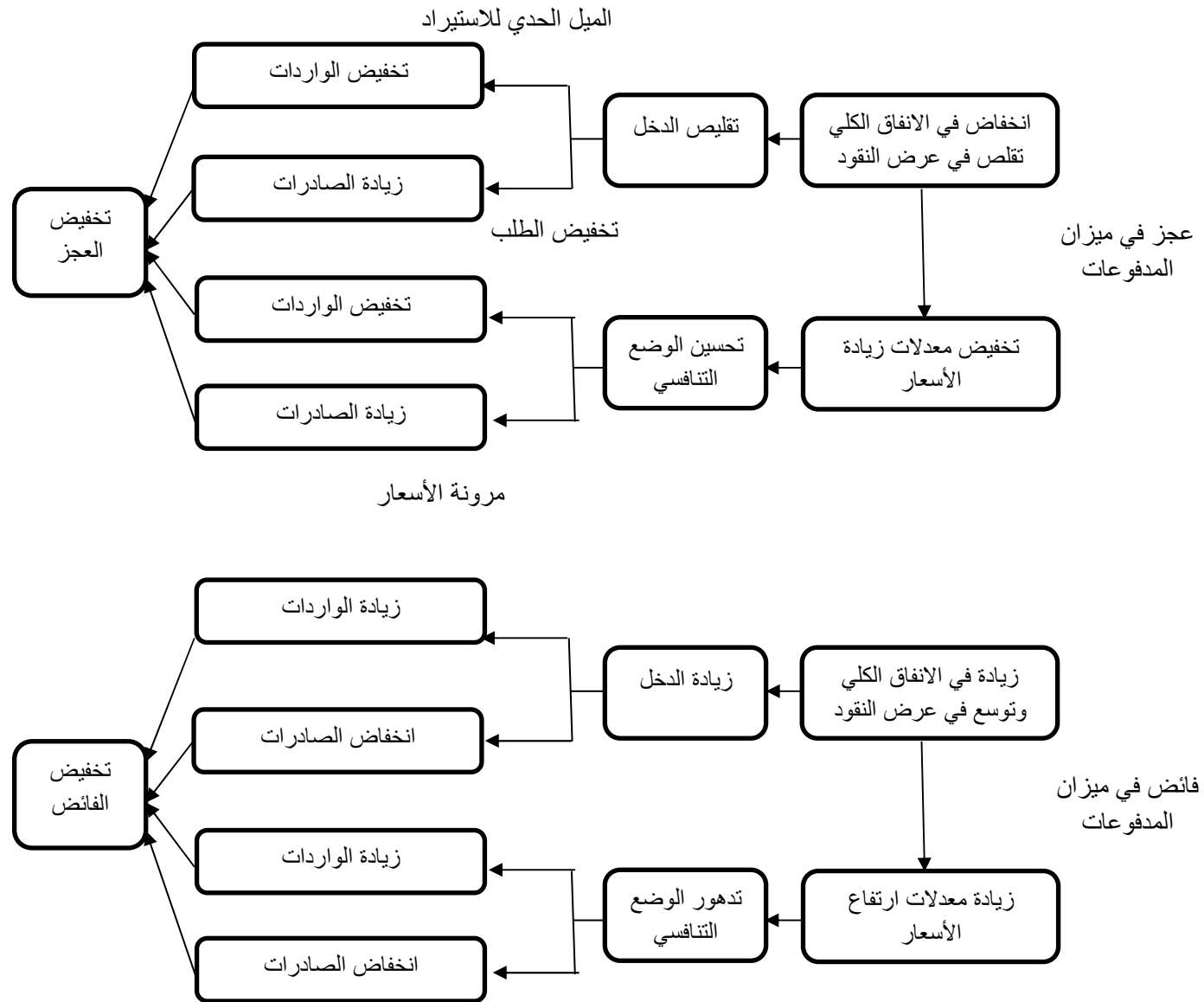
إن نظام الصرف هو الذي يحدد عملية استعمال النموذج في الاقتصاد:

1- ففي نظام صرف مرن إنعاش الميزانية يؤثر إيجابيا على الصرف.

2- في نظام صرف ثابت الإنعاش النقدي يخفض من احتياطي الصرف.

3- في نظام صرف مرن السياسة النقدية يخفض سعر الصرف.

4- في إطار صرف ثابت تأثيرات الاحتكار تزول.



المصدر: مورد كاي كاربانين، الاقتصاد الدولي - مدخل السياسات -، ترجمة محمد إبراهيم منصور، علي

مسعود عطية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007.

إن التغيرات في سعر الصرف لها آثار سريعة على تدفقات التجارة، مما قد يجعل تغيرت سعر الصرف الحقيقي في الأجل القصير يكون أكبر من تأثير التغيرات في أسعار الواردات على حجم طلبها، وبالتالي تكون سرعة تكيف الواردات للتغيرات في أسعار الصرف أكبر منه في حالة أسعار الواردات، حيث أن المرونات السعرية المنخفضة تطيل قدرات التكيف أو التعديل.

المطلب الثاني: النمو وسعر الصرف

العلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف:

في بداية الأمر لابد من الإشارة إلى أن الدول تختلف فيما بينها وتباين في اختيار وتطبيق نظام سعر الصرف والذي يمكن تقسيم الدول حسبه إلى ثلاث أنماط رئيسية ولكل نمط هناك أيضا صيغ يخضع لها هذه الأنماط الثلاث تتمثل في:

أنظمة أسعار الصرف الثابتة والوسيطية وأخيرا أسعار الصرف المرنة.

فالدراسات الحديثة في نظريات سعر الصرف وخاصة تقارير صندوق النقد الدولي دائما يشير إلى أن هناك نتائج لطبيعة نظام سعر الصرف المطبق في البلد على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط.

لا شك أن عملية اختيار نظام سعر الصرف لأي دولة وخاصة الدول النامية هو أمر ذاتي من صلاحيات السلطات الحاكمة ولكن بداية دراسة العلاقة بين طبيعة نظام سعر الصرف وأثره على النمو الاقتصادي في العصر الحديث كانت بعد اتفاقية Maastricht سنة 1992 أين تم إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي وما تلى ذلك أزمات أثرت على النمو الاقتصادي للدول الناشئة بعدها، من هنا كانت البداية للاقتصاديين في فتح المجال للدراسات التي بحثت موضوع أنظمة سعر الصرف بحيث فئة من الاقتصاديين حاولوا تحليل أثر اختيار أنظمة سعر الصرف على سلوك المتغيرات الاقتصادية من التضخم، وتغير الإنتاج، لكن القلة القليلة اهتمت بتحليل علاقة أنظمة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي.

فمن الجانب النظري هذه الفئة التي حاولت إبراز أثر اختيار أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي وضحت أن طبيعة نظام سعر الصرف في أي بلد له آثار ونتائج على النمو الاقتصادي في المدى المتوسط ويكون ذلك بتأثيرين اثنين فقط:

إما أثر مباشر من خلال تصحيح وتعديل من الصدمات والأزمات.

وإما أثر غير مباشر من خلال تأثيره على متغيرات ومحددات جوهرية للنمو الاقتصادي مثل الاستثمار، التجارة الخارجية، القطاع المالي وغيرها.

وإذن كما قلنا فإن قلة قليلة من الاقتصاديين الذي تخصصوا في دراسة النمو الاقتصادي قد اهتموا وخصوصا سياسة سعر الصرف بدور واضح وأثر بين على النمو وذلك بسبب استخدام التغيرات المقطعية في تصنيف الدول التي تعرف نفس نظام سعر الصرف، عند الأخذ بالاعتبار في مجموعة من الدول أو منطقة نامية ولعل أهم مرجع والأكثر استخداما هو نموذج Balassa فهذا النموذج يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعات، حسب طبيعة سعر صرفها ويقوم بإظهار تأثير هذه الأنظمة على الدول مجتمعة بحيث بتجاهل طبيعة وخصوصية كل دولة وإنما أحكام عامة لا تراعي خصوصيات الدول.

ولكن هناك من اعتمد على نماذج التنمية في التكلم عن أهمية سعر الصرف مثل:

Lahreche – revil (1999) أين قاما بإظهار العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنمو ومسار التنمية بواسطة آيتين: الأولى: تعكس التأثير الذي يمارسه سعر الصرف الحقيقي على حركات رأس المال تحت شكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن أن يضاف إلى الاستثمار المحلي لأنه سيكون على أرض الوطن وهذا على اعتبار أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يخفض التكاليف ويرفع من التنافسية للمستثمر الأجنبي، ويزيد من قيمة رؤوس الأموال المستثمرة بالعملة الأجنبية.

الآلية الثانية: بواسطة تأثير الذي يمارسه سعر الصرف الحقيقي على تراكم رأس المال البشري من خلال امتداد أثره إلى الصادرات التي تسمح بزيادة عملية التدريب واكتساب المهارات وكل هذا من خلال الاستثمارات المباشرة¹.

إن تحليل العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي تتمثل في أهمية دور سعر الصرف في تحفيز النشاط الاقتصادي وبشكل خاص في الدول النامية على غرار ما تشير إليه الكثير من الدراسات السابقة، فالنتائج المتعلقة بالدول النامية تعزز فكرة وأهمية العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والمردودية الاقتصادية، فقد لاحظوا أن تقلبات سعر الصرف وعدم استقرارها الحقت بالكثير من الأضرار على صادرات في بلدان أمريكا اللاتينية وذلك حسب

¹ Lahrach – Revil, Taux de change réel et croissance, perspective pour une zone Euro en méditerrané, Revue D'économie Financière, N. 52, 1999, Mars, P :30.

دراسة أجريت من قبل Atlan و Al (1998)¹ عكس بلدان شرق آسيا أين كان الاستقرار عاملا مهما في توسيع حجم النمو².

إن المحللين العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي عادة يميلون إلى أن الإفراط في تقسيم سعر الصرف بأكثر من قيمته يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي³ في حين انخفاضه بدون أن يكون بشكل كبير سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وهذه الظاهرة هي التي جلبت الاهتمام وكانت محل النقاشات السياسية وكانت أبرز الدراسات الاقتصادية القياسية تدرس أثر تخفيض قيمة العملة على المؤشرات الاقتصادية والهيكلية للاقتصاد مثل ميزان المدفوعات والميزان التجاري بحيث خلصت هذه الدراسات إلى أن عملية التصحيح تعتبر إحدى الشروط الضرورية لتحسين الأداء الاقتصادي وضمان استقرار الاقتصاد الكلي⁴.

ولكن رغم كل هذه النقاشات إلا أنه الجدير بالذكر أن النتيجة لم تحسم في عملية اختيار نظام سعر الصرف المناسب الذي له أثر على النمو الاقتصادي.

ومع ذلك فإن دراسة أو تحليل العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي لم يتم إلا من خلال دراسة Atlan و AL (1998) أيضا من خلال مقارنة التنمية ل: Lahrech – Revil (1999).

من خلال التأثير المباشر بالتكيف بسرعة مع الصدمات أو التأثير غير المباشر من خلال الاستثمار أو من خلال الاستقرار المالي وتجنب التقلبات الكبيرة.

¹ Atlan et al, Le Rôle du taux de change dans la croissance des économies Emergente, Revue Economique, 49 (1), 1998, Janvier, P : 09.

² نفس المرجع.

³ داماك، إ، شايبش. ج، سلوك سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي الحقيقي، مصر، الأردن، المغرب وتونس، تقرير عملي ل: F.M.I.، 1999، ص 19.

⁴ داماك، إ، شايبش. ج، نفس المرجع، ص 20.

الدراسات التجريبية لفحص العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي:

إن الدارس لنتائج هذه الدراسة يلاحظ لأول لحظة غياب التوافق والتباين الواضح في نتائج هذه الدراسات والتي يرجع سببها أن عينات الدول كانت تختلف أو فترات الزمنية تختلف إن اشتركوا في عينات الدول وأيضا هناك سبب تقني يتمثل في تعدد تقنيات الاقتصاد القياسي وما إلى ذلك ولعل أهم الدراسات التجريبي والتي كانت مبكرة هي دراسة Stockman و Baxter (1989) حيث استخدموا عينة مكونة من 49 بلدا للمقارنة بين سلوك بعض المجمعات الاقتصادية الرئيسية (الإنتاج، الاستهلاك، التجارة الخارجية وأسعار الصرف الحقيقية).

خلال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سنة 1986، وتم تقسيم هذه الفترة إلى قسمين:

الفترة الأولى: تخص سنوات التي سادت فيها أسعار الصرف الثابتة بموجب اتفاقية بريتون وودز (1946-1973)، أما الفترة الثانية تمتد من 1973 إلى 1986 التي ارتبطت بأسعار الصرف المرنة والنتيجة فإن نتائج هذه الدراسة لم يتوصلا إلى اختلافات منهجية في سلوك هذه المجمعات أي المتغيرات الاقتصادية التي ذكرناها وفقا للنظام سعر الصرف المستخدم¹، أي لا وجود لأي تأثير لنظام سعر الصرف على هذه المتغيرات قبل 1973 ولا بعدها أي بقاءها على حالها.

وهناك دراسة أخرى من طرف wood و mills سنة 1993 التي استندت على تجربة المملكة المتحدة سنة 1855 - 1990 وتشير أيضا إلى عدم وجود تأثير لنظام سعر الصرف على النمو الاقتصادي²، وأيضا توصل rose (1994) أيضا لنفس الاستنتاجات من خلال دراسة الحالة الألمانية (1960 - 1992)³.

وفي دراسة أخرى قام Flood و rose (1995) بتحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية من بينها الإنتاج على عينة شملت تسع دول في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE خلال الفترة (1975 -

¹ Baxter. M, Stockman. A, Business cycle and the exchange Rate Regime Some international evidence, journal of monetary economics, Vol 23, N 03, 1989, P: 377.

² Mills. T, Wood. G, Does the exchange Rate regime Affect the economing ? Faderal reserve bank, Vol 75, N 75, 1993, P: 03.

³ Rose, Al, Are Exchange Rates Macroeconomic Phenomena, Op. cit, P: 19.

1990) في ظل مختلف نظم أسعار الصرف وخلص الباحثون إلى أن نظام سعر الصرف ليس له تأثير معنوي على تقلب المتغيرات الاقتصادية الكلية¹.

كما أن هنا دراسة لـ: AL و Ghosh (1995) أظهرت أن نظام سعر الصرف لا يؤثر معنويا على النمو الاقتصادي وبعد قيامهم لتعديل التصنيف الرسمي لأنظمة سعر الصرف لتقسيم العلاقة التي تربط بين سياسة سعر الصرف والنمو لم يتوصل الباحثات إلى عزل أي تأثير قوي وواضح لنظام سعر الصرف على نمو المتوسط الناتج المحلي الإجمالي واتضح أن هذا الأخير كان أكثر استقرارا مع مرونة سعر الصرف² وفي دراسة لخبراء من صندوق النقد الدولي سنة 1997 يوصلوا أيضا إلى نفس النتيجة وتناولت دراسة لكل من: Gutlde، Wolf سنة 2003، آثار وانعكاس نظام سعر الصرف على التضخم وعلى النمو الاقتصادي باستخدام عينة مكونة من 165 دولة تغطي الفترة 1973 – 1999 فاستخلص المنظرون إلى أن البلدان ذات النظام الثابت سجلت تضخم أقل من تلك التي طبقت نظام مرن في حين لم يتوصلوا إلى علاقة ذات دلالة قوية بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي³.

الملاحظ من هذه الدراسات التجريبية السابقة أنها كانت تعتمد على التصنيف الرسمي لأنظمة الصرف المعتمد من قبل صندوق النقد الدولي وهذه الأعمال كلها لم تتوصل إلى وجود علاقة واضحة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

وهذا ما أدى بالباحثين إلى استخدام تصنيفات أخرى لدراسة العلاقة بين نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

باستخدام التصنيف الفعلي Facto لأنظمة أسعار الصرف المقدمة سنة 2002 توصل كل Levy – Sturzenegger و Yeyati (2003) إلى أن النمو الاقتصادي يكون ضعيفا نسبيا في الدول النامية المتبينة

¹ Flood. R. P, Rose. A. K, Fixing exchange Rates, A. Virtual Quest for Fundamentals Journal of monet any economic, Vol: 36, N: 01, 1995, P: 04.

² Ghosh. R. A, A. M. Gulde, J. D. Ostry and H. C. Wolf, Does the Nominal exchange Rate Regime Matter? Op. Cit, P: 34.

³ Ghosh. R. A, A. M. Gulde, Op. Cit, P: 23.

سعر الصرف الثابت والوسيط، ولكن بعد تصحيح عامل الذاتية في اختيار سعر الصرف endogeneité اتضح أن الأنظمة الوسيطة لا تمارس أي تأثير احصائي مختلف عن الأنظمة العائمة.

هذه النتائج تم تأكيدها من قبل Levy – Yeyati و Edward (2003) باستخدام نفس التصنيف الفعلي Facto لأنظمة أسعار الصرف، انطلاقاً من عينة 100 بلد على الفترة 1974 – 2000 فتبين أن صدمات شروط التبادل تكرر حدوثها في نظام سعر الصرف الثابت واتضح بشكل خاص أن الاستجابة كانت غير متناظرة في الأنظمة الثابتة، أين يتجاوب الإنتاج في هذا النظام بشكل أقوى في حالة الصدمات السلبية مقارنة بالصدمات الإيجابية وتؤكد الباحثان أن نظام سعر الصرف الثابت يضاعف من الأثر السلبي لصدمات شروط التبادل ومسببة بذلك انخفاض في النمو.

الجدول التالي يوضح ملخصاً التقديرات الرئيسية التي يوضحها النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بمردودية الاقتصاد الكلي لمختلف أنظمة أسعار الصرف.

الجدول رقم (3. 2): أنظمة أسعار الصرف وأداة الاقتصاد الكلي: ص 11 من الفصل الثالث.

الأزمات	التقلب	النمو	التضخم	الأنظمة الثابتة
- ارتفاع خطر هجمات المضاربة ضد العملة وخصوصاً عند التعرض لتدفقات رأس المال المتقلبة. - التعرض لضائقة القطاع المصرفي وارتفاع مخاطر الأزمات المصرفية بسبب فقدان دور مقرض الملاذ الأخير. - مخاطر عالية لحدوث الأزمات ذاتية التحقق. غياب استراتيجية الخروج من الأزمات.	زيادة التقلبات في ظل وجود صدمات حقيقية والجمود في الأسعار والأجور والحد من تقلبات أسعار الصرف.	- زيادة التجارة والنمو عن طريق خفض التكاليف للمعاملات. - تشجيع الاستثمار عن طريق تخفيض واستقرار معدلات الفائدة.	- قد تزيد من مصداقية السلطات ويمكن اعتمادها لخطوة لتخفيض التضخم. - تقليل أو القضاء على الاتجاهات التضخمية عن طريق زيادة الثقافية في السياسة النقدية.	

<p>- مخاطر الأزمة تتوقف على مصداقية النظام. مضاعفة التكاليف للأزمات المصرفية عن طريق زيادة مخاطر الاختيار السيء والمخاطر المعنوية.</p>	<p>لا يوجد خطر مرتفع في تقلبات سعر الصرف على المدى القصير لكن يبقى خطر اختلال سعر الصرف قائما.</p>	<p>- تحسين العمل على استقرار النمو والقدرة التنافسية للاقتصاد. - امتصاص الصدمات والاستقرار في دور اقتصادية.</p>	<p>- إذا اتسمت بالمصدقية قد تؤدي دور الربط الاسمي واستقرار توقعات التضخم. - قد يدخل الاقتصاد في دوامة من التخفيضات التنافسية.</p>	<p>الأنظمة الوسيطة</p>
<p>انخفاض مخاطر العملة والأزمات المصرفية.</p>	<p>- قد يمتد تقلب سعر الصرف الحقيقي إلى نشاط الحقيقي. - الارتفاع القوي في الأجل القصير للتغلب في أسعار الصرف الاسمية والحقيقية والاختلال في المدى المتوسط، لا تتعلق بالضرورة بالعوامل الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد.</p>	<p>يحصن الاقتصاد في استيعاب الصدمات الخارجية ولكن أيضا يمكن من أن تقلل من التجارة.</p>	<p>- غياب السياسة الاسمية الخارجية يمكن أن يحفز من جديد الضغوط التضخمية. - يمكن أن تقود الدرجة الحالية حرية التصرف في السياسة النقدية إلى زيادة التضخم.</p>	<p>الأنظمة المرنة</p>

Source : RogoFF. K, Husain. A. M, Mody. A, Brooks, R. And Osmer. N, Evolution and performance of exchange Rate Regime, IMF Working Paper, W.P/03/243, December 2003.

إن الباحث في مجال العلاقة بين أنظمة سعر الصرف والنمو الاقتصادي يجد أن الأعمال قليلة جدا بالرغم من أن الدراسات والبحوث كثيرة في مجال علاقة الأنظمة بالمتغيرات الأخرى كالأزمات المالية والمصرفية، تدفقات رأس المال، أسعار الفائدة والسياسات المالية والنقدية وغيرها، والنظريات التي تربط بين نظام سعر الصرف والنمو لم تكن بالقدر الكافي على الرغم من أهمية الموضوع.

- ولكن هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع المردودية الاقتصادية مختلف أنظمة الصرف فيما يخص النمو:
- دراسة Mundell (1995) مقارنة النمو للدول الصناعية قبل وبعد انخيار نظام بروتن وودز، توصل إلى أن النمو الاقتصادي كان أسرع بكثير خلال الفترة الأولى عندما كانت أسعار الصرف ثابتة.
 - دراسة Baillier و Perrault و Lafrance (2001) عند تحليل بيانات 25 دولة نامية على الفترة (1973 - 1998) وجدوا أن أنظمة أسعار الصرف الحرة تقترن بنمو أسرع ولكن فقط في حالة البلدان المتفتحة نسبياً أمام تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وإلى حد أقل البلدان ذات الأسواق المالية المتقدمة.

المبحث الخامس: العوامل التي تؤثر على التنمية في اقتصاديات البلدان النامية.

لا بد وأن هناك عوامل خارجية تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية، فرغم أن الأساس هو العوامل الداخلية وهي حجر الأساس في ذلك ولكن يمكن أن تساهم العوامل الخارجية في تحقيق التنمية أو يمكن أن تعتمد عليها في تدعيم العوامل الداخلية ومنها:

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: وتمثل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا أي الخبرة الفنية وكذا انتقال عوامل الإنتاج خاصة رؤوس الأموال خاصة في ظل عجز المصادر المحلية على تلبية حاجات الدولة في عملية التنمية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يعتبر كبديل مهم عن المديونية وتحمل مخاطر بعض المشاريع.

2- الانفتاح التجاري: كما تسير جميع النظريات الاقتصادية خاصة الليبرالية منها إلى اعتبار التجارة الدولية ذات إيجابيات كبيرة على اقتصاديات الدول، ولكن رغم أن كل الدراسات السابقة مثل الفرد مارشال وفكرته السائدة التي تعتبر السبب الرئيسي لتقدم الاسم هي التجارة ونظرية هكتر واولين للنسبية بسبب أن الدول المتخلفة تستفيد من فائض الصناعة للدول الغنية إلى دراسة الآثار غير المباشرة للتجارة على الدول أي أنها تساهم بشكل غير مباشر في تطور الدول المتخلفة بسبب أثر تضاعف التجارة الدولية لكن رغم كل هذه الدراسات والنظريات إلا أنه لا يوجد دولة نامية استطاعت أن تحقق نمواً اقتصادياً من انتهاجها سياسة الانفتاح التجاري رغم التجارب العديدة للدول النامية في هذا المجال.

العوامل 1 مددة لاختيار سعر الصرف في الدول النامية:

إن خصائص الدول النامية التي تعتمد على تلبية حاجاتها في الاستيراد غالباً، وهذا بتصدير المواد الأولية على أن تقوم بشراء ما تجنيه لتمويل حاجاتها، كل هذا يؤدي إلى قيام بعض الاقتصاديين بتقديم بعض العوامل المساعدة للدول النامية في اختيار الربط بين سياسة التقويم وسياسة التحكم، ومن أبرز هؤلاء الاقتصاديين: R. Heller¹ الذي أعطى بعض المؤشرات منها:

1- درجة الانفتاح على العالم الخارجي: وهي نسبة التبليغ المستوردة مقارنة بإجمالي الناتج الوطني، كلما ارتفعت النسبة كلما زادت درجة الانفتاح، وحسب Heller فإن سياسة التقويم للاقتصاد المفتوح لا يمثل الاختيار الأمل لأنه يتميز بتزايد درجة تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية، لذا يجب أن تقوم باتباع سياسة الربط أو التثبيت، وذلك لارتفاع تكاليف التعديل في سعر الصرف، أما الاقتصاد الأقل انفتاحاً فقد يلائمه اتباع سياسة التقويم وذلك لأن تعديل سعر الصرف يسمح بتثبيت الإنتاج².

2- درجة تنوع هيكل الإنتاج والصادرات: إن التنوع في هيكل السلع الموجهة للتصدير أو الموجهة إلى الاقتصاد الوطني لا بد وأنه كلما تنوعت كلما كان ذلك أفضل للميزان التجاري ومنه إلى ميزان المدفوعات، وإذا كان ميزان المدفوعات يتميز بنوع من المرونة والغنى في طرح البدائل كلما جعل الحاجة إلى تصحيح سعر الصرف تكون ضعيفة وهنا يفضل اتباع نظام سعر صرف ثابت (سياسة الربط) ومن ناحية أخرى ارتفاع درجة التركيز والتنوع في هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع يعرض الاقتصاد لتقلب مستمر في حصيلة الصادرات كما هو الحال في أغلب الدول النامية خاصة وأن أغلب الدول النامية تعتمد في هيكل صادرات على المواد الأولية وغالباً ما تكون أحادية التصدير أي تعتمد على سلعة واحدة فقط وبالتالي فإن السياسة المناسبة هي التقويم على أساس إعطاء قدر من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات.

¹ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1990، ص 380.

² بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، جسر التنمية، العدد 30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 32.

3- درجة تعامل سوق رأس المال ا لمي مع أسواق رأس المال الدولية: وهي قيمة الأصول المالية الأجنبية للبنوك بالنسبة إلى الكمية النقدية في السوق المحلي، فكلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المالي المحلي كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التقويم، لأن سياسة سعر الصرف تقوم باستقطاب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي ينتج عن المعاملات التجارية، أما في حالة عدم ارتباط السوق المحلي بالسوق المالي الدولي فإنه يفضل اختيار سياسة الربط.

4- معدل التضخم النسبي: هنا على الدول التي تتعامل مع الخارج أن تختار سياسة سعر صرف حسب معدلات التضخم، بالدول التي تشهد معدلات متقاربة فيما بينها عليها أن تتبع سياسة ثابتة في سعر الصرف، أما الدول التي تختلف معدلات التضخم فيما بينها فعليها أن تتبع سياسة سعر الصرف المقومة.

5- الأهمية النسبية للمصادر الداخلية والخارجية للاختلال في ميزان المدفوعات: هنا اختيار سياسة سعر الصرف تكون حسب الاختلال في ميزان المدفوعات والأسباب التي تقف من ورائه بحيث إذا كان راجع إلى عوامل خارجية كخلل في الصادرات أو ارتفاع تكاليف الواردات أو حركة رؤوس الأموال فهنا يفضل اختيار سياسة تقويم أسعار الصرف، إما إذا كانت الأزمات داخلية فهنا يفضل اتباع سياسة سعر الصرف الثابتة.

6- قيمة مرونة التجارة الخارجية: هنا سياسة سعر الصرف خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتميز بمرونة ضعيفة من ناحية الطلب على الصادرات، لأن أغلب الدول الغنية تكون مستعدة لكل الاحتمالات وبالتالي أي تغير في قيمة الصادرات لا تكون له استجابة فورية وقوية على وارداتها، كذلك مونة العرض المحلي على الصادرات المنخفضة وبالتالي فإن أي تغير في سعر الصرف يكون بدون جدوى من أجل استعادة التوازن في ميزان المدفوعات وذلك بفضل اتباع سياسة ربط سعر الصرف والاعتماد على السياسات الأخرى البديلة لتصحيح الاختلال.

7- تأثير تغيير سعر الصرف على كل من الاستيعاب والعرض النقدي: بالنسبة للدول النامية فإن اختيارها لنوع سياسة سعر الصرف الملائمة يتوقف على حجم السوق المحلي للكتلة النقدية وتغيراتها في سعر الصرف، فكلما ارتفعت درجة استجابة تلك العوامل للتغير في سعر الصرف خلال الأجل القصير والمتوسط فإنه يفضل اتباع سياسة تقويم سعر الصرف، أما إذا كانت التغيرات في سعر الصرف قليلة التأثير على الحجم المحلي فإنه يفضل تثبيت سعر الصرف واتباع سياسات أخرى بديلة.

8- الاحتياطات والأرصدة النقدية الدولية: تلعب الاحتياطات التي توفرها الدولة لمواجهة الأزمات دورا كبيرا في رسم سياسة سعر الصرف المناسبة بحيث كلما انخفضت هذه الاحتياطات كلما كانت الحاجة أكبر إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية وتعديلات لميزان المدفوعات وبالتالي التغير في قيمة سعر الصرف من خلال تمويل العجز اعتمادا على فروق أسعار الصرف والعكس أيضا كلما زادت الاحتياطات كلما قل الاعتماد على تصحيح ميزان المدفوعات وبالتالي يبقى سعر الصرف ثابت ومنه عند الانخفاض سياسة سعر الصرف المعدم وعند الارتفاع سياسة سعر الصرف الثابت.

هذه أهم العوامل المحددة لاختيار سياسة سعر الصرف خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتميز باعتمادها على الاستيراد وتصدير المواد الأولية خاصة وأن أغلب الدول النامية تصدر مادة أولية واحدة إما البترول أو فوسفات... الخ.

المبحث السادس: سياسة سعر الصرف والتنمية الاقتصادية

كما عرفنا في الفصل السابق التنمية وقلنا أنها هي عملية شاملة ومعقدة نقصد بها رفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي عبر فترة زمنية معينة، وبالتالي متوسط نصيب الفرد يمكن أن يعبر عنه إما بكمية النقود التي يمكن أن يكسبها أو بالقدرة المعيشية وهنا يمكن للسلطات النقدية أن تؤثر على هذا المتغير بواسطة سعر الصرف من أجل رفع القدرة التنافسية للاستثمارات المحلية وتشجيع الصناعات الداخلية، وبالتالي تحفيز الصادرات وقد نجحت كثيرا من الدول المتقدمة في هذه السياسة منها ألمانيا¹ بعد الحرب العالمية الثانية خاصة تشجيع التصدير وكذا اليابان في حماية سوق المنتوجات المحلية من المنافسة الأجنبية.

إذن سياسة سعر الصرف ومساهمتها في التنمية تكون عادة في تغيير قيمة العملة المحلية خاصة بالنسبة للدول الغنية لكن ما مدى مساهمة سياسة سعر الصرف في التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية.

لا شك وأن طبيعة الهيكل الاقتصادي للدول النامية يختلف كثيرا عن الدول المتقدمة، فهذه الأخيرة تعتمد على سياسة تصنيعية إنتاجية وبالتالي فإن عائدات هذه الصناعات لها أثر كبير على الاقتصاد المحلي خاصة

¹ مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، ص 43.

الاستثمارات المحلية وكذا المنتجات الأجنبية التي تغزو السوق المحلي، وتعتبر كمنافس للمنتوج المحلي، هنا كان لزاما اعتماد سياسة سعر صرف مناسبة من أجل تشجيع المنتجات المحلية وكذا الحد من المنافسة الأجنبية، ولكن هذه الخاصية للدول النامية غير موجودة إنما هي تعتمد على الاستيراد بشكل كبير وهذا الاستيراد هو تعبير لمقايضة لما تقدمه من مواد أولية أكثر منه لمبدأ التجارة الدولية بشكلها الحديث.

بالتالي فإن الدول النامية وعلاقتها بسياسة سعر الصرف تكاد تكون ضعيفة ما عدا دول التي تعتمد على السياحة، ولكن في الغالب الدول النامية تعمل على التحكم في كتلتها النقدية.

المبحث السابع: تطور أنظمة سعر الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها

يعتبر نظام سعر الصرف بأنه مجموع الأسس والمعايير التي تبين وتبرز تدخل السلطات النقدية في سوق العملات وتحديد وسير سلوك سعر الصرف¹.

بصفة عامة عرفت أنظمة سعر الصرف ابتداء من القرن الماضي مدونه أكثر فأكثر مع مرور الزمن انطلاقا من نظام صرف ثابت إلى غاية أين وصل لهذا النظام أن عرف حرية ومرونة التي فأكثر خاصة بعد انهيار نظام بروتن ووتر "Bretton Woods" (1971).

ويمكن اعتبار هذا الحدث كنقطة انعطاف في مسار أنظمة سعر الصرف خصوصا في مجال التعويم ففي البداية الدولة المتقدمة دامت بربط عملاتها بأقوى العملات خصوصا الدولار وأيضا بحقوق السحب الخاصة ومن هنا كانت بوادر التحرير والتفكير جيدا في نظام صرف من خاصة مع بداية ثمانينات القرن الماضي وهو ما جعل الدول تتردد هل التحرير والتعويم أم الإبقاء على نظام الربط خصوصا مع الدراسات الحديثة المستعملة لتصنيفات de Jure وتصنيفات de Facto، التي فشلت في تحديد علاقة واضحة لكيفية اختبار الدول لأنظمة صرفها بحيث رغم اعتمادها على بعض المميزات والمسببات لأثر أنظمة الصرف إلا أنها هناك صعوبة في اعتمادها كقاعدة لأن صيغة الدول يختلف فيما بينها وبالتالي بالخصائص التي قد تناسب دولة معينة يمكن أن يكون معيقا لدولة أخرى فالنتائج كانت غير موحدة وغير واضحة وأيضا فترة الدراسة لها أثر على اختيار طبيعة النظام لأن الزمن

¹ S pbostian Edwards, exchange rate in emerging countine, conference en "economic policy reforme, septembre, 17-19, 1998, P: 10-11.

يتغير بتغير الظروف وكذا طريقة التقدير أيضا يختلف سبب تعدد الطرق الإحصائية ولكن السؤال المطروح هو لماذا هذه الدول حولت نظام صرفها.

يبين الجدول رقم (3.3): تطورات أسعار الصرف في الدول المتقدمة (1976-1996):

1996	1991	1986	1981	1976	
45	57	67	75	86	الربط
15	19	25	32	42	الدولار
11	11	11	12	13	الفرنك الفرنسي
4	3	4	4	7	حمولات أخرى
2	5	8	13	12	حقوق السحب الخاصة
14	20	18	14	12	المركب
3	4	5	10	3	المرونة ا مددة
3	4	5	10	3	بعملة
52	39	28	15	11	أكثر مرونة
2	4	4	3	6	غياب المؤشر
21	16	13	9	4	التعويم المدار
29	19	11	4	1	التعويم الحر
123	123	119	113	100	عدد الدول

تطورات أنظمة الصرف والدول المتقدمة (1976-1996)¹.

ونلاحظ من الجدول مثلا أن الدول التي كانت تعتمد نظام حر سنة 1976 كانت دولة واحدة فقط ولكن مع سنة 1996 كان عدد الدول هو 29 دولة كل هذا يقودنا إلى التساؤل لماذا هذا الانتقال.

¹ أ، سمي شرفق: تطور أنظمة الصرف في الدول النامية، مجلة المؤسسة وقضايا

أن تعبير الدول لأنظمة صرفها يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- 1- بالنسبة للدول النامية هناك بسبب تاريخي كان وراء ربط هذه الدول لعملتها بدولة المستعمرة أو إلى الوضعية المالية المربحة للدول العظمي آنذاك كفرنسا وبريطانيا والبرتغال.
- 2- ظهور دول قوية اقتصاديا على الساحة الاقتصادية كاليابان وألمانيا الغربية¹ خاصة منتصف الثمانينات مما أدى بالدول إلى ربط عملتها بسلة من العملات.
- 3- التضخم الزاحف الذي ميز الدول المتقدمة مما أدى بالدول النامية إلى التخفيف من حرية تداول عملتها وتغييرها أي أن التدخل فرض على الدول إعطاء حرية أكبر وتحديد قيمة حقيقية لعملتها مقارنة بعملات الدول المختلفة.
- 4- الأزمات الخارجية: مثل أزمة المكسيك وأزمة البترول وكذا أزمة التحويل الدولي للدول الصناعية كل هذا أدى بالدول إلى إعادة تعديل نظام سعر صرفها حتى تتم تسوية المبادلات والعلامات التجارية وفق سعر صرف مقبول وعادل وهو ما أدى إلى تبني نظام صر حر، يعتمد على الطلب والعرض.
- 5- التحرير المالي والانفتاح التجاري: عرفت فترة الثمانينات حركة كبيرة لانتقال رؤوس الأموال إلى الداخل وإلى الخارج وكذا التوسع في القروض كل هذا أدى بالدول إلى عدم اعتماد سعر صرف ثابت سبب تطور الاقتصاد ذات وكذا التضخم وكذا فوائد القروض مما أدى إلى بعض الدول التخلي عن نظام الثابت لسعر الصرف وحركة يتحرك حسب قيمة العملة الحقيقية وليس الاسمية.
- أنواع أنظمة سعر الصرف في الدول النامية: عادة يتم تصنيف أنظمة سعر الصرف إلى نظام ثابت وآخر حر لكن مع نهاية السبعينات وبعد الدراسات التجريبية المتعددة حول أنظمة سعر الصرف تبين وجود نظام آخر وسيط تعتمد الدول ولكن بكون أن يعطوه أي اسم إلى غاية أن وضع Frankel (1999) تصنيف لأنظمة الصرف وفق جدول يضم تسعة أنواع ويتم ترتيبها من الأعلى إلى الأسفل حسب درجة الثبات.

¹ مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، مرجع سابق، ص 103.

I	الترتيبات الثابتة: - اتحاد العملة. - مجالس العملة. - الدولار. - أسعار الصرف الثابتة بحق.
II	الترتيبات الوسيطة: - الربط القابل للتعديل. - الربط الراجف. - الربط بسلة. - منطقة الهدف (المستهدفة).
III	التعويم: - التعويم المدار. - التعويم الحر.

الجدول رقم (3. 4): ترتيبات أنظمة الصرف حسب: Frankel (1999)¹.

المطلب الأول: محددات اختيار نظام الصرف

إن اختيار نظام سعر الصرف يتوقف على مزايا ومساوئ كل نظام على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي، فلا لكن أن نقول عن نظام معين أنه هو الأحسن والمناسب دوماً ففي القديم كان نظام سعر الصرف اختياره يتوقف على المفاضلة بين قواعد العملات المعدنية وأسعار الصرف الثابتة من جهة وبين العملات الورقية والتعويم من جهة أخرى، لكن مع بداية القرن العشرين تخلت معظم الدول عن الفضة وقاعدة المعدنيين وتقيدت بقاعدة الذهب التي اعتبرت العملة الوطنية والتعويم خروجاً عن الاستقرار المالي والنقدي لكن بعد الحرب العالمية اقترنت لمضاربات أدت إلى عدم الاستقرار وتخفيض للقيمة وهذا سبب بروز الربط القابل للتعديل والخاص بنظام بروتون ووز عام 1944، وبرغم إيجابيات كل من النظام الثابت والمعوم قارن Friedman قد أرجع الاختيار بين الثابت والعائم إلى مصادر الصدمات سواء كانت أسمية أو حقيقية وكذا درجة حركة رأس المال وقد أدى نموذج (Mundell et

¹ أ، سميير سرفرق: أنظمة سعر الصرف من الدول النامية، ص 240

(Fleming) إلى تطور هام في نظرية اختبار نظام سعر الصرف وتوجد عدة مقاربات لاختبار نظام سعر الصرف وهي:

- 1- الثلاثية المستحيلة.
- 2- منطقة العملى المثلى.
- 3- مقارنة السياسة الاقتصادية.
- 4- الخوف من التعويم.

فأصحاب المقاربة الأولى (الثلاثية المستحيلة) يعتقدون أن الدولة لا يمكنها تحقيق كل الأهداف الثلاثة للاقتصاد وهي أسواق رأس المال المنتوجة، الاستقلال النقدي وأسعار الصرف المربوطة فهنا أصحاب هذه المقاربة يعتقدون أن على الدولة أن تختار وضعين من ثلاث فقط ممكنة فمثلا عندما نختار الدولة الأسواق رأس المال مفتوحة وأسعار الصرف مربوطة ولم يعط الاستقلال النقدي أي أهمية انتعشت قاعدة الذهب، لكن بعد الحربين العالميتين وبسبب انتعاش السياسة النقدية مع الصعوبة المتزايدة لمنع حركة رؤوس الأموال بسبب الضغوطات والتشريعات.

وما يلاحظ اليوم من حرية في انتقال رؤوس الأموال جعل الدول تميل إلى الربط الجامد والقوي والتقويم الجزئي ومثل هذا التنافر كان مسؤولا عن الأزمة الآسيوية (1997-1998) حيث عانت كل من الأرجنتين وهونك كونغ بتبني سياسة يكون لكل وحدة من حملاتها المتداولة احتياطي من الدولار نسبة 100% من التخلي عن سياستها النقدية، أما المكسيك وكوريا فتحولت إلى أسعار الصرف الحرة أما الاكوادور واسندلت عملتها بالدولار الأمريكي¹.

أما المقاربة الثانية: فيتعلق بمنطقة العملى المثلى والتي تعرف "منطقة من الأمثل أن تكون لها عملة واحدة وسياسة نقدية واحدة (Frankel 1999) وحسب (Mundell 1961) فإن الشرط الأساسي لمنطقة نقدية مثلى هي حركية عوامل الإنتاج، ونظام صرف ثابت في الداخل ونظام صرف عائم مع باقي دول غير

¹ أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، مصر، ص 378.

أعضاء، وهذا ما يسمح بتعديل سريع للاختلالات، فالصدمات الدورية داخل المنطقة ستترجم بحركة رؤوس الأموال واليد العاملة لإنشاء التوازن بين العرض والطلب.

أما المقاربة الثالثة: هي تقارب السياسة الاقتصادية فهي ترى أن هناك معايير أخرى لاختبار سعر الصرف والتي تقوم على الارتكاز الاسمي حيث خلال السبعينات والثمانينات وفي البلدان ذات التضخم الكبير من خلال ربط هذه الدول لعملة بلدها ينخفض فئة مستوى التضخم وأسندت هذه النظرية إلى فكرة (Barro 1983) حيث أن التوقعات الرشيدة يتمثل في زيادة التضخم دون حدوث تغير في العمالة لأن الآثار التضخمية لأعمال البنك المركزي ستدخل في مطالب العمال فيما يتعلق بالأجور والسييل لمواجهة هذا هو إنشاء آلية الالتزام المسبق أو وضع قاعدة نقدية.

أما المقارنة الأخيرة: الخوف من التعويم ومن خلال تحليل سلوك سعر الصرف واحتياطات الصرف، والمجمعات النقدية ومعدل الفائدة حسب مختلف أنظمة سعر الصرف المتبناة من الدول نجد أن معظم البلدان التي صرحت بتعويض عملتها عملت العكس وهذا الخوف سببه عدم الملائمة ومن الأسباب الأساسية لتكتم الدول أنه عند الظروف الملائمة وجود دخول رؤوس الأموال وتحسن في شروط السادل...، فإن هذه الدول تختار في ترك سعر صرفها الأسمى يريد قيمته وهو ما يكبدها خسارة الميزة التنافسية وتراجع من تنوع صادراتها (العللة الهولندية).

والدول ذات العجز التجاري المرتفع أي المديونية الخارجية الكبيرة لعملة أجنبية وغير مغطاة من خطر الصرف هي مجبرة على تثبيت عملتها لعملة الافتراض.

الأنظمة الوسيطة وخصائص الدول النامية: الأنظمة الوسيطة لا تظهر أنها قابلة للاستمرار في الأجل الطويل، خاصة بالنسبة للدول المندمجة أو التي في طريقها إلى الاندماج كدول Brics لأن حركة أسواقها تتجه نحو الأنظمة القطبية (الأنظمة المركزية)¹ والأنظمة الوسيطة صعب الدفاع عنها وغير مستقرة وبالتالي هناك آثار وانعكاسات

¹ ALIN EFTEKHARI : Régime de change (déclaré) et Régime (effectif) op. cit, P 08.

عليها ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من أن العالم بسياسته المستقبلية هي سياسة التقويم فما زالت النظم الوسطية تمثل قسما كبيرا من الترتيبات¹ والمستويات بين الدول.

إن الدول النامية وفي ظل هذه المتغيرات والمعطيات نجدها أما تحدي كبير وفي موقف تحسد عليه، فمن جهة كل الدراسات الاقتصادية تقول أن النظام الصرف الوسطي هو نظام غير قوي ولا يعتمد عليه كثيرا بسبب عدم الاستقرار خاصة وأن النظام الربط يفرض بعض الشروط مما قد يعرقل حسن عمل النظام الوسطي المعتمد خاصة على المستوى البعيد هذا من جهة أي أن الدول النامية بطريقة غير مباشرة هي ملزمة باتباع سياسة الربط القوي وما ترتب عليه من شروط، ولكن الدراسات الاقتصادية الاستشرافية من جهة أخرى تقول أن المستقبل هو للنظام الحر وإيجابيات كبيرة.

لكن بسبب الخصائص التي تميز الدول النامية خصوصا ارتفاع مديونيتها المقدرة بالعملة الصعبة من جهة واعتمادها على الاستيراد فتبنيها لسياسة التقويم يجعلها عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف وبالتالي ارتفاع حجم مديونيتها وكذا تكاليف الاستيراد.

وعليه فإن الدول النامية قبل اتخاذها لأي قرار عليها التفكير جيدا في آثار هذه السياسات الاقتصادية، وقد اقترح Jacquet et Davanne سنة 1999 على سوق الدول النامية عليها اختيار من بين الحلول التضخم المستهدف مع نظام أسعار صرف وسطية من نوع هامش الواسع للتعديل².

في ظل هذه التناقضات هناك عدة وجهات نظر بخصوص أنظمة أسعار الصرف المتبعة التي تحاول إيجاد حلول تتماشى مع ظروفها منها اندماج الأسواق، التبادل الاقتصادي ومنها نظرية الركن.

المطلب الثاني: نظرية الركن (بديل عن سياسة التعويم وسياسة الربط الحر)

بعد الأزمة المالية التي ضربت أوروبا في 1992 اقترح B. Eichengrenn (1994) على أن هذه الدول أن تبني سياسة تمزج بين التعويم الحر أو الربط الصارم ولكن أعماله لم تتوصل إلى الشهرة المطلوبة إلا عندما قاما

¹ علي توفيق صادق وآخرون: نظم وسياسات سعر الصرف، مرجع سبق ذكره، ص 55.

² Lean Pierre Allégret, Op-cit, P, 206.

كل من J. Frankel & S. Fichier بتطوير هذه الجهود وتسمية هذه الأعمال بنظرية تسمى نظرية الركن أو القطبية الثنائية، وتنص هذه النص على أنه في ظل هذا المستوى من اندماج الأسواق المالية وعولمتها لا يمكن لأي سوق مالي أن يتبنى نظام ثابت لعملته ومنه فإنه لا يمكن لأي دولة أن تستمر في اتباع نظام سعر صرف يقع في مجال الأنظمة الوسطية، والتبديل العملي الوحيد المتاح هو الالتزام بأحد أنظمة الركن أي إما نظام الربط المحكم أو نظام التعويم الحر وإن الاستمرار في اتباع الأنظمة الوسطية تجعل البلد معرضاً لأزمات مالية متتالية ولكن كغيرها من النظريات فإن نظرية الركن تعرضت لانتقادات أهمها التي وجهها P. Masson سنة 2001 في دراسة لأنظمة الصرف وأكد أن أنظمة الربط والتعويم هي الأخرى عرضة لخطر حدوث الأزمة على حد سواء مع الأنظمة الوسطية.

المطلب الثالث: علاقة احتياطي الصرف بسياسة العملة

يقصد باحتياط الصرف أو أحياناً يسمى احتياط النقد الأجنبي ويقصد به تلك الأصول التي ترغب الحكومات في الاحتفاظ بها لأن الحكومات تقبلها في تسوية الديون والمعاملات الدولية وبناء على قابلية هذه الأصول للقبول في المعاملات الدولية فإن أغلب الدول تسعى جاهدة إلى تكوين هذه الأصول والاحتفاظ بها لاستخدامها كاحتياطات وطنية في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ، أو مؤقت في موازين مدفوعاتها حتى لا يضطر لإجراء تغيرات أساسية غير مرغوبة في سياساتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

ومنه فإن احتياطي الصرف يمكن اعتباره على أنه جزء من المال مكون بالنقد الأجنبي تكونه الدول كهامش أمان لدى السلطات النقدية للحفاظ على استقرار أسعار الصرف.

وعادة يتكون احتياطي الصرف من:

- 1- رصيد الدولة من الذهب.
- 2- الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية.
- 3- حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي.
- 4- الهبات والمساعدات بالعملة الصعبة.

ومن فإننا نلاحظ أن احتياطي النقد الأجنبي له علاقة مباشرة كقيمة العملة مقارنة بالعملات الأجنبية خصوصا إذا علمنا أهداف الاحتياط الأجنبي أنها تتمثل في :

استخدامها في إدارة سعر الصرف للبلد والمحافظة عليه خصوصا الدول التي تعتمد على نظام سعر صرف ثابت فعندما يواجه البنك المركزي في هذه الحالة تغيرا معيناً فإنه يدفع العرض والطلب قيمة العملة لترتفع أو تنخفض وهنا يتم تعديل هذا الوضع باللجوء إلى استخدام كمية احتياط الصرف الأجنبي. وعادة يوجه استعمال احتياطي النقد الأجنبي إلى ثلاث وظائف رئيسية:

- 1- ضمان قيمة العملة.
- 2- تمويل الواردات.
- 3- حماية الوضعية المالية الخارجية للدولة.

ومن خلال كل هذا نستنتج أن الاحتياطي لا علاقة له بمحددات النمو والمتمثلة في الاستثمار ولا بالتنمية الاقتصادية أما علاقته بسياسة سعر الصرف فالاحتياطي من العملة الصعبة تستخدم من أجل التأثير على أسعار بعض العملات شراء أو بيعها حسب حاجة الدولة من خلال التدخل في السوق عن طريق العرض أو الطلب ولكن هذه الخاصية الدول النامية ضعيفة فيها جدا خاصة على المستوى البعيد رغم نجاحها على المدى القصير ولعل أهم تجربة في هذا المجال هي التجربة اليابانية عن طريق ما يسمى الطلب الكاذب على العملة اليابانية.

المطلب الرابع: علاقة احتياطي الصرف بسياسة سعر الصرف

يلعب احتياطي الصرف دور كبير في الحفاظ على التوازن الخارجي للدولة وعلى توفر متطلبات وحاجياتها في ظل تقلب الأسعار على المستوى العالمي خصوصا في وقت الأزمات الاقتصادية، فبفضله يتم تغطية الفارق أو التغير الذي يحدث.

وعادة يوجه استعمال احتياطي الصرف حسب الأدبيات الاقتصادية إلى ثلاث وظائف رئيسية:

- ضمان قيمة العملة.
- تمويل الواردات.
- حماية الوضعية المالية الخارجية للدولة.

ومن خلال هذه الوظائف نستنتج أن الاحتياطي لا علاقة له بمحددات النمو والمتمثلة في الاستثمار ولا بالتنمية الاقتصادية أما بسياسة سعر الصرف فالاحتياطي من العملة الصعبة يستخدم من أجل التأثير على أسعار بعض العملات شراء أو بيعا حسب حاجة البلد ولكن هذه الخاصية لا تمتلكها البلدان النامية أو أن أثر الاحتياط على سياسة سعر الصرف لا وجود لهذه العلاقة داخل الدول النامية.

المطلب الخامس: الدراسة التطبيقية لعلاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي

إن ما يميز الدول النامية هو اعتمادها على تصدير المادة الأولية وهو ما يعرضها لأن تصاب بما سمي بالعملة الهولندية التي يقصد بها العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية (أو الزراعية) ويتم ذلك عبر الآلية التالية: إن ارتفاع عائدات الموارد الطبيعية (رؤوس الأموال الأجنبية) ستجعل عملة الدولة المعنية أقوى بالمقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صادراتها بالنسبة للبلدان الأخرى بينما يصبح وارداتها أرخص، مما يجعل قطاع الصناعات التحويلية أقل قدرة على التنافسية أمام المنتجات الأجنبية وعلى العموم هذه العملية الاقتصادية حدثت في هولندا عند تراجع قطاع التصنيع بما بعد اكتشاف حق كبير من الغاز الطبيعي عام 1959 ومن أهم وأوائل الظن تناولوا مفهوم المرض الهولندي نجد الأعمال الرائدة لكل من:

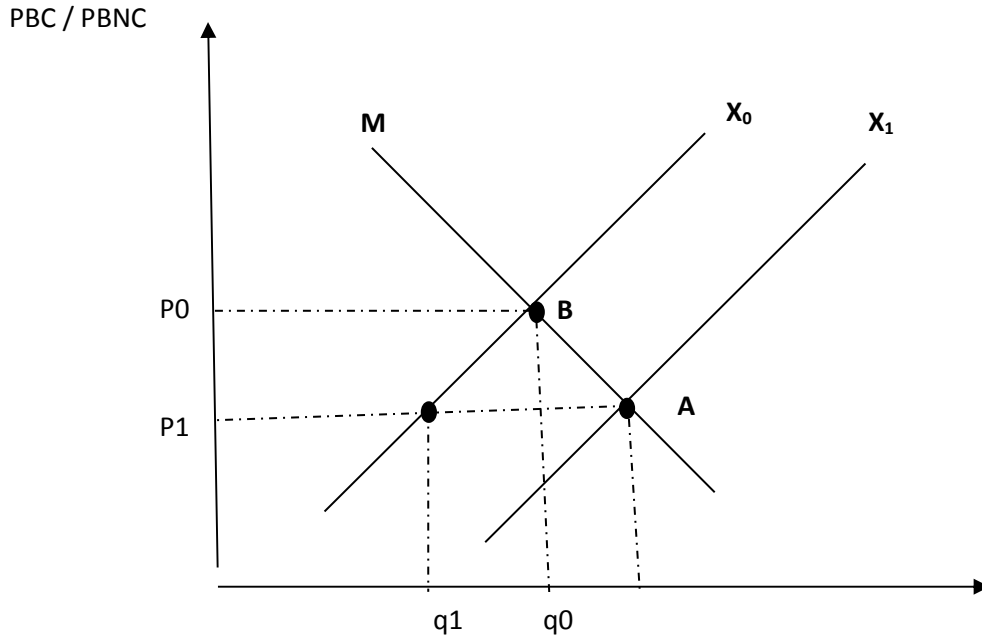
(1982) W. Max Corden & J. Petter Neary وأيضاً R. Gegory عام 1976.

هذا الأخير الذي رغم أنه لم يطلق على هذه الظاهرة مصطلح العلة الهولندية¹ إلا أنه كانت دراسته تعالج نفس أعراض هذه الظاهرة الاقتصادية التي مست الاقتصاد الليبيرالي إن نموذج Gregory يقوم على فكرة أن الإنعاش الكبير في تصدير الموارد الطبيعية يؤدي إلى تراجع نسبي في القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الصناعة بحيث اهتم Grégory في دراسته بالتركيز على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الاشتراكي بعد التطور الكبير الذي شهده قطاع المناجم حيث وضع Grégory نمودجا مبسطا وضح من خلاله تأثير الأسعار المحلية على عرض الصادرات والطلب على الواردات.

والنتائج التي توصل إليها Grégory أن الاكتشافات في الموارد الطبيعية تؤدي إلى نمو في عرض الصادرات وبالتالي إلى فائض في ميزان المدفوعات، وينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار سلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري أو ارتفاع في معدل التضخم المحلي، ومن خلال وضعه لهذا النموذج البسيط يحاول يوضح الصعوبات التي يمكن أن يواجهها قطاع المنتجات الصناعية في اقتصاد وفرة الموارد الطبيعية ويمكن توضيح النموذج في الرسم البياني:

¹ بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف حالة الدول المصدرة للمحروقات، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، 2012، ص 78.

الشكل رقم (3. 4): نموذج Gregory



Source : Gregory. R. G. Some implication of the growth mineral Sector Anstralian Journal of the Agricultural Economics : 2008 – 1976, P 8.

حيث يمثل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة لأسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري على المحور العمودي وهي تمثل في الحقيقة سعر الصرف الحقيقي (BC/BNC) وعلى المحور الأفقي تم تمثيل كل من حجم الصادرات والواردات وقد وضع Gregory نموذجه على أساس الفرضيات التالية:

- 1- ثبات محددات التبادل التجاري الدولي.
- 2- الصادرات والواردات: يتم اعتبارها على أن كل وحدة صادرات تبادل بوحدة واردات.
- 3- إلغاء حركة رؤوس الأموال ويتمحور التحليل على الميزان التجاري.
- 4- الأسعار النسبية للواردات لتحديد في الأسواق العالمية دون أن تكون للاقتصاد الأسعار التي المباشر عليها.

من خلال دراسة أثر العلة الهولندية على الدول النامية وإسقاط العلاقة على سعر الصرف يتضح أن النمو الاقتصادي المحقق عن طريق الموارد الطبيعية هو الذي يؤثر على سعر الصرف الحقيقي وهو ما يكون له أثر عكس طويل المدى على النمو الاقتصادي الصناعي أي النمو الحقيقي، فالنمو الواقف هو التغيير الذي يحدثه قطاع من

القطاعات الاقتصادية وتعكس هذا التغيير على موارد الدولة مثل ارتفاع أسعار البترول أو اكتشاف موارد طبيعية، أما النمو الحقيقي فهو الذي يكون مثل خطة وتناسق بين القطاعات مع وجود سياسة اقتصادية تعمل على تحقيق فائض ونمو اقتصادي.

فالعلة الهولندية هي عبارة عن نمو زائف يحدث في المجتمع الاقتصادي بدوره يؤثر على طبيعة الاقتصاد الداخلي وبتغييراته وبحيث له أثرين: أثر تضخمي من خلال زيادة تدفق رؤوس الأموال داخل الدولة وأثر سعر الصرف بحيث تصبح قيمة العملة المحلية أعلى مقارنة بالعملات الأجنبية أي أنها سعر صرفها يقع وهو ما يكون له أثر على القطاع المحلي بحيث تكلفه المنتجات المحلية تفقد تنافسيتها أمام المنتجات الأجنبية وبالتالي يؤثر على قطاع الإنتاج المحلي، ولكن في ظل هذا النموذج المخرج للدول التي يعتمد على الموارد الطبيعية هل يمكن إيجاد حلول تكبح قليلا هذا الأثر غير المرغوب فيه خصوصا فيما يتعلق بالتضخم وسعر الصرف.

التجارب في الدول النامية تقول أنه لم تستطع أي دولة مواجهة هذه الأثر ما عدا التجربة النرويجية¹، التي نجحت في صد والتقليل من هذا الأثر بحيث اعتمدت النرويج على صندوق وطني خاص بإيرادات النفط ولم تلجأ إلى استخدام وارد هذا الصندوق إلا للضرورة بحيث تقدر قيمة هذا الصندوق بحوالي: 5 مليار دولار عام 2007 وقد لجأت النرويج إلى جعل شروط صارمة لاستفادة أي مواطن من قرض أو منحة من هذا الصندوق بحيث كما يحق للحكومة سحب فقط 4%² منه من رأس المال السنوي لتدعيم ميزانيتها.

ولكن السؤال هل تستطيع الدول النامية تطبيق خطة النرويج؟

لابد وأن الدول النامية هي بالأساس بحاجة إلى موارد مالية بدعم القاعدة الاقتصادية الخاصة بهذا بحيث خصائص الدول النامية يختلف تماما عن مميزات الاقتصاد النرويجي فنرى مثلا القاعدة الصناعية للنرويج حد خطورة بينما ناك دول نامية أساسا لا تملك قاعدة صناعية وكذلك طبيعة النظام الاقتصادي للنرويج يختلف تماما عن اقتصاديات الدول النامية.

¹ فهد عابر الأحمد، كيف تحاشت النرويج العلة الهولندية، جريدة الرياض، 15 أكتوبر 2014، العدد 16914.

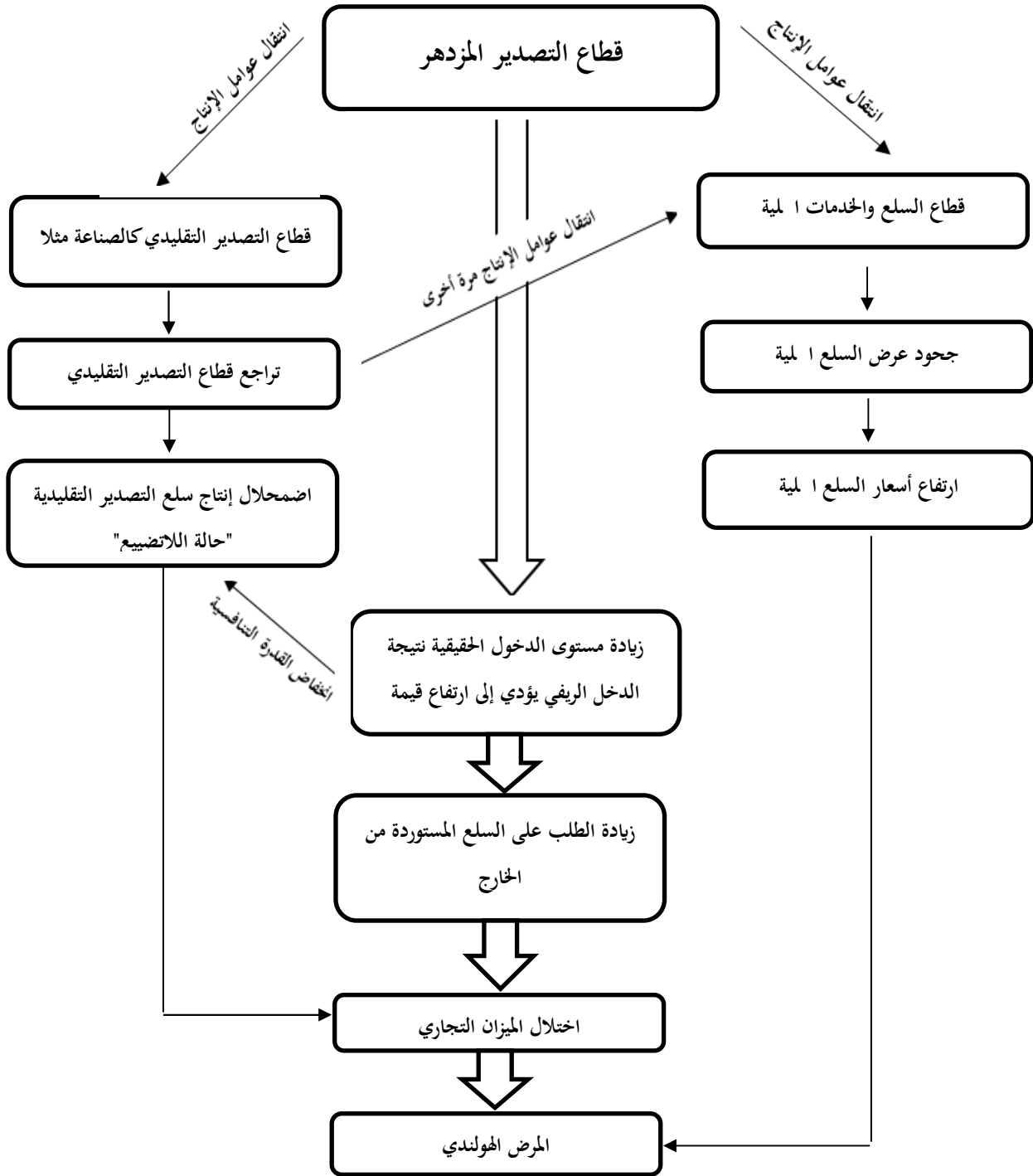
² فهد عابر الأحمد، كيف تحاشت النرويج العلة الهولندية، مرجع سابق.

ومن فإن تطبيق التجربة النرويجية في مواجهة العلة الهولندية لا يمكن تصنيفها في الدول النامية إلا إذا تطلب الأمر قرار سياسي أكثر منه قرار اقتصادي.

ولكن حتى وإن طبق هذا القرار فإن نظام الحكم أو الحكومة في الدول الثانية تأخره جدا عن دولة النرويج.

ولكن هناك اقتصادي اسمه (CORDON) وضع اقتراح العلاج من العلة الهولندية بحيث يعتمد على تعقيم الدخل أو المداخل المتنامية بسرعة من القطاع المزدهر بحيث على الحكومة أن تراكم الاحتياطات الأجنبية، وكذلك صنع هذه الاحتياطات الإضافية من التفقيد في الاقتصاد المحلي وهو ما أطلق عليه (CORDEN) "مصطلح حماية سعر الصرف" لأن كل هذه الإجراءات حسب (CORDEN) تهدف إلى الحفاظ على إستقرارية سعر الصرف وقيمة العملة دون أن يتأثر بنمو الموارد الطبيعية وإنما يبقى سعر الصرف مرتبط بالقطاع الحقيقي فقط.

ومنه يمكن اعتبار تجربة النرويج ونموذج (CORDEN) وجهان لعملة واحدة بحيث يعتمدان على نفس المنهج المتمثل في تكوين احتياطي خاص مكون مداخله من واردات بيع الموارد الطبيعية المزدهر أو المكتشف.



الأستاذ المساعد الدكتور: مايج بسيب الثمري: جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق.

المبحث الثامن: تجربة الدول النامية مع سياسة سعر الصرف

الملفت للنظر وللباحث الاقتصادي أن الكلام عن قيمة العملة على مستوى الدول النامية بدأ التكلم عنه خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة بالخصوص، وبالتحديد مع ظهور برامج الإصلاح الهيكلي التي تبناها الصندوق النقدي الدولي، وظهور مصالح جيوسياسية عالمية تختلف عن الماضي حيث كان الصراع بين قطبين أو تيارين مختلفين راديكالياً خصوصاً في الفكر الاقتصادي وتغيرت أدوات الصراع من التدخل المباشر العسكري والحماية والوصاية وتحويل المشاريع إلى أن أصبحت المنظمات الدولية هي الأداة التي تعمل على خدمة مصالح الدول خاصة مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت تشرف على تنظيم التجارة الدولية لمصالح البنوك العالمية والشركات المتعددة تحسينات بدل لدول هذا إضافة إلى التدخل في رسم السياسات التجارية الداخلية للأمم.

ومن سمات ومميزات النظام الدولي الجديد هو أنه ظهر بتقسيم جديد أشرف على الاقتصاد العالمي، هذا النظام هو نظام ثلاثي يقوم على التعاون القوي بين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، هذه المنظمات الثلاث تشرف مباشرة على السياسات الاقتصادية والخطط التنموية لبلدان النامية، بالفعل فقد تم إعادة صياغة العلاقة بين هذه المنظمات وحكومات الدول النامية من أجل تفعيل وتنشيط هذا الاشراف وإعطائه الصيغة الرسمية.

فلم يعد البنك العالمي وصندوق النقد الدولي هيئتان استشاريتان تعملان وفق اتفاقيات ثنائية غير ملزمة تعمل على تقديم نصائح وتعليمات على مستوى الدول النامية بل أصبح كثيراً من هذه التعليمات أصبحت بنوداً وقوانين ملزمة للدول النامية، وهذا في شروط الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة خصوصاً برامج التعديل الهيكلي الاصطلاحي.

ومن أجل عدم التعمق كثير في هذا الموضوع والرجوع إلى موضوع دراستنا والمتمثل في سياسة سعر الصرف فإن أهم ما يميز علاقة هذه المنظمات سعر الصرف هو الوصفة الثابتة لصندوق النقد الدولي التي لا تتغير مهما تغيرت الدول النامية ومهما كانت مقوماتها أو اختلفت امكانياتها هذه الوصفة هي:

التكشف في الميزانية، تخفيض قيمة العملة، تحرير التجارة، والخصخصة، وهذه الوصفة طبقت في أكثر من 100 دولة نامية¹، وهنا لا بد أن نشير إلى مدى فعالية تضيق سياسة سعر الصرف بالنسبة للدول النامية، إذا كانت هذه المنظمات العالمية الثلاث التي تشرف على الاقتصاد العالمي بقيادة صندوق النقد الدولي الذي يفرض على الدول النامية إذا أرادت أن تستفيد من مزايا اقتصادية عليها أن تخفض قيمة عملتها بحجة التقييم الخاطئ، وغير الحقيقي للعملة لأن ذلك حسب صندوق النقد الدولي يساعد في تأزيم الأوضاع، وهذا ما يجعل الدول النامية مجردة وفاقدة لسياستها الاقتصادية، وبالتالي عدم السيطرة على السياسة النقدية والمالية، كيف لدولة نامية يعتمد في رسم خططها التنموية على مخططات زمنية أن تحقق أهدافها في ظل فقدانها لأهم أداة متمثلة في سعر الصرف.

ولكن الغريب في هذا هو أن الدول النامية التي ترفض تطبيق هذه الوصفة تقوم هذه الهيئات بتصنيفها ضمن القائمة السوداء وتحرم من مزايا التجارة الدولية وبالتالي تعاقب من قبل الشركات المتعدد الجنسيات لأنه كما قلنا سابقا فإن من مميزات النظام الدولي الجديد هو أن البنوك والشركات القوية هي التي تشرف على الاقتصاد العالمي ولنا أن نتخيل كيف لـ: 15% من سكان العالم المتمثل في الدول الغنية كيف تسيطر على ما يقرب من 80% من إجمالي الدخل العالمي ولعل أهم نتائج الإصلاحات التي فرضت على الدول النامية، من تخفيض للعملة وتحرير التجارة وخاصة تخفيض العملة هو **دولرة** الأسعار المحلية وخاصة أسعار المواد الأساسية وصلت إلى مستوى الأسعار الدولية في البلدان الغنية ولكن قد باحث اقتصاد أن تمويل الأسعار ما هو إلا عكس الوجه الحقيقي للاقتصاد العالمي وبالتالي يعتبر هذا مبدأ من مبادئ النظام الاقتصادي، لكن هناك مغالطة يجب أن يشير إليها هي إن كانت المنظمات العالمية تعمل على وصل وربط أسعار المواد وتوصيها إلا أنها في نفس الوقت تعمل على فصل صارم بين سوقي العمل للبلدان النامية وسوق العمل للبلدان الغنية أي هنا ازدواجية في هيكل الأجور وتكاليف العمل بين البلدان النامية والغنية، أي أن أجور العمال في البلدان النامية أدنى 70 مرة عنها في الدول الغنية.

¹ ميشيل تشوسودوفيسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق، ص 29.

هنا ما يجعلنا نعيد التساؤل حول جدوى سياسة سعر الصرف التي تقوم في ظروف اقتصادية غير ملائمة، بحيث كيف تستطيع هذه السياسة التي لا تملك أصلا حريتها، بل حتى قيمة عملتها مفروضة من الخارج، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكاليف العمل منخفضة أسعار دولية مرتفعة لا تراعي الحجم الحقيقي لقيمة العملة.

سعر الصرف هو أهم أداة لإصلاح الاقتصاد وتخفيض العملة يؤثر على علاقات العرض الطلب داخل الاقتصاد، وهو ما لا حصناه في الوصفة الثانية للصندوق النقد الدولي بحيث تبين أن هذا الأخير أي الصندوق يلعب دورا أساسيا ورئيسيا في قرارات تخفيض سعر العملة، وتنظم سعر الصرف الأسعار الحقيقية التي تدفع للمنتخبين المباشرين فضلا عن القيمة الحقيقية للأجور.

لكن ما يهمنا نحن هنا هل هذه الإصلاحات كانت ناجحة؟ هذا ما يجب عليه الصندوق الدولي والبنك العالمي بعد إجراءهما بعض الدراسات التي تؤكد فشل هذه السياسات وهو اعتراف ضمني مادام أنه قبل بهذه الدراسات.

وكنتيجة لما تقدم يمكن القول السياسة النقدية في البلدان النامية لم تعد وسيلة تتدخل الدولة فهي تنتمي إلى حد كبير إلى البنك المركزي، وعلى نقيض الندرة الواضحة في الأموال إلا أن الاقتصاد الوطني أصبح في يد فئة قليلة تتحكم فيه وهو ما يسمى¹ OLYGACHIA .

ولعل أهم حادثة سجلها التاريخ في تحكم فئة الاقتصاد الوطني وخاصة العملة هي حادثة الهبوط المثير للجدل للجنه الإسترليني في سبتمبر 1992 أين أصبح البنك المركزي غير قادر على ضبط خلق النقود من أجل المصالح العامة للمجتمع شل بعض الحركة الصناعية والقضاء على البطالة.

ومنه فإن سياسة سعر الصرف أي التحكم في قيمة العملة أضحت أداة بيد فئة قليلة تتحكم ثروات المجتمع وتتحكم أيضا في الكتلة النقدية داخل النظام المصرفي.

ومن أجل إعادة الفعالية لسياسة النقدية هو يجب أن يتميز البنك المركزي باستقلالية وفصله عن هذه الفئة التي تتحكم في موارد الاقتصادية للمجتمع.

¹ الاولغارشيا: هي نوع من أنواع الحكم بحيث تكون السلطة بيد فئة قليلة من المجتمع تتميز هذه الفئة بالمال أو النسب أو الرتب العسكرية.

المطلب الأول: علاقة السياسة النقدية بالنمو: (دراسة فرانكل).

لعل أهم دراسة تتناول الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية وعلاقتها بالسياسة النقدية هي دراس "جيفري فرانكل" بحيث ترى "Frankel"¹ أن تحقيق التذبذب في آثار تقلبات أسعار المواد الأولية على الاقتصاد يتطلب استخدام نظم نقدية بديلة لكل من

سعر الصرف المربوط واستهداف التضخم، وفي هذا السياق قام Frankel بتطوير مجموعة من المقترحات لنظم نقدية بديلة تضمنت ما يلي:

- 1- التعميم.
- 2- الربط إلى سلة عملات.
- 3- الربط إلى سعر التصدير.
- 4- الربط إلى الرقم القياسي لأسعار التصدير.
- 5- الربط إلى سلة عملات تشمل سعر النفط.
- 6- استهداف أسعار المنتج.

1- التعميم²:

يساعد الدول النامية المصدرة للمادة الأولية على موافقة سعر صرفها لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية وذلك سواء ارتفاعا وانخفاضاً وهو ما يجنب الدول المصدرة آثار الصدمات لأن تعديل العملة يكون متزامناً مع حركة الأسواق ومن بين أهم فوائد نظام التعميم التخلص من التضخم المستورد.

¹ عبد الحميد مرغيث، كيف يمكن للبلدان النامية المنتجة للسلع الأولية جعل الساحة النقدية معاكسة للاتجاهات الدورية، كلية العلوم الاقتصادية، جيجل، الجزائر، ص 09.

² عبد الحميد مرغيث، كيف يمكن للبلدان النامية المنتجة للسلع الأولية جعل الساحة النقدية، مرجع سابق، ص 10.

2- الربط إلى سلة العملات:

غالبية الدول المصدرة للمادة الأولية تقوم بربط عملتها بعملة واحدة عادة ما تكون الدولار ودول مجلس التعاون الخليجي خير دليل على ذلك بحيث ربط العملة بالدولار فإن ارتفاع مجموع أسعار النفط والنمو السريع في هذه الدول التي يربط عملتها بالدولار فإذا تم تراجع الدولار مقابل العملات الأخرى فإن هذا سيسبب في توافد رؤوس أموال كبيرة وتسارع التضخم ووجود آثار تطور النشاط الاقتصادي وبالتالي ستزحف تكاليف الحياة مما يؤدي إلى هروب اليد العاملة خاصة الأجنبية، ومن هنا اقترح فرانكل على الدول المصدرة للمادة الأولية أن تقوم بربط عملتها بسلة من العملات كما قامت به الكويت عام 2007 وهو ما سمح لعملة الكويت بالاستقرار نسبياً أمام باقي العملات وحماية الاقتصاد المحلي من التضخم المستورد.

3- الربط إلى سعر التصدير¹:

وهو أهم اقتراح قدمه فرانكل للدول ذات الاقتصاديات المفتوحة بحيث هذا الاقتراح موجه إلى الدول المتخصصة في إنتاج سلعة زراعية أو معنية معينة بحيث يقترح أن تقوم هذه الدول بربط عملتها مباشرة بسعر سلعة التصدير الرئيسية كالنفط مثلاً.

ومن ثم فإن التقلبات في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار ستتبع التقلبات في الأسواق سلعة التصدير حيث ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها وهو يجعل هذه الدول تواجه تقلبات الأسعار وتواجه حدة الصدمات التجارية وتخفيض آثارها على الاقتصاد ككل.

وهذه الدراسة أجراها فرانكل على الدول التي تعتمد على تصدير الذهب.

ومن مزايا هذه النظام النقدي الجديد:

- أن الربط إلى سعر التصدير يؤدي نفس دور التعويم حيث تنخفض قيمة العملة تلقائياً عندما يحتاج الاقتصاد إلى ذلك.

¹ عبد الحميد مرغيت، نفس المرجع، ص 10،

- إن الربط إلى سعر التصدير يلعب دور المثبت الإسمي - مثل نظام الصرف الثابت - لأنه يؤدي إلى استقرار السعر الحقيقي لسعة التصدير محليا بدلالة القوة الثرائية لسلة الاستهلاك محلية تتضمن السلع والخدمات غير القابلة للاتحاد دوليا وهو ما يساعد في استقرار الاقتصاد وتخفيف التذبذبات.

ولكن أهم الانتقادات هو أن هذا النظام لا يساعد الدول التي تسعى إلى تنويع صادراتها لأنه إذا ارتفع سعر السلعة المصدرة بـ 20% فإن قيمة العملة أيضا سيرتفع بـ 20% وهو ما يعني تكلفة زائدة بـ 20% ويعقدها ميزة تنافسية سعرية هي 20%.

4- الربط إلى الرقم القياسي لأسعار التصدير¹:

بعد الانتقاد الذي وجه إلى النظام السابق قام فرانكل لتعديل هذا النموذج لأن النظام السابق يعني ربط العملة بسلعة واحدة فقط وليس كافة السلع المصدرة، وكذلك غير مناسب للدول التي سعى إلى تنويع اقتصاداتها ومن هنا قام فرانكل باعتماد نظام جديد قائم على ربط العملة بدلالة سلة من الصادرات أو بعبارة أخرى الربط إلى مؤشر شامل للأسعار المنتجة المصدرة وعدم الاكتفاء بسلعة واحدة كالنفط مثلا: أو كمقترح لجنوب افريقيا أن يقوم بتطبيق هذا النظام بحيث تقوم بربط عملتها إلى رقم قياسي يتضمن أسعار أهم السلع المصدرة فيها وهي: "البلاتين، الذهب، الفحم، الحديد".

ومن بين مزايا هذا النظام:

- أن العملة الوطنية ستتحسن في فترة ارتفاع السلع التصديرية الأساسية في الأسواق العالمية وينخفض في حالة الانخفاض.

- ليس هنا ضغط على العملة الوطنية للتحسن عندما يرتفع أسعار المنتجات المستوردة وهذا ما يجعل السياسة النقدية معاكسة للدورة وليس مسايرة لها مثلما هو الحال في ظل استهداف ما يجعل السياسة معاكسة للدورة وليس مسايرة لها مثلما هو الحال في ظل استهداف مؤشر أسعار المستهلكين.

¹ الرقم القياسي لأسعار المنتج: تاريخ هذا المؤشر عام 1890 حيث يقيس مستوى الأسعار عند مرحلة الإنتاج أو البيع الجملة كما يقوم على سعر ما يقارب 3400 سلعة تشمل: أسعار المواد الغذائية، المنتجات الصناعية التحويلية، منتجات التعدين والأوزان الثابتة المستخدمة لحساب هذا الرقم القياسي هي صافي مبيعات السلعة.

5- الربط إلى سلة عملات تشمل سعر الصرف¹:

بعد التجربة الكويتية سنة 2007 عندما تخلت عن ربط الثابت بالدولار والتحول نحو الربط بسلة من العملات قدم فرانكل مقترحا جديدا ينص على أهمية أن تقوم الدول النفطية بالتحول نحو الربط بسلة من العملات في مرحلة أولى اقتداءً بالكويت لدور هذا النظام في الحد من التضخم المستورد ثم في مرحلة ثانية تقوم بإضافة سعر النفط إلى سلة العملات الرئيسية مثل: الدولار، اليورو، بحيث فرانكل يجب أن تقوم هذه الدول بربط عملاتها إلى سلة تمنح أوزانا متساوية لمكوناتها الثلاث: هي (1/3) الدولار، (1/3) اليورو، (1/3) النفط.

وعليه فإن قيمة العملة ستتحسن عندما يرتفع سعر النفط وتراجع عندما ينخفض وهو ما شأنه حماية الاقتصاد من تقلبات أسعار العملات الرئيسية والمساعدة على استقرار مداخيل النفط مقومة بالعملة الوطنية.

6- استهداف أسعار المنتج²:

يقترح فراكل أنه يجب استبدال الرقم القياسي لمؤشر أسعار المستهلكين برقم قياسي آخر يتمثل في أسعار المنتج لأن مؤشر أسعار المستهلكين موجه نحو الاستهلاك ويمنح وزنا معتبرا للسلع المستوردة في حين أن مؤشر أسعار المنتج موجه نحو الإنتاج، ويمنح وزار معتبرا للسلع الإنتاجية والتصديرية الأساسية بدلا من السلع المستوردة لأن تمثيل المنتج الأساسي الموجه للتصدير في مؤشر استهداف أسعار المنتج يجعل السياسة النقدية تتكيف آليا بدلالة التغيرات الحاصلة في أسعار التصدير، وبالتالي يكون معاكسة للدورة وهي الخاصية المرغوبة، ولكن السياسة النقدية إذا اعتمدت على مؤشر أسعار المستهلكين أي استهداف التضخم فإن رد فعل السياسة النقدية في ظلها تابعاً للصدمات في أسعار المستوردات ومن ثمة يكون مساهرا للاتجاهات الدورية بحيث يقوم البنك المركزي بتشديد السياسة النقدية في حالة ارتفاع أسعار المواد الأولية عن طريق إبطاء نمو العرض النقدي برفع معدلات الفائدة، وهو ما يعتبر ملائما بشكل كامل للاقتصاد ويواجه مخاطر النشاط الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط.

¹ عبد الحميد مرغيث، كيف يمكن للبلدان النامية المنتجة للسلع الأولية جعل الساحة النقدية، مرجع سابق، ص 12.

² عبد الحميد مرغيث، نفس المرجع، ص 12.

ومنه فإن هدف فرانكل من كل ما تقدم هو أنه يسعى إلى صياغة سياسات اقتصادية كلية تكون معاكسة للاتجاهات الدولية وليست مسايرة لها، وهذا التحسين قدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية وضمان استقرار اقتصادها الكلي.

ملاحظة: الفرق بين خفض الناتج المحلي والرقم القياسي لأسعار المستهلك: إن كلا من خفض الناتج الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعطيان معلومة مختلفة حول المستوى العام للأسعار في الاقتصاد ويرجع هذا الاختلاف إلى وجود ثلاث فوارق.

1- الاختلاف الأول: خفض الناتج المحلي يقيس كل السلع والخدمات المنتجة محليا، في حين نقيس الرقم القياسي للأسعار المستهلك أسعار السلع والخدمات المستهلكة فقط إذ أن أي ارتفاع في أسعار السلع المشتراه من طرف المؤسسات أو الدولة يظهر في خفض الناتج المحلي دون الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

2- الاختلاف الثاني: يكمن في أن خفض الناتج المحلي يتضمن السلع المنتجة محليا فقط دون السلع المستوردة مثلا سيارات TOYOTA المنتجة في اليابان والمباعة في السوق المحلي يظهر أثره فقط في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأن سيارة TOYOTA يتم شراؤها من طرف المستهلك ولكن لا يظهر أثر ارتفاعها (سعرها) في خفض الناتج المحلي.

3- الاختلاف الثالث: ناتج عن طريق تجميع العديد من الأسعار في الاقتصاد بحيث يخصص الرقم القياسي لأسعار المستهلك أوزان ثابتة للسلع في حين يخصص الرقم القياسي الضمني أوزان مختلفة للسلع بمعنى آخر أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يحسب بالاعتماد على نفس سلة السلع في حين يتم حساب الرقم القياسي الضمني بالاعتماد على سلة منتجات متغيرة بتغير الناتج المحلي.

ويطلق الاقتصاديون على مؤشر الأسعار الذي يعتمد في حسابه على سلة ثابتة من السلع في مؤشر لاسبير Laspeyres.

في حين مؤشر الأسعار الذي يعتمد على سلة متغيرة من السلع يسمى: مؤشر "باش" "Paasche".

المطلب الثاني: التجربة الصينية

أول ما يبحث عنه الباحث الاقتصادي في درجة حرية أي دولة في القرن الماضي هو تصنيفها المسبق للنموذج وحصره في النموذج الكلاسيكي أو الاشتراكي وإذا تبين أنه من النموذج الكلاسيكي الليبرالي فلا شك أنه يقوم بوضعه إما داخل المدرسة الكيترية أو الكلاسيكية.

ولكن إذا تبنا النموذج الصيني نجد أن النماذج في جمهورية الصين لم يعطها أي أهمية ولم تحط المذاهب الاقتصادية بأي قدسية وإنما اعتبرت كل ذلك عبارة عن وسيلة لتحقيق غاية أسمى ألا وهي النمو الاقتصادي أو تحقيق التنمية الاقتصادية وكما قال الزعيم الصيني: ماوتسي كوتغ: "لا يهم لون القط مادام أنه يصطاد الفأر"، ومن هذه العبارة ذات الدلالة العميقة بنت الصين اقتصادها على أساسها رسمت استراتيجيتها، بل يمكن أن نقول أن الصين وجدت منهج خاص بها يمكن للدول النامية أن يستفيد منه هذا المنهج يتمثل في: (1)

1* منهج لراغماتي:

الحقيقة تكمن في النتيجة أي العبرة بالغاية والغاية هنا تتمثل في التنمية الاقتصادية وليس في تقديس المنهج والمبدأ، وهو ما قامت الصين بتفعيله بحيث أخذت من الاشتراكية ما يجعل السلطة قوية وحاضرة على الساحة الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تركت حرية عوامل الإنتاج وكذا موازين العرض الطلب هي التي تتحكم في السوق الصيني.

2* منهج متدرج²:

أي الصين لم تتسرع في تطبيق النموذج (اشتراكي - ليبرالي) إنما قامت بتحارب على تطبيق النموذج في المحافظات دون أخرى ولذلك للفصل بين الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات السياسية وهو الخطأ الذي وقعت فيه روسيا عندما بدأت الإصلاحات السياسية قبل الاقتصادية.

¹ عبد الرحمن بن ساسة، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة دكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد تنمية (تلمسان)، ص 161.

² عبد الرحمن بن ساسة، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مرجع سابق، ص 201.

3* منهج مبني على تخطيط محكم:

وهذا ما يميز التجربة الصينية فالصين عندما شرعت في تطبيق نموذجها، لم تجعل هذا النموذج، يتأقلم مع الظروف الدولية.

الفرع الأول: النظام المصرفي والسياسة النقدية لجمهورية الصين

كغيرها من دول العالم يحتل البنك المركزي أو ما يسمى بنك الشعب الصيني الذي أنشئ عام 1983 السلطة النقدية في الصين وأهم ما يميز السياسة النقدية في الصين بعد تأسيسه هو إعادة الانضمام إلى صندوق النقد الدولي كما جعله ينضم إلى كل الهيئات المالية الدولية وحتى الإقليمية كما يسجل أهم إنجاز هو انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة عام 2001، وذلك بعد إصلاحات جذرية قام بها البنك المركزي خاصة في منظومته القانونية.

وقد عمل البنك المركزي الصيني على تدعيم هذه الإصلاحات بإنشاء العديد من البنوك التجارية التي تمارس نشاطها تحت رقابة صارمة من طرفه ومما يسهل عملية الرقابة هو البنوك المتخصصة التي تساهم في إنشائها وكل ذلك من أجل المساهمة في تنفيذ خطط وبرامج الدولي، وأهم إصلاح تتبناه المركزي الصيني هو إنشاء مكاتب صرف في المدن ذات الاستثمارات الأجنبية الخاصة وقد بلغ عدد هذه المكاتب حوالي: 214 مكتب¹، وقد سمح لها البنك المركزي بتبادل العملات الأجنبية وضمن القروض.

كل هذه الإصلاحات أدى إلى نشاط السوق المالي وخاصة انضمام العديد منها إلى سوق الأوراق المالية وأهم الإصلاحات في القطاع المصرفي²:

- 1- رفع الاحتياطي الإلزامي للمرة الخامسة خلال خمسة أشهر لتصل إلى 21% للبنوك الكبيرة، و19% للبنوك الأخرى، وذلك لضمان الملكية النقدية في السوق والتحكم في منح القروض.
- 2- اتباع سياسة الانفاق وتشجيع الاستهلاك وذلك إعطاء دعم للصناعات المحلية.
- 3- تبني نظام معلوم في مجال سياسة سعر الصرف.

¹ عبد الرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مرجع سابق، ص 148.

² عبد الرحمن بن سانية، نفس المرجع ص 149.

الفرع الثاني: الميزانية العامة للصين

سجلت ميزانية العامة للصين عجزا متواصلا باستثناء 2007 وذلك كما أشرنا إليه في العنصر السابق إلى اتباع الصين لسياسة النفقات قصد تشجيع الاستهلاك من أجل دعم الصناعات والمنتجات المحلية وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

السنوات	المداخيل	النفقات العمومية	نسبة النفقات العمومية إلى Pib	رصيد الميزانية
2000	1340	1589	16%	-249
2001	1639	1890	17.2%	-252
2002	1890	2205	18.3%	-293
2003	2172	2465	18.1%	-293
2004	2640	2849	17.8%	-209
2005	3165	3393	18.3%	-228
2006	3876	4042	18.7%	-216
2007	5132	4978	18.7%	154
2008	6133	6259	19.9%	-236
2009	6852	7630	22.4%	-950
2010	8310	8987	22.4%	-677
2011	10387	10925	23.1%	-573
2012	11725	12595	24.4%	-870
2013	12914	13974	24.6%	-1060
الوحدة مليار ين	Bulletin économique de la chine (Trésor DG) n° 65 mai 2014 p : 17.			

ولعل أهم الإجراءات التي تعتمدها الحكومة اتخذها في ظل العجز المسجل هو رفع أسعار المواد الأكثر استهلاكاً.

المديونية الخارجية للصين: إن التطور الناتج المحلي للصين يرافقه تطور للمديونية الخارجية.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدين الخارجي							339	389

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الدين الخارجي	390	429	549	695	737	863	910

احصائيات البنك العالمي.

بل نجد أن الصين قامت بدراسة استشرافية للمستقبل وعلى أساس نتائج هذه الدراسة قامت بإعداد نموذجها الاقتصادي وبالتالي عملت على تصنيف نماذجها آخذة بذلك كل الاحتمالات التي يمكن أن تحدث (زمنياً - كمياً).

1- تقييم التجربة الصينية ومقارنة الأهداف بالواقع (1978-2000).

2- تأسيس نظام سوق اشتراكي (1992-2000).

3- بدء العمل بنظام السوق الاشتراكي (2000- فما فوق).

4- منهج مرن خاضع للتعديل المستمر:

وهو أهم فكرة للنموذج الصيني ويمكن تستعين بالمرونة في تطبيق المنهج وفق ما تقتضيه الحاجة إلى ذلك بل ذهب الصين في أكثر من ذلك عندما كانت مستعدة من أجل تحقيق التنمية كانت مستعدة أن تتبنى إحدى المنهجين والتخلي عن الآخر إذا كانت هناك ضرورة وحاجة لذلك وبالفل هو ما تراه الصين تعمل عليه بحيث أن

سياسة سعر صرفها رغم انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة لا زالت تتبع سعر صرف ثابت، رغم الضغوط الدولية، ولمعرفة آثار النموذج سنقوم بدراسة العلاقة بين سعر الصرف الثابت للصين وبين الناتج المحلي المحقق.

الفرع الثالث: الدراسة القياسية

الدراسة القياسية للنموذج الصيني تتمثل في دراسة العلاقة بين سعر الصرف لعملة الصين والناتج المحلي الصيني خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1960 إلى غاية 2014.

السلسلة الزمنية الأولى تمثل سعر صرف العملة الصينية مقابل الدولار خلال 1960-2014 انظر الملحق رقم 2.

السلسلة الثانية تمثل الناتج المحلي خلال الفترة 1960-2014 انظر الملحق رقم 2.

من أجل معرفة العلاقة بين المتغيرين علينا تتبع المراحل التي توصلنا إلى تحديد العلاقة والمسبب وهذا بعد دراسة الاستقرارية ثم التكامل المشترك.

1/ اختبار الاستقرارية ADF le test :

1-1 السلسلة: chang - سعر الصرف

الاختبار عند الدرجة 0 أي $(I)_0$ ويمثل اختبار ان كانت السلسلة مستقرة طبيعياً، ويمر بثلاث مراحل:

المرحلة 1 : intercept with trend .

Null Hypothesis: CHANG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.286461	0.9878
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHANG)
Method: Least Squares
Date: 10/24/15 Time: 12:11
Sample (adjusted): 2 35
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHANG(-1)	-0.016883	0.058938	-0.286461	0.7764
C	0.597790	0.249446	2.396468	0.0228
@TREND("1")	-0.020881	0.014274	-1.462868	0.1536
R-squared	0.175879	Mean dependent var		0.131471
Adjusted R-squared	0.122710	S.D. dependent var		0.572613
S.E. of regression	0.536331	Akaike info criterion		1.675967
Sum squared resid	8.917178	Schwarz criterion		1.810646
Log likelihood	-25.49143	Hannan-Quinn criter.		1.721896
F-statistic	3.307914	Durbin-Watson stat		2.068765
Prob(F-statistic)	0.049873			

غير مستقرة من الشكل $x_t = a_0 + a_1 X_{t-1}$ أي الحد الثابت والاتجاه العام لأن t tabélisé calculé supérieur à t و هذا ما تبينه قيمة الاحتمال وهي أكبر من 5% و هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة طبيعيا من هذا الشكل

المرحلة الثانية: حد ثابت فقط – intercept أي من الشكل $X_t = aX_{t-1}$

Null Hypothesis: CHANG has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.078913	0.2539
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(CHANG)
 Method: Least Squares
 Date: 10/24/15 Time: 12:14
 Sample (adjusted): 2 35
 Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHANG(-1)	-0.081897	0.039394	-2.078913	0.0457
C	0.620879	0.253342	2.450754	0.0199
R-squared	0.118988	Mean dependent var		0.131471
Adjusted R-squared	0.091457	S.D. dependent var		0.572613
S.E. of regression	0.545801	Akaike info criterion		1.683896
Sum squared resid	9.532746	Schwarz criterion		1.773682
Log likelihood	-26.62624	Hannan-Quinn criter.		1.714516
F-statistic	4.321881	Durbin-Watson stat		1.814990
Prob(F-statistic)	0.045724			

السلسلة غير مستقرة لأن t calculé supérieur à t tabilisé وهذا ما تبينه قيمة الاحتمال وهي

أكبر من 5% وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة طبيعياً من هذا الشكل

المرحلة الثالثة: عدم وجود لا حد ثابت ولا اتجاه عام.

Null Hypothesis: CHANG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.500425	0.8184
Test critical values: 1% level	-2.634731	
5% level	-1.951000	
10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHANG)
Method: Least Squares
Date: 10/24/15 Time: 12:16
Sample (adjusted): 2 35
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHANG(-1)	0.007817	0.015620	0.500425	0.6201
R-squared	-0.046372	Mean dependent var		0.131471
Adjusted R-squared	-0.046372	S.D. dependent var		0.572613
S.E. of regression	0.585739	Akaike info criterion		1.797086
Sum squared resid	11.32198	Schwarz criterion		1.841979
Log likelihood	-29.55046	Hannan-Quinn criter.		1.812396
Durbin-Watson stat	1.670056			

السلسلة غير مستقرة مستقرة لأن t calculé supérieur à t tabilisé وهذا ما تبينه قيمة الاحتمال

وهي أكبر من 5% وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة طبيعياً من هذا الشكل وهذا يدفعنا إلى دراسة استقرارية الفروق الأولى للسلسلة $chang$.

Null Hypothesis: D(CHANG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.827613	0.0002
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHANG,2)
Method: Least Squares
Date: 10/24/15 Time: 12:18

Sample (adjusted): 3 35
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHANG(-1))	-1.055225	0.181073	-5.827613	0.0000
C	0.626073	0.227041	2.757531	0.0098
@TREND("1")	-0.027156	0.010821	-2.509560	0.0177
R-squared	0.531172	Mean dependent var		-0.013030
Adjusted R-squared	0.499917	S.D. dependent var		0.765578
S.E. of regression	0.541390	Akaike info criterion		1.697155
Sum squared resid	8.793102	Schwarz criterion		1.833201
Log likelihood	-25.00306	Hannan-Quinn criter.		1.742931
F-statistic	16.99468	Durbin-Watson stat		2.026972
Prob(F-statistic)	0.000012			

الفرق الأول للسلسلة مستقر لأن t tabilisé t calculé inferieure à t وهذا ما تبينه قيمة الاحتمال

وهي أصغر من 5% وهذا يعني أن السلسلة مستقرة من الدرجة $(I)_1$

2-1 السلسلة: lobbip - الناتج الداخلي الخام

الاختبار عند الدرجة 0 أي $(I)_0$ ويمثل اختبار ان كانت السلسلة مستقرة طبيعياً، ويمر بثلاث مراحل:

المرحلة 1: intercept with trend.

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.705021	0.0036
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGPIB)
Method: Least Squares
Date: 10/24/15 Time: 12:19
Sample (adjusted): 5 35
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPIB(-1)	-0.598888	0.127287	-4.705021	0.0001
D(LOGPIB(-1))	0.976325	0.149683	6.522603	0.0000
D(LOGPIB(-2))	-0.256309	0.179696	-1.426349	0.1661
D(LOGPIB(-3))	0.484875	0.164971	2.939156	0.0070
C	4.960635	1.048004	4.733414	0.0001

@TREND("1")	0.024635	0.005269	4.675742	0.0001
R-squared	0.720296	Mean dependent var		0.041383
Adjusted R-squared	0.664355	S.D. dependent var		0.010779
S.E. of regression	0.006245	Akaike info criterion		-7.142170
Sum squared resid	0.000975	Schwarz criterion		-6.864624
Log likelihood	116.7036	Hannan-Quinn criter.		-7.051697
F-statistic	12.87604	Durbin-Watson stat		1.731415
Prob(F-statistic)	0.000003			

السلسلة مستقرة لأن t calculé inferieure à t tabilisé وهذا ما تبينه قيمة الاحتمال وهي أصغر

من 5% وهذا يعني أن السلسلة مستقرة من الدرجة $(I)_0$ أي أنها مستقرة طبيعياً

نتيجة: السلسلتين $chang$ و $logpib$ غير مستقرتين من نفس الدرجة (السلسلة $chang$ عند الدرجة

$(I)_1$ والسلسلة $logpib$ عند الدرجة $(I)_0$) وهذا ما لا يسمح لنا بدراسة التكامل المتزامن وذلك لعدم توفر

الشرط الاساسي للقيام بالتكامل المتزامن المتمثل في استقرار السلسلتين الزمنية من نفس الدرجة وبالتالي نتوقف

عن الدراسة.

اذن وكما هو ملاحظ فان السلسلتين الزمنية غير مستقرتين من نفس الدرجة وبالتالي لا يمكن لنا بدراسة

التكامل المتزامن ولا معرفة العلاقة السببية بين المتغيرين، وبالرغم من ان العلاقة السببية غير مهمة كما أن في

النظرية الاقتصادية لا يوجد علاقة او قانون يحدد العلاقة بين الناتج المحلي وسعر الصرف الا انه كان من واجبنا

كاقتصاديين دراسة التأثير المتبادل بين سعر الصرف والناتج المحلي من أجل تحديد طبيعة الاقتصاد الصيني وكذا

الاليات التي يشتغل عليها ويبدو ان الناتج المحلي الصيني لا يعتمد على قيمة العملة الصينية فقط وانما هناك

متغيرات اخرى هي المحفز والدافع للنمو الاقتصادي الصيني وهو ما يفسر قيمة معامل التحديد الصغيرة جدا

وبالتالي معامل الارتباط الذي يوضح نسبة تفسير العنصرين لبعضهما البعض ضعيفة جدا وهذا ما يجعلنا نستنتج

ان الناتج المحلي الصيني هناك عوامل اخرى تفسره تختلف عن سعر الصرف وكذلك بالنسبة لسعر الصرف.

الفرع الرابع: الاستراتيجية التنموية الاقتصادية الصينية

في عام 1987 تبنت الحكومة الصين فكرة المهندس "دنج هسياوينج" وكانت هذه الفكرة عبارة عن مقالة فلسفية تتحدث عن كيفية بناء الاقتصاد الصيني وذلك من خلال قطع ثلاث مراحل: تتمثل في¹:

الخطوة الأولى: مضاعفة مجمل الناتج الوطني مرتين عن عام 1980* من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للشعب سواء عن طريق رأسمال المحلي أو الأجنبي، واعتبر هذه الخطوة أو تجسيد فعلي لتخلي الصين عن قداسة المذهب الشيوعي وتبني أسلوب اشتراكي الهدف ورأسمالي الوسائل والإدارة، وفقا للمثل القائل "لا يهم لون القط مادام أنه يصطاد الفأر".

الخطوة الثانية: مضاعفة الناتج الوطني الجمالي أربع مرات عن عام 1980 وذلك في نهاية القرن 20 وذلك من خلال الاستمرار في التعليم والتثقيف لجميع العمال وأفراد الإدارة والتجارت والتسويق، وبالفعل عند تقييم هذا المشروع قد تبين أن الصين حققت ذلك عام 1995 أي قبل 5 سنوات.

الخطوة الثالثة: هي تحقيق التحديث بصورة أساسية ووصول معدل نصيب الفرد إلى مستوى البلدان المتطورة. رغم أن الاحصائيات متضاربة في مدى تحقيق الخطوة التالية إلا أن الصين لم تكتفي عند هذه الخطوة فقط بل اتبعت هذا المشروع بخطة خماسية تعتبر الأضخم على المستوى العالمي، تهدف إلى تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

ولعل أهم ما يميز نجاح الصين في خططها هي اعتمادها على المرونة كما قلنا سابقا في إنتاج المنهج المتبع للنموذج الصيني وكذا التعديل والتصحيح المستمر.

¹ مجلة التنمية الشاملة، التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية، 05-08-2010.

* اعتمد المهندس دنج عام 1980 كمرجع وكأساس لمقارنة النمو الصيني.

الفرع الخامس: العملة الصينية وإتباع التخطيط المنظم

بالرغم من المقارنة التي نجحت الصين أن تخطي بها إلى مستوى التجارة الدولية إلا أن الصين لم تفرض على البلدان التعامل بعملتها بل تدويل ترتيبي، ولكن في نفس الوقت تحاول الصين من جهة أخرى أقلمة عملتها وهي حسب رأينا خطوة أولى إلى تدويل العملة، لأن الصين معروف عنها إتباع الخطوات في تحقيق أهدافها وأيضا هناك سبب اقتصادي يقف عائقا أمام تدويل العملة الصينية يمثل في تحقيق عجز تجاري مع الصين وهذا الشرط غير متوفر حاليا.

لكن الصين مع الدول المحيطة بها حققت فائضا كبيرا في ميزانها التجاري وحلت محل الولايات المتحدة، ولكن مع رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) ما زال ميزانها التجاري يحقق عجزا تجاريا وهذا هو سبب أقلمة العملة الصينية وجعلها عملة إقليمية فقط، كما أكد محافظ البنك المركزي الصيني على أنه من أجل جعل العملة الصينية عملة إقليمية تتطلب ثلاث خطوات:

أولاً: أن يكون عملة شبه صعبة في الدول المجاورة.

ثانياً: أن تكون العملة الصينية عملة متداولة داخل البلدان المجاورة وهو ما يجسد في الاتفاقيات المبرمة مع الدول.

ثالثاً: توقيع اتفاقية تبادل العملات وتسوية حسابات التجارة الخارجية بالعملة الصينية وهو ما يوسع حجم استخدام تغطية الريمينغني.

المطلب الثالث: التجربة الماليزية

كباقي الدول النامية كانت ماليزيا قبل ثلاث عقود تعتمد على تصدير المواد الأولية الزراعية، ولكن بعد التجربة التي قامت خصوصا مع "محمد ماهتير" هذه التجربة التي تتميز بكثير من الدروس التي يمكن للدول النامية أن تأخذ بها وتنهض من حلقة التخلف والتبعية، فرغم أن ماليزيا اعتمدت في تجربتها على الانفتاح الاقتصادي التام عكس نظريتها الصينية التي اعتمدت على الانفتاح الممنهج والمراقب، فإن ماليزيا هذا الانفتاح فيه نوع من الصبغة الماليزية التي تختلف عن باقي الدول ويميزها عن باقي التجارب من العوامل الاقتصادية التي ساهمت في نجاح التجربة الماليزية:

- 1- المناخ السياسي والمتمثل في الظروف الملائمة كالتنمية الاقتصادية أي توفر القرار السياسي.
- 2- الاعتماد على النفقات العمومية بل حتى أنها رفضت وصفة الصندوق النقدي الدول حول تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية.
- وهو ما جعل ماليزيا تحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث مجال قوة الاقتصاد المحلي.
- 3- العمال: اعتمدت على القدرة المحلية وتشجيع العامل المحلي أي على الذات.
- 4- الاعتماد على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتحويل الاستثمارات حيث ارتفع الادخار المحلي بنسبة 40% بين سنة 1970¹ وسنة 2003، وكما زاد الاستثمار المحلي بنسبة 50% خلال نفس الفترة.
- 5- على عكس ثلوث الدول النامية (مرض، جهل، فقر) فإن ماليزيا عملت على تحقيق ثلوث خاص بها هو (نمو، تحديث، تصنيع) كما تم اعتماد شعار "ماليزيا كشراكة"² أي شراكة بين القطاع الخاص والعام، وكذا شراكة بين جميع الأعراق والفئات الاجتماعية.
- 6- الحذر من الاستثمار الأجنبي قبل أن تفتح له الباب مباشرة وهي تقريبا نفس التجربة الصينية الإصلاحات الاقتصادية قبل السياسية، وهو بالفعل ما قامت ب ماليزيا قبل الثمانينات، أي قبل أن تفتح الباب أمام

¹ محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية، محمد مهاتير والصحة الاقتصادية، العربي للنشر، ص 58.

² محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية، نفس المرجع، ص 60.

الاستثمار الأجنبي قامت بتحسين القاعدة المحلية والصناعات الداخلية، بجملة من القوانين والإجراءات للحفاظ على بنية الاقتصاد المحلي وتماسكه، ومن بين هذه الإجراءات:

أ- عدم منافسة سلع المستثمر الأجنبي للمنتوج الوطني التي تتبع السوق المحلي.

ب- على المستثمر الأجنبي أن يصدر على الأقل 50% من جملة ما ينتجه.

ج- الشركات الأجنبية التي يصل رأسمالها 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجناب فقط لشغل بعض الوظائف النادرة.

د- التخطط المحكم والإسراف في الدراسات بحيث كانت ماليزيا جاهزة القرن 21 وكذا برنامج محكم ومضبوط لماليزيا عام 2020.

و كملاحظة على مشروع ماليزيا الحضاري الذي قاده محمد مهاتير خاصة في قضية تعاملها مع الاستثمار الاجنبي فانه و في احدي تصريحات هذا الاخير اي مهاتير قال ان ماليزيا و نهضتها يعود الفضل فيها لتطبيق افكار مالك بن نبي خصوصا في مشكلات الحضارة¹

الفرع الأول: الدراسة القياسية لعلاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي الماليزي

من أجل تبيان العلاقة بين سعر صرف العملة الماليزية ونموها قمنا باختبار العلاقة بين سلسلتين زمنيتين تمثل السلسلة الاولى قيمة سعر صرف والسلسلة الثانية تمثل الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا وذلك خلال الفترة الممتدة من 1960 الى غاية 2014 وذلك من اجل معرفة اي العنصرين يؤثر على الاخر بما يسمى باختبار السببية والتكامل المشترك ومن اجل هذه العملية علينا تتبع المراحل التالية: اختبار الاستقرارية ثم دراسة العلاقة السببية والتكامل المشترك.

السلسلة الزمنية الأولى تمثل تطور سعر الصرف خلال 1960-2014 انظر الملحق رقم 2.

السلسلة الزمنية الأخرى تمثل الناتج المحلي الماليزي 1960-2014 انظر الملحق رقم 2.

¹ عمر النقيب، مقومات بناء مشروع إنسان حضاري في فكر مالك بن نبي، الشركة الجزائرية اللبنانية، ص 81.

1/ اختبار الاستقرارية ADF test :

1-1 السلسلة: chang - سعر الصرف

الاختبار عند الدرجة 0 أي I_0 ويمثل اختبار ان كانت السلسلة مستقرة طبيعيا، ويمر بثلاث مراحل:

المرحلة 1: intercept with trend.

Null Hypothesis: CHANG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.297488	0.8716
Test critical values:		
1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHANG)
Method: Least Squares
Date: 10/23/15 Time: 19:01
Sample (adjusted): 2 35
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHANG(-1)	-0.120783	0.093090	-1.297488	0.2040
C	0.351558	0.218329	1.610221	0.1175
@TREND("1")	0.002329	0.005190	0.448664	0.6568
R-squared	0.072276	Mean dependent var		0.032059
Adjusted R-squared	0.012423	S.D. dependent var		0.191355
S.E. of regression	0.190163	Akaike info criterion		-0.397774
Sum squared resid	1.121020	Schwarz criterion		-0.263095
Log likelihood	9.762150	Hannan-Quinn criter.		-0.351844
F-statistic	1.207561	Durbin-Watson stat		1.690618
Prob(F-statistic)	0.312600			

غير مستقرة من الشكل $x_t = a_0 + a_1 x_{t-1}$ أي الحد الثابت والاتجاه العام لأن t tabélisé calculé supérieur à t وهذا ما تبينه قيمة الاحتمال و هي أكبر من 5% و هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة طبيعيا من هذا الشكل

المرحلة الثانية: اتجاه عام فقط – intercept أي من الشكل $X_t = aX_{t-1}$.

Null Hypothesis: CHANG has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.506815	0.5181
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(CHANG)
 Method: Least Squares
 Date: 10/23/15 Time: 19:18
 Sample (adjusted): 2 35
 Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHANG(-1)	-0.088706	0.058870	-1.506815	0.1417
C	0.296638	0.178517	1.661679	0.1063
R-squared	0.066252	Mean dependent var		0.032059
Adjusted R-squared	0.037072	S.D. dependent var		0.191355
S.E. of regression	0.187775	Akaike info criterion		-0.450125
Sum squared resid	1.128300	Schwarz criterion		-0.360339
Log likelihood	9.652117	Hannan-Quinn criter.		-0.419505
F-statistic	2.270492	Durbin-Watson stat		1.733430
Prob(F-statistic)	0.141667			

السلسلة غير مستقرة لأن t calculé supérieur à t tabilisé وهذا ما تبينه قيمة الاحتمال وهي

أكبر من 5% وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة طبيعيا من هذا الشكل.

المرحلة الثالثة: عدم وجود لا حد ثابت ولا اتجاه عام.

Null Hypothesis: CHANG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.689218	0.8598
Test critical values:		
1% level	-2.634731	
5% level	-1.951000	
10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHANG)
Method: Least Squares
Date: 10/23/15 Time: 19:24
Sample (adjusted): 2 35
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHANG(-1)	0.007512	0.010899	0.689218	0.4955
R-squared	-0.014318	Mean dependent var		0.032059
Adjusted R-squared	-0.014318	S.D. dependent var		0.191355
S.E. of regression	0.192720	Akaike info criterion		-0.426183
Sum squared resid	1.225657	Schwarz criterion		-0.381290
Log likelihood	8.245107	Hannan-Quinn criter.		-0.410873
Durbin-Watson stat	1.755558			

السلسلة غير مستقرة مستقرة لأن t calculé supérieur à t tabilisé وهذا ما تبينه قيمة الاحتمال

وهي أكبر من 5% وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة طبيعياً من هذا الشكل وهذا يدفعنا إلى دراسة استقرارية

الفروق الأولى للسلسلة chang.

Null Hypothesis: D(CHANG) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.965231	0.0017
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(CHANG,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/23/15 Time: 19:27
 Sample (adjusted): 3 35
 Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHANG(-1))	-0.910112	0.183297	-4.965231	0.0000
C	0.067897	0.075546	0.898752	0.3759
@TREND("1")	-0.002286	0.003671	-0.622600	0.5383
R-squared	0.451855	Mean dependent var		2.10E-17
Adjusted R-squared	0.415313	S.D. dependent var		0.258336
S.E. of regression	0.197536	Akaike info criterion		-0.319281
Sum squared resid	1.170617	Schwarz criterion		-0.183235
Log likelihood	8.268136	Hannan-Quinn criter.		-0.273506
F-statistic	12.36505	Durbin-Watson stat		1.999138
Prob(F-statistic)	0.000121			

الفرق الأول للسلسلة مستقر لأن t tabilisé t calculé inferieure à t وهذا ما تبينه قيمة الاحتمال

وهي أصغر من 5% وهذا يعني أن السلسلة مستقرة من الدرجة $(I)_1$.

2-1 السلسلة: lobbip - الناتج الداخلي الخام:

الاختبار عند الدرجة 0 أي $(I)_0$ ويمثل اختبار ان كانت السلسلة مستقرة طبيعياً، ويمر بثلاث مراحل:

المرحلة 1 : intercept with trend .

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.224188	0.8892
Test critical values: 1% level	-4.252879	
5% level	-3.548490	
10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOGPIB)
 Method: Least Squares
 Date: 10/23/15 Time: 19:34
 Sample (adjusted): 2 35
 Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPIB(-1)	-0.107288	0.087640	-1.224188	0.2301
C	1.154449	0.919406	1.255647	0.2186
@TREND("1")	0.002486	0.002249	1.105071	0.2776
R-squared	0.068606	Mean dependent var		0.024627
Adjusted R-squared	0.008516	S.D. dependent var		0.016001
S.E. of regression	0.015933	Akaike info criterion		-5.356808
Sum squared resid	0.007869	Schwarz criterion		-5.222129
Log likelihood	94.06574	Hannan-Quinn criter.		-5.310879
F-statistic	1.141713	Durbin-Watson stat		1.608718
Prob(F-statistic)	0.332332			

غير مستقرة من الشكل $x_t = a_0 + a_1 x_{t-1}$ أي الحد الثابت والاتجاه العام لأن t tabélisé calculé supérieur à t وهذا ما تبينه قيمة الاحتمال وهي أكبر من 5% وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة طبيعياً من هذا الشكل.

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.027108	0.7323
Test critical values:		
1% level	-3.639407	
5% level	-2.951125	
10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOGPIB)
 Method: Least Squares
 Date: 10/23/15 Time: 19:35
 Sample (adjusted): 2 35
 Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPIB(-1)	-0.011185	0.010890	-1.027108	0.3121
C	0.146945	0.119121	1.233571	0.2263
R-squared	0.031915	Mean dependent var		0.024627
Adjusted R-squared	0.001662	S.D. dependent var		0.016001
S.E. of regression	0.015988	Akaike info criterion		-5.376995
Sum squared resid	0.008179	Schwarz criterion		-5.287209
Log likelihood	93.40891	Hannan-Quinn criter.		-5.346375
F-statistic	1.054952	Durbin-Watson stat		1.701695
Prob(F-statistic)	0.312071			

السلسلة غير مستقرة لأن t calculé supérieur à t tabilisé أكبر من 5% وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة طبيعياً من هذا الشكل.

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	8.885773	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.634731	
5% level	-1.951000	
10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOGPIB)
 Method: Least Squares
 Date: 10/23/15 Time: 19:36
 Sample (adjusted): 2 35
 Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPIB(-1)	0.002245	0.000253	8.885773	0.0000
R-squared	-0.014120	Mean dependent var		0.024627
Adjusted R-squared	-0.014120	S.D. dependent var		0.016001
S.E. of regression	0.016113	Akaike info criterion		-5.389361
Sum squared resid	0.008568	Schwarz criterion		-5.344468
Log likelihood	92.61914	Hannan-Quinn criter.		-5.374051
Durbin-Watson stat	1.646426			

السلسلة غير مستقرة مستقرة لأن t calculé supérieur à t tabilisé وهذا ما تبينه قيمة الاحتمال وهي أكبر من 5% وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة طبيعياً من هذا الشكل وهذا يدفعنا إلى دراسة استقرارية الفروق الأولى للسلسلة \logpib .

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.720507	0.0032
Test critical values:		
1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(LOGPIB,2)
 Method: Least Squares
 Date: 10/23/15 Time: 19:39
 Sample (adjusted): 3 35
 Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGPIB(-1))	-0.854023	0.180918	-4.720507	0.0001
C	0.024572	0.008116	3.027646	0.0050
@TREND("1")	-0.000204	0.000304	-0.671371	0.5071
R-squared	0.426314	Mean dependent var		-0.000112
Adjusted R-squared	0.388068	S.D. dependent var		0.020972
S.E. of regression	0.016405	Akaike info criterion		-5.295894
Sum squared resid	0.008074	Schwarz criterion		-5.159847
Log likelihood	90.38224	Hannan-Quinn criter.		-5.250118
F-statistic	11.14670	Durbin-Watson stat		1.958563
Prob(F-statistic)	0.000240			

الفرق الأول للسلسلة مستقر لأن t tabilisé t calculé inferieure à t وهذا ما تبينه قيمة الاحتمال

وهي أصغر من 5% وهذا يعني أن السلسلة مستقرة من الدرجة $(I)_1$.

نتيجة: بما أن السلسلتين chang و logpib مستقرتان من نفس الدرجة $(I)_1$ وهذا ما يسمح لنا بدراسة

التكامل المتزامن اي امكانية وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين.

/2 علاقة التكامل المتزامن : la cointégration

Johannsen test 1-2

Date: 10/23/15 Time: 19:55

Sample: 1 35

Included observations: 33

Series: LOGPIB CHANG

Lags interval: 1 to 1

Selected
(0.05 level*)
Number of
Cointegrating
Relations by
Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Test Type	No Intercept	Intercept	Intercept	Intercept	Intercept
	No Trend	No Trend	No Trend	Trend	Trend
Trace	1	1	0	0	0
Max-Eig	1	1	0	0	0

*Critical values based on MacKinnon-Haug-Michelis (1999)

Information
Criteria by
Rank and
Model

Data Trend:	None	None	Linear	Linear	Quadratic
Rank or	No Intercept	Intercept	Intercept	Intercept	Intercept
No. of CEs	No Trend	No Trend	No Trend	Trend	Trend

	Log Likelihood by Rank (rows) and Model (columns)				
0	91.89775	91.89775	101.0661	101.0661	102.2170
1	102.9636	102.9676	104.2871	107.2134	107.8954
2	103.9939	104.7251	104.7251	108.3629	108.3629

	Akaike Information Criteria by Rank (rows) and Model (columns)				
0	-5.327136	-5.327136	-5.761583	-5.761583	-5.710123
1	-5.755371	-5.695005	-5.714370	-5.831116*	-5.811843
2	-5.575390	-5.498489	-5.498489	-5.597753	-5.597753

	Schwarz Criteria by Rank (rows) and Model (columns)				
0	-5.145741	-5.145741	-5.489491*	-5.489491*	-5.347333
1	-5.392582	-5.286867	-5.260883	-5.332280	-5.267658
2	-5.031206	-4.863607	-4.863607	-4.872174	-4.872174

نلاحظ من الجدول الذي ينظم كل الاشكال التي يمكن للسلسلتين أن تاخذها: فنلاحظ انه في الحالات الثلاث من جهة اليمين الشكل الهندسي والشكلين الخطيين باللون الأحمر عدم وجود علاقة تكامل متزامن، أما في الحالتين الباقيتين من الشكل none باللون الأخضر أي عدم وجود لا اتجاه عام ولا حد ثابت فنلاحظ وجود علاقة تكامل متزامن بين الفروق الأولى للمتغيرين.

الحالة الأولى:

Date: 10/23/15 Time: 20:05
 Sample (adjusted): 3 35
 Included observations: 33 after adjustments
 Trend assumption: No deterministic trend
 Series: LOGPIB CHANG
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.488629	24.19238	12.32090	0.0003
At most 1	0.060533	2.060620	4.129906	0.1782

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.488629	22.13176	11.22480	0.0004
At most 1	0.060533	2.060620	4.129906	0.1782

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):

LOGPIB	CHANG
-0.406433	0.867639
0.486546	-1.922355

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LOGPIB)	-0.010612	-0.002891
D(CHANG)	-0.096441	0.032311

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 102.9636

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LOGPIB	CHANG
1.000000	-2.134766
	(0.26035)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LOGPIB)	0.004313
	(0.00119)
D(CHANG)	0.039197
	(0.01219)

بما أن قيمة trace المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، هذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية التي تقول أن رتبة المصفوفة تساوي الصفر، و نقبل الفرضية البديلة التي تقول أن رتبة المصفوفة أكبر من الصفر، أي وجود علاقة تكامل متزامن.

الحالة الثانية:

Date: 10/23/15 Time: 20:06
 Sample (adjusted): 3 35
 Included observations: 33 after adjustments
 Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
 Series: LOGPIB CHANG
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.488752	25.65465	20.26184	0.0082
At most 1	0.101038	3.514966	9.164546	0.4891

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.488752	22.13969	15.89210	0.0046
At most 1	0.101038	3.514966	9.164546	0.4891

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):

LOGPIB	CHANG	C
-0.296475	0.828750	-1.090058
4.522699	-2.830972	-41.42812

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LOGPIB)	D(CHANG)	
-0.010658	-0.095949	-0.003709
		0.041984

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 102.9676

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LOGPIB	CHANG	C
1.000000	-2.795350	3.676734
	(1.19997)	(3.97584)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LOGPIB)	0.003160 (0.00086)
D(CHANG)	0.028446 (0.00891)

بما أن قيمة trace المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، هذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية التي تقول أن رتبة المصفوفة تساوي الصفر، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن رتبة المصفوفة أكبر من الصفر، أي وجود علاقة تكامل متزامن

بما انه توجد علاقة في المدى الطويل فيمكن تحديد اتجاه العلاقة من خلال اختبار سببية granger كما يلي:

3/ اختبار سببية granger

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 10/23/15 Time: 20:12
Sample: 1 35
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
CHANG does not Granger Cause LOGPIB	33	0.06989	0.9327
LOGPIB does not Granger Cause CHANG		4.55762	0.0193

من الجدول نلاحظ أن عند فترتين من التأخير logpib هو الذي يسبب chang وليس العكس.

إذن من خلال نتائج الدراسة تبين ان الناتج المحلي هو الذي يؤثر في سعر الصرف وبالتالي تطور سعر الصرف مرتبط بحجم وقيمة الناتج المحلي الاجمالي وهذا التفسير الاقتصادي غير مرغوب فيه لأن هدف كل دولة هو زيادة الناتج المحلي لها من خلال عدة متغيرات، هذا من حيث السببية ولكن اذا لاحظنا معامل التحديد ومدى تأثير الناتج المحلي على سعر الصرف أو العكس نجد أن معامل الارتباط صغير جدا مما يفسر ان كل منهما له متغيرات اخرى لم تدرج في النموذج وهو ما يؤثر على مصداقية العلاقة لان الارتباط بينهما كما قلنا صغير جدا اي نسبة تفسيرهما لبعضهما البعض لا ترقى الى الدرجة المطلوبة، لكن هذا التفسير الرياضي مقبول اذا كانت الدولة الماليزية تبحث عن تأثيرات اخرى عن طريق سعر الصرف ومهما يكن هذه العلاقة إلا أنه في ظل عدم وجود في النظرية الاقتصادية ما يؤكد هذه العلاقة ويصوغها كقانون أو نظرية فإن أهمية الدراسة الاقتصادية ليست بالتي نعتمد عليها في تفسير الاقتصاد الماليزي ولكن ما يهمنا هو أنه كيف استطاعت ماليزيا تحقيق معدلات نمو كبير بعدما تبين أن الناتج المحلي هو الذي يؤثر في سعر الصرف وليس العكس وهو ما دعانا الى قراءة التجربة الماليزية قراءة اخرى

بحيث من خلال الابحاث الخاصة عن التجربة أو النموذج الماليزي فإن الكثير من الاقتصاديين يربط بين النهضة الماليزية والفكر الاقتصادي الذي قامت ماليزيا بتطبيقه بقيادة المفكر محمد مهاتير بداية من سنة 1981 بحيث كانت ماليزيا قبل هذا دولة غارقة في العنصرية والجهل والحروب الدامية بين مختلف العرقيات داخل المجتمع. ومع وصول محمد مهاتير الى الحكم الذي كان باديا عليه معرفته وتشخيصه للوضع الماليزي ومعرفة أدق التفاصيل عنه وهو ما يتجلى في كتابه الذي أصدره عام 1976 تحت عنوان معضلة الملايو¹ وهو تجلى عند بداية تطبيقه لنموذجه الحضاري الذي كان مختلفا تماما عن باقي دول العالم بحيث في البداية لم يركز على الجانب الطبيعي أي الموارد الطبيعية ولا على الشعارات السياسية وإنما جعل نموذجه يركز على الجانب الثقافي بدرجة أولى وهذا الجانب أي الثقافي يتلخص من خلال ثلاث محاور تتمثل في التعددية العرقية واصلاح نظام التعليم ثم الدمج الواعي بين المحافظة والانفتاح ثم بعد ذلك انطلق نحو النموذج الاقتصادي الذي جاء كنتيجة لبرنامج الثقافة وخاصة في المحور المتعلق بالدمج الواعي بين المحافظة والانفتاح بحيث قام أيضا بتبني النموذج الاقتصادي المبني على الانفتاح الحذر أمام الغرب من خلال الاستفادة من التقنية وكذا جلب رؤوس الاموال ولكن في اطار الهوية الماليزية والتفكير الماليزي فقام بفتح المجال أما الشركات الاجنبية ولكن ليست كل الشركات وإنما وفق ما يتماشى والحاجة الداخلية للاقتصاد الماليزي وكذا الشركات التي تستجيب لبعض الشروط الداخلية المتمثلة في توظيف الماليزيين وكذا الأولوية للشركات التي لها استثمارات محلية وهو كما وضحناه في المباحث السابقة وأيضا ما سوف نتناوله في المباحث القادمة.

الفرع الثاني: التجربة التاريخية لماليزيا

بعد استقلالها عام 1958² تبنت ماليزيا سياسة صناعية من أجل الاحلال محل الواردات خاصة في مجال الصناعة الاستهلاكية ولكن مثلها مثل باقي الدول النامية التي اعتمدت على سياسة التصنيع، كانت نتيجة هذه السياسة هي الفشل بسبب عدة ظروف منها: ضيق السوق المحلي، وضعف المنتج المحلي أمام الأجنبي، وكذا النقص التكنولوجي وتكاليف العمل المتزايد.

¹ خالد بن احمد الرفاعي، الأسس الاولى لنهضة ماليزيا، مجلة الجزيرة الثقافية، العدد 415، سنة 2013.

² محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية، مرجع سابق، ص 85.

لكن ماليزيا من غيرها من الدول النامية أنها لم تقف عاجزة أمام فشل سياسة التصنيع بل اتجهت نحو تطبيق سياسة أخرى متمثلة في الاعتماد على القطاع العام في دفع عجلة التنمية ووجهت كل قدرات القطاع العام إلى البدء بالتصدير، وتبنت ماليزيا نظرية الاقتصادي الياباني أكاماتسو كانامي¹ وعرفت بنظرية الأوز الطائر وهو ما جعل ماليزيا تتكيف مع البيئة الخارجية لها حسب هذه النظرية واختارت نوع خاص لسياستها التصنيعية وهي الصناعات الالكترونية التي يعتمد على العمالة الكثيفة وهو ما ينعكس على معدل البطالة الذي انخفض كثيرا وأهم ما يهمننا هنا هو: ما هي سياسة سعر الصرف المتبعة من ماليزيا في دعم مخططاتها التنموية؟.

السياسة النقدية لماليزيا: لقد مرت السياسة النقدية لماليزيا بعدة محطات ولكن أهم محطة لها هي مرحلة الأزمة التي عصفت بمنطقتها بحيث رفضت وصفة صندوق النقد الدولي من تخفيض للعملة وللنفقات وغيرها وأهم القرارات النقدية هي فرض إجراءات صارمة على التحويلات المالية، بل ورغم الانفتاح لتجاري الماليزي واحتلالها الرتبة 17 عالميا من حيث التجارة الخارجية قررت أن تكون العملة الوطنية هي للتعامل الداخلي فقط وغير قابلة للتحويل.

ثم اعتمدت خطة صارمة لإصلاح النظام المصرفي، بحيث قامت الحكومة بمعرفة سرية ضد تجار العملة والمضاربين في السوق المالي².

كما أن حجة ماليزيا في فضها برامج الصندوق النقد الدولي هي تجربة الدول النامية وهو ما استشهد به محمد مهايتز عندما عرض تجربة هذه الدول وخاصة الأرجنتين والمكسيك عندما سمحوا لعمليتهما للتعرض للمضاربين وفشل السياسات الاقتصادية بسبب غياب أهم أداة لتفعيل هذه السياسة والمتمثلة في قيمة العملة (أي الكتلة النقدية) كما ركز على الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة فتح الباب أمام الدول التي تساهم استثماراتها في الناتج المحلي مثل اليابان التي شركاتها في حوالي 33% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أهم حدث قامت به ماليزيا هو تبني سياسة سعر صرف ثابت كما رفضت وتصدت لأي تحويل للعملة المحلية، ورغم المعارضة الداخلية والخارجية لهذه الخطوة إلا أن ماليزيا استطاعت أن تتخطى الأزمة بأقل الأضرار.

¹ زكي الميلاد، كيف نجحت ماليزيا في تجربة التعايش الفعال، جريدة اليوم www.alyaum.com بتاريخ 01 جانفي 2017 العدد 15906

² مجلة اقتصاد، العدد 42141 السنة 126، بتاريخ 23 أبريل 2002، بعد خمس سنوات من الازمة المالية في شرق آسيا، التجربة الماليزية، دروس ومواجهة الأزمات، ت 3.

ومن بين الإجراءات التي اتخذتها في منع تحويل العملة هو إشراف البنوك الوطنية وبشكل صارم على جميع تحويلات التجارة الخارجية والاستثمارات، وهو ما ساهم في تطوير حجم احتياطي الصرف للمليزيا: كما يوضحه الجدول أدناه:

السنة	2000	2001	2002	2003
احتياط الصرف	43.200.000	38.800.000.000	42.300.000.000	46.000.0000.000

السنة	2004	2005	2006
احتياط الصرف	54.000.000.000	63.000.000.0000	72.000.000.000

السنة	2007	2008	2009
احتياط الصرف	83.000.000.000	101.000.000.0000	77.000.000.000

السنة	2010	2011	2012
احتياط الصرف	99.000.000.000	114.000.000.0000	114.000.000.000

السنة	2013	2014
احتياط الصرف	110.000.000.000	114.000.000.000

بيانات من البنك العالمي.

إذن تجربة الإصلاح النقدي الماليزي التي تختلف جذريا عن وصفات صندوق النقد الدولي أهم ما يميزها هو منع تداول عملتها في الخارج وغير قابلة للتحويل، فرغم أن قيمة عملة ماليزيا قد فقدت أكثر من 40% من قيمتها إلا أن تدخل السلطات النقدية وتبني سياسة سعر صرف ثابتة هو ما ساهم في إعادة الروح إلى الاقتصاد الماليزي رغم التحذيرات التي كانت قد أطلقت لخطتها وحذرت من فشل هذا القرار.

وهو ما سنحاول دارسته في الدراسة بين علاقة سعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي. كما يمكن أن يستفاد منه بعد دراسة تجربة خطط التنمية الاقتصادية في كل من الصين وماليزيا.

أولاً: المنهج المتبع: فكلتا الدولتين اتبعتا نموذج يعتمد على المقدرات الداخلية لهما ورفضتا الحلول المستوردة، فمثلا ماليزيا كما أشرنا إليها رفضت برامج الصندوق النقد الدولي بل أكثر من ذلك في خطوة تتحدى المجتمع الدولي جمدت التبادل الدولي بعملتها المحلية رغم الأهمية الكبرى والمكانة التي كانت تحتلها في مجال التجارة الدولية تحتل المرتبة 17 عالميا بل أكثر من ذلك تبنت سياسة سعر الصرف ثابتة وهو ما جعلها تتحكم في الكتلة النقدية الداخلية، أما بالنسبة للصين فإن أهم ما يميز منهجها هو رفع القداسة عن أي مبدأ وكل شيء قابل للتعديل والتصحيح إذا كان يخدم المصلحة العامة وهو ما تجسد في مؤتمر 1992 خلال افتتاح المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي أين تم الإعلان على أن التقدم الاقتصادي أهم من الأيديولوجيا، وبالفعل تم إنشاء ما يسمى السوق الاشتراكي (أهداف اشتراكية وأدوات ووسائل رأسمالية).

ثانياً: التعديلات والإصلاحات المستمرة: فكلتا الدولتين تابعتا مشروعهما بكثير من الدقة والمتابعة بحيث نجد أنهما عملا على تدعيم تحقيق مشروعهما بكثير من القرارات وكذا تخليهما عن كثير من الأشياء المهمة التي كانت في صالح تحقيق أهداف مشاريعهما.

فمثلا ماليزيا عندما أغلقت الباب أمام المستثمرين الأجانب وأبقت فقط على الذين استثماراتهم واستثمارات بلدانهم تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي كما فعلت مع اليابان والو. م. أ هذا القرار رغم أنه يناقض مبادئ التجارة الدولية إلا أن ماليزيا لم تأبه بذلك مادام أنه تعارض مع تحقيق مشاريعها.

كذلك الصين فتحت المجال أمام الاستثمارات الأجنبية وحرية امتلاك وسائل الإنتاج للأفراد رغم أنه يتعارض مع مبادئ الاشتراكية، لكن الصين أيضا لم تعط للإيديولوجيا هنا أي قيمة مادام أنها هذه الخطوة تخدم أهداف الصين.

ثالثا: القرار السياسي: من منطلق السياسة تخدم الاقتصاد، فإن أهم ما يميز التجريبتين الماليزية والصينية هو القرار السياسي التجاري الذي يتحدى أهم المبادئ التي أسست عليها الدولتين، فماليزيا رغم الاختلافات العرقية إلا أنها اعتبرت أن ماليزيا شركة¹، كل الأطراف معينين بالعمل فيها ويجب أن يحققوا لها الربحية وكأنهم موظفون عندها كذا الصين بعد وفاة الزعيم الصيني "ماوتسي تونغ" والهدف التي سطرها في التبنى الصارم للمذهب الشيوعي إلا أن مؤتمر لحزب الصيني عام 1992 اتخذ قرارات معاكسة تماما لما كانت عليه الصين والأهداف المسطرة.

رابعا: رفض كلا الدولتين لسياسة سعر الصرف المقترحة عليهما وهي ما يهمننا هنا في هذه الدراسة حيث رفضت ماليزيا أن تخفض عملتها رغم المؤشرات الاقتصادية السيئة وعكس ذلك الصين التي رفضت كل الاحتجاجات حول سياسة تخفيض عملتها رغم المؤشرات الاقتصادية القوية وهنا يظهر أثر السياسة النقدية بالنسبة للدول الغنية في تحطيم اقتصاديات الدول من جهة ويظهر عدم فعالية السياسة بسعر الصرف في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية.

خامسا: سعر الصرف التصديري وسعر الصرف الاستيرادي: وهو العنصر الذي يمكن أن نعتبره الإضافة التي سنقدمها من خلال بحثنا المتواضع، فالصين اعتمدت سعر صرف تصديري تهدف من خلاله إلى تسويق منتوجاتها وتعريفه في مختلف الأسواق وهو ما يمكن أن تطبقه الدول النامية التي تعتمد على تصدير سلعة أولية وأيضا سعر

¹ محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية، مرجع سابق، ص 163.

صرف استيرادي وهو ما طبقته ماليزيا خلال الأزمة الآسيوية وكان الهدف منه تغطية وارداتها في ظل عدم التوازن والخلل الذي أصاب جهاز ميزان مدفوعاتها وذلك لتلبية حاجاتها الأساسية.

إن المتتبع لناهج التنمية بالنسبة للصين وماليزيا يجد أنها في أولى خطوات انطلاقتها اعتماد سياسة الانفتاح التجاري وذلك لعلمهما أو أولى مراحل التنمية السريعة لابد عليها من استيراد سلع إنتاجية أي عوامل الإنتاج الضرورية والتي هي بحاجة إليها من آلات ومعدات ومواد وسيطية، لكن ما يميز هذه التجريبتين هو أن نموذج الصيني اعتمد سياسة سعر صرف ثابتة وقرنها بسياسة تصنيعية كبيرة تلي الحاجة الداخلية للشعب الصيني وبعدها غزو الأسواق العالمية وذلك من خلال سعر الصرف التصديري، لأن تثبيت العملة المحلية كان له أثر كبير على الاقتصاد الداخلي.

أما التجربة الماليزية فمن حيث المبدأ والمنهج لم تختلف كثيرا عن التجربة الصينية خاصة في مجال السياسة النقدية وتثبيت سعر صرف عملتها المحلية غير أن الأساس الذي ارتكزت عليه ماليزيا هو سعر الصرف الاستيرادي، بحيث تبنت سعر صرفها وفق ما يسمح له باستيراد ما تحتاجه الدولة خصوصا في فترة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها دول آسيا.

ومنه فإن هذه التجريبتين يمكن أن تفيد كثيرا الدول النامية خاصة وأن أهم ميزة لها هي تصدير المواد الأولية أو نصف المصنعة مقابل استيراد ما تحتاجه من مواد وحاجات استهلاكية وغيرها وهنا تبقى على الدول النامية أن تختار سعر مناسب يتماشى مع حاجاتها فأمامها التجربة الصينية لاختيار سياسة سعر صرف تصديري، كما أمامها التجربة الماليزية واختيار سياسة سعر صرف استيرادي وأهم شيء عدم قبول الحلول الخارجية والوصفة الثابتة للهيئات العالمية خاصة اصلاحات الصندوق النقد الدولي التي طبقها على أكثر من 100 دولة و لم تؤت ثمارها.

كما أكدت هذه التجريبتين أن لا وجود للفكرة الدوغماتية في حصر الحلول بين المدرستين الليبرالية والاشتراكية كما نجد أن الصين قدمت نماذج في الليبرالية تختلف تماما عن كتابات آدم سميث وديفيه ريكاردو في التجارة الخارجية كما وأنها لم تقبل باقتراحات كبيرة من مضاعفة الاستثمار والانفاق وغيرها، كما أن ماليزيا رفضت تماما أفكار المدرسة النقدية بقيادة فريديان وظهر محمد ماهتير بمقارنته القانونية وتحديه لتوصيات الصندوق الدولي، لكن في ظل غياب أي نموذج خاص بالتنمية لباقي الدول النامية فإن هدف التنمية في هذه الأخيرة يبقى إما تبني

سياسة تصنيعية وهو ما لن تسمح به الدول الغنية والشركات المتعددة الجنسيات وحتى إن كان لها ميزة تنافسية في بعض المنتجات إلا من رد هذه الدول هو انتهاج سياسة حمائية، البلدان النامية المصنعة لها تجربة قديمة مع هذه الاستراتيجية بالنسبة للدول الغنية، إذن كيف للدول النامية تلبية حاجاتها؟ هنا الحل المفروض هو الاستيراد، لكن زيادة الاستيراد يتطلب إما توفر ما يسمى العملات الصعبة وهذا المصطلح إنما يحمل دلالة أخرى ويقصد به عليك أن تحصل على كميات مناسبة من عملات الدول الصناعية خاصة التي تستورد منها وتشري ما يلزمك وبالفعل لكي تحصل على هذه العملات لا بد أن تقدم سلعا لهذه الدول وعند شراها منك يمكنك تحصيل هذه العملات التي تمكنك من استيراد سلعتها، وهنا كما أشرنا كان لزاما على الدول النامية أن تباع موادها الأولية في ظل غياب اعتراف رسمي بعملتها وبالتالي عليها أن تختار السعر المناسب للتصدير ولكن هناك طريق آخر يبدو أنه سيكون هو الحل يتمثل في التكتلات الاقتصادية للدول النامية التي يبدو أنه يسعى إلى تشكيل اتحاد نقدي يقوم بخلق عملة خاصة به تمكنه من منافسة العملات الصعبة وبالتالي لن يكون مضطرا للمساومة.

لماذا نجحت الصين حاليا وفشلت ماليزيا:

الفرق بين سياسة سعر الصرف الصينية وسياسة سعر الصرف الماليزية:

بالنسبة للصين، قبل دخول الصين إلى سوق الفوركس وهو تاريخ سنة 1985 كانت الصين عائدات صادراتها ضعيف جدا ونموها الاقتصادي بطيء بحيث كانت عائدات الصين حوالي 4 مليون دولار فقط وهو ما يمثل حجم صادرات الصيني إلى الولايات المتحدة.

ولكن وبعد تطبيق الصين لسياسة الإنتاج وتبنيها نموذجا المختلط بين الاشتراكية والرأسمالية ودخولها إلى سوق الفوركس سنة 1985¹ عرف هيكلها الاقتصادي وخصوصا ميزان مدفوعاتها تطورا كبيرا بحيث انتقلت عائدات صادراتها من 4 مليون دولار عام 1985 إلى 337.8 مليار دولار سنة 2008 إلى 2 تريليون دولار سنة 2015 وبعدها كانت عائداتها تمثل حجم صادرات الصين إلى أمريكا أضحت عام 2015² صادراتها إلى كل دول العالم.

¹ فرنسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، دار المعرفة للنشر، 2010، ص 36.

² تقرير البنك العالمي، 2016 عن الاقتصاد الصيني، بعنوان الديون السيادية للصين.

ولكن رغم كل هذا التطور الكبير للاقتصاد الصيني إلا أنها لم تتعرض إلى أزمات سعر صرف رغم الأزمات العالمية ورغم أن كل المتعاملين في سوق الفوركس يتأثرون بمثل هذه الأزمات فأين يكمن السبب؟

للإجابة على هذا التساؤل علينا أولاً معرفة آليات وكيفية انضمام الصين إلى سوق الفوركس.

فالصين بخلاف الدول النامية لم تربط عملتها في الفوركس بمعدلات الفائدة أو سلة العملات وبالتالي أغلقت الطريق أمام المضاربين وإنما قامت بربط عملتها بالدولار الأمريكي فقط معتمدة في تحديد قيمتها على الاحتياطي النقدي لدى البنوك.

بمجرد ما يرتفع الاحتياطي النقدي لدى البنوك فإن ذلك يعتبر انخفاض مقدار العملة من الاقتصاد يؤدي إلى ارتفاع قيمتها في سوق الفوركس.

مثلاً:

$$\left. \begin{array}{l} * 102 = E1 \\ * 90 = E1 \end{array} \right\} \text{ من انخفاض مقدار العملة معناه ارتفاع قيمتها في الفوركس.}$$

ويمكن تلخيص ذلك في المخطط التالي:

المخطط هو:

Interaction Libre : of <=> Demas هنا الصين أعطت

الحرية للعرض والطلب ولكن من مبدأ الاحتياطي لدى البنوك أي سياسة سعر الصرف ويمكن تحت المراقبة (التحكم) لأن الاحتياطي لدى البنوك يمكن للدولة التحكم فيه.

P.b : inefficiency des marché <=> الصين لم تربط عملتها

Forex

بعده عملات كما تفعل الدول النامية بل بعملة واحدة وهي الدولار فقط لذلك تقلبات السوق حصرتها في تقلبات الدولار فقط وحتى تقلب الدولار وضعت له حسابات باحتياطي النقد لدى البنوك.

من هنا نستطيع أن نفسر لماذا عملة الصين لم تشهد تقلبات كبيرة رغم الأزمات العالمية وتقلب مختلف العملات العالمية، وهي بهذه السياسة أكسبتها ثقة كبيرة لدى العديد من المتعاملين الاقتصاديين وهو ما فرض على FMI اعتمادها كعملة دولية لتسوية العائلات وأدخلها ضمن العملات في حقوق السحب الخاصة.

أما بالنسبة لماليزيا فمنذ بداية مشروعها الاقتصادي والمستقبلي ورغم القفزات الإيجابية التي حققتها في بداية تطبيق برنامجها إلا أن سياستها البعدية كانت مختلفة تماما عن الصين بل هي مطابقة تمام لكل دول العالم خاصة النامية فعندما انضمت ماليزيا إلى سوق الفوركس كان المخطط كالاتي:

Interaction Libre : of \Leftrightarrow Dem هي الأسواق المالية

التي تحدد العملة (العرض والطلب)

inefficience des marché \Leftrightarrow المعلومات والمضاربة

Forex

وإذن وكما هو واضح فإن السياسة النقدية لماليزيا يختلف تماما عن سياسة النقدية للصين، فنلاحظ أن الصين أقامت باحتياطات كبيرة من أجل حماية عملتها وعدم عرضها لهجمات المضاربين.

عكس ماليزيا التي دخلت بدون أي إجراءات وقائية في سوق الفوركس.

وهو ما عرض ماليزيا إلى هجمات قوية وخاصة بعد الأزمة الآسيوية أو آخر التسعينات بحيث انهارت قيمة عملة ماليزيا مما اضطر بالحكومة إلى إعادة تبني نظام سعر صرف ثابت إلى غاية 2005 أين أعيد تحرير النظام وجعله خاضع إلى السوق الحر وقد شجع ماليزيا على اتخاذ هذا القرار هو إعلان الصين عن تعويم عملتها في خطوة قامت بها الصين بسبب الضغوطات الدولية بحيث لم يلبث ماليزيا إلا ساعة واحدة بعد إعلان بكين تعويم عملتها حتى قامت السلطات الماليزية باتخاذ نفس الإجراء من سنة 2005.

وأبضا ما يميز السياسة النقدية للمليزيا إضافة إلى إتباعها سياسة السوق المفتوح هو أنها لم تدعم قيمة عملتها بمنتجات حقيقية أي لم يكن الطلب على المنتجات المليزية فقط، وإنما على شراء عملتها أيضا وهو ما جعل قيمة عملتها بيد المضاربين.

وباختصار يمكن تلخيص أهم العروقات بين السياسة النقدية الصينية والمليزية:

الصين	ماليزيا
* ربط العملة بالدولار فقط.	* ربط العملة بسبة عملات.
* الاحتياطي لدى البنوك يحدد قيمة العملة.	* معدلات الفائدة (المضاربة) والخطر هو الذي يحدد قيمة العملة.
مزايا التجارة الدولية وفق اقتصاديات السلم.	* التجارة الدولية وفق النماذج الكلاسيكية.
سياسة سعر الصرف من خلال البنك المركزي الصيني المتمثلة في الحفاظ على معدلات النمو والاستقرار أي سياسة سعر الصرف أضحت وسيلة.	* سياسة سعر الصرف من خلال الأسواق المالية خصوصا عندما اعتمدت وفرضت على الأجانب التداول لعملتها أي جعلتها سلعة وهو ما جعل سياسة سعر صرفها هدف في حد ذاته.
	* ماليزيا استقطبت أموال الخليج من طريق تبنيها للاقتصاد الإسلامي.

في النتائج:

إن الدراسات التجريبية لاختيار نظام سعر الصرف هي غير متنوعة فالأدبيات التجريبية لسنوات السبعينات التي اهتمت بشرح مقارنة المنطقة المثلى قد استخلص ما يلي:

1- الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة ولها تجارة خارجية قوية ومركزة على منطقة نقدية من فائدتها تبني أنظمة سعر صرف ثابتة.

2- الدول التي هيكل إنتاجها مركز هي تميل إلى تبني أنظمة مرنة نسبيا من الدول التي لها إنتاج جد متنوع.

3- الدول التي لها قطاع مالي نسبيا أثل تطورا تبني نظم صرف ثابت لأنها لا تستطيع قيادة عمليات السوق المفتوحة.

4- الدول النامية وسبب حركية رؤوس الأموال هي معرضة للخوف من التعويم حيث عدم استقرار العملة الوطنية بالنسبة للعملات الدولية تكون مكلفة لذلك فالسلطات ملزمة بتبني أنظمة صرف ثابتة.

5- الدول التي تركز على استقرار الاقتصاد الكلي حسب دراسة ((Melvin (85) فقد وحدث أن اختيار نظام الصرف ينجم عنه طبيعة ومصدر الصدمات والأزمات فالأزمات الأسمية المحلية برفع احتمالية ربط العملة بالمقابل الصدمات الحقيقية يخفض تلك الاحتمالية.

النموذج المقترح:

بعد دراستنا لنموذج فرانكل المقترح للدول النامية التي تعتمد على تصدير مادة أولية وأسماء فرانكل سعر الصرف التصديري والذي يقصد به بناء نموذج بتشكل من أهم العملات التي تتعامل بها الدول إضافة إلى إدخال سعر هذه المادة ضمن النموذج بحيث لاحظ فرانكل أيضا أن الدول النامية المصدرة للسلع الأولية سياساتها النقدية تعتمد على نوعين:

1- أنظمة سعر الصرف الثابت.

2- سياسة استهداف التضخم.

وقد لاحظ أن كل الدول النامية سياستها النقدية تتماشى وتتأثر بسعر المادة الأولية توسيعية وعند انخفاضها تجدها تطبق سياسة انكماشية وهو ما يجعل البرامج تتأثر وأحيانا نتائج هذه التقلبات في الأسعار تعطل التنمية المحلية.

كما لاحظ فرانكل أن أغلب الدول النامية تعتمد سياسة التأمين الذاتي ويقصد فرانكل سياسة التأمين الذاتي أن هذه الدول عند ارتفاع أسعار المواد الأولية التي نصدها فإن هذه الدول تقوم بتكوين احتياطات كبيرة من العملة الصعبة وبالتالي عند انخفاض سعر هذه المواد تقوم الدول باستغلال تلك الفوائض لتدعيم سياسات التنمية المحلية لديها، وهذا ما اعتبره فرانكل بالحل المؤقت ورفضه ودعا هذه الدول إلى التفكير في سياسات أخرى بديلة،

وحلول أكثر ديمومة تخلص الدول النامية من ربط برامجها التنموية بتقلبات أسعار المواد الأولية، وكذا مواجهة صدمات انخفاض هذه الأسعار.

وكما قلنا سابقا إن سياسة الدول النامية في تسيير سياستها النقدية يعتمد على الميثبب الاسمي أو الركية الاسمية التي يقصد بها متغير واحد وآلية أو إشارات مهمة يستخدمها البنك المركزي ليثبت توقعات الجمهور حول مستوى الأسعار الاسمية وكذا مساراتها وهو ما يؤدي لهذه الركية الاسمية إلى توليد قناعة لدى القائمين على سياسة الأجور والأسعار بأن معدلات التضخم لن تزيد في المستقبل مما يجعلهم يضعون في حساباتهم هذا عند وضع السياسات المتعلقة بالأجور وتكون لديهم توقعات بعدم زيادة معدلات تضخم.

ولكن المشكلة أن أغلب الاقتصاديين المشرفين على السياسة النقدية لم يتفوقوا على مثبت أو ركية اسمية واحدة بحيث نجدهم في البداية اعتمدوا على ركية اسمية متكونة من متغيرين اثنين هما: قاعدة الذهب، والثانية القاعدة النقدية الثابتة.

بحيث يعتمد قاعدة الذهب وتفترض وجود علاقة ثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وبين كمية معينة من الذهب من عيار معين وتكون الأوراق النقدية المتداولة مكان الذهب هي المعيار.

أما القاعدة الثانية فهي القاعدة النقدية الثابتة، وصاحب هذا المقترح هو الأمريكي "ميكوتون فريدمان" الذي يدعم فكرة استهداف المعروض النقدي من خلال تبني قاعدة ثابتة لنمو النقد بمعنى أنه ينبغي إلزام البنك المركزي باستهداف معدل النمو النقدي بحيث يكون مساويا لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تاركا مستوى الأسعار دون تغير، بحيث إذا كان النمو الاقتصادي متوقع نمو بـ: 2% فإن على البنك المركزي أن يسمح بزيادة المعروض النقدي بنسبة: 2%.

وكما قلنا فإن هذين المتغيرين أو الركيزتين الاسميتين استعمالا وطبقا من قبل الدول مع بداية تشكل معالم الاقتصاد الحديث لكن هذين المتغيرين سرعان ما تخلت عنهما الدول في تبني سياساتها النقدية واعتمدت على متغيرين آخرين يعرفان حاليا رواجاً كبيراً يتمثل هذان المتغيران في:

1- سياسة سعر الصرف الثابت.

2- استهداف التضخم.

بحيث سياسة سعر الصرف الثابت يقصد بها أن الدول تقوم بتثبيت عملتها اتجاه عملة بلد قوي كالدولار وهو ما يصطلح عليه بالربط الصارم أو تقوم الدول بربط عملتها بسلة من العملات.

أما المتغير الثاني والذي يقصد به استهداف التضخم يقصد به تعويم سعر الصرف بحيث يلزم البنوك المركزية بأهداف سنوية للتضخم يتم قياسها بشكل ثابت من خلال مؤشر أسعار المستهلكين، ويتم الحكم عليها على أساس قدرتها على بلوغ هذه الأهداف.

إذن وبعد معرفة الركيزة الاسمية التي على أساسها يتم اعتماد السياسة النقدية للدولة نجد أن الدول النامية تواجه مشكلة المسايرة في السياسة النقدية للاتجاهات الدورية للسلع الأولية، بحيث يعتقد فرانكل أن البلدان النامية غالبا ما تواجه ثلاثة تحديات رئيسية عندما تختار كيفية سير السياسة النقدية الخاصة بها.

هذه التحديات الثلاثة تتمثل في:

1- حاجة الدول النامية لمثبت قوي من أجل تثبيت التوقعات التضخمية والمثبت يكون

متغيرا اسميا يلتزم به البنك المركزي ويكون قابلا للرصد والمتابعة.

2- تعاني الدول النامية من صدمات عرض واسعة خاصة التذبذبات في معدلات التبادل

التجاري.

3- لا يمكنها الاعتماد على التدفقات رأس المال المعاكسة للدورة لتخفيف الصدمات

التجارية مثلما تنص عليه النظرية المالية.

ولكن حسب فرانكل فإن هذه التحديات خاصة النظم النقدية المطبقة والتي يكون فيها الصدمات على الدول النامية التي تعتمد على تصدير مادة أولية تكون فيها الصدمات التجارية كبيرة جدا، نجد أنها غالبا ما تتراوح بين خيارين وهما: نظام سعر ثابت ونظام استهداف التضخم ولكن ما تؤخذ على هذا النظام أن السياسة النقدية فيها تكون مسايرة للاتجاهات الدورية، بمعنى أنها تصبح محملة باستمرار الاقتصاد، فعند حدوث صدمة تجارية معاكسة

كانختيار أسعار المواد الأولية المقومة بالعملة الصعبة فإن النظامين أي نظام الصرف الثابت والتضخم المستهدف لا يمكنها السماح للعملة الوطنية بالانخفاض وهذا الانخفاض ضروري جدا من أجل الاقتصاد للتكيف مع هذه الصدمة بحيث:

أ- في ظل نظام الصرف الثابت يكون السياسة النقدية مسايرة للاتجاهات الدورية، بمعنى توسعية في حالة ارتفاع الأسعار وانكماشية في حالة الانخفاض.

في حالة الارتفاع:

ارتفاع الأسعار <==> فائض في الميزان التجاري <==> فائض في السيولة <==> البنك المركزي يوسع في منح القروض <==> تنشيط الاتفاق <==> نشاط اقتصادي <==> تحسن قوي في العملة بسبب دخول رؤوس الأموال الأجنبية <==> ارتفاع معدل التضخم <==> ارتفاع أسعار مميز المتداولة <==> زيادة كبيرة في أسعار الأصول (مثل العقارات).

وهو ما يمكن أن نسميه بالتضخم المستورد.

وفي حالة الانخفاض العكس: ينخفض النشاط الاقتصادي، خروج رؤوس الأموال، ركود اقتصادي، وهو ما حدث في الجزائر في منتصف الثمانينات.

ب- في ظل استهداف التضخم تكون السياسة النقدية مسايرة للاتجاهات الدورية بحيث:

عند ارتفاع السعر العالمي للمادة الأولية المصدرة وغالبا ما يكون مؤشرا أسعار الاستهلاك يعتمد على المواد المستوردة فإن البنك المركزي في هذه الحالة يخشى من التحسن الكبير في قيمة العملة نتيجة الصدمة النفطية لأن هذا التحسن سيؤدي إلى تحسن أسعار السلع المستوردة وبالتالي يؤثر على هدف التضخم الذي كان البنك المركزي قد التزم به وهذا ما يضر بمصداقيته ولمواجهة هذا الطرف يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة توسعية حتى تنخفض العملة مقابل العملة الصعبة بنفس نسبة انخفاض أسعار المستوردة وهذا للحفاظ على مؤشر أسعار الاستهلاك، ولكن تخفيف السياسة النقدية يؤدي إلى وفرة في السيولة في الاتفاق وارتفاع في الأصول وبالتالي نحصل على نفس المسايرة المعتمدة في ظل نظام الصرف الثابت.

ولمواجهة هذا المشكل أي مسايرة السياسة النقدية للاتجاهات الدورية اقترح فرانكل مجموعة من البدائل تضمنت ما يلي:

- 1- التعميم.
- 2- الربط إلى سلة من العملات.
- 3- الربط إلى السعر التصديري.
- 4- الربط إلى الرقم القياسي لأسعار التصدير.
- 5- الربط إلى سلة عملات تشمل سعر النفط.
- 6- استهداف أسعار المنتج.

وقد قمنا باستعراض مقترحات فرانكل في فصل سابق من هذه المذكرة.

ومن خلال هذا العرض لنموذج فرانكل حول السعر التصديري قمنا نحن باقتراح أولي لم تكتمل معاملة بعد وندرجوا من الأساتذة الكرام مناقشته وتصحيحه.

النموذج يدخل ضمن مقاربتين: المقاربة النقدية ومقاربة منطقة العملة المثلى، بحيث يقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية:

- اقتصاد مفتوح.
- تصدير سلعة عبارة عن مادة أولية.
- استيراد سلع وبالأخص سلع أو سلعتين رئيسيتين.
- عائدات المبيعات بالعملة X.
- واردات الدولة تكون بالعملة Y.
- امتلاك احتياطي كبير من العملة التي تشتري بها.
- امتلاك احتياطي من المادة التي تصدرها.

كيفية عمل النموذج:

يجب على الدول أن يكون سعر صرفها يكون من مجموع المتغيرات للعملتين بالإضافة إلى سعر المادة الأولية المصدرية وبأوزان متعاونة بحيث يكون شكل المعادلة من الشكل التالي:

$$Ex = aX + bY + cM$$

بحيث: Ex : سعر صرف الدولة.

X : العملة التي تباع بها المادة الأولية.

Y : العملة التي تشتري بها المواد الاستهلاكية.

M : سعر المادة الأولية.

(c, b, a): أوزان العملات في النموذج المقترح.

قد يتساءل شخص ويقول هناك تكرارين X و M بحيث أن X هي عبارة عن مبيعات M نقول صحيح ولكن X هنا يمثل أن الدولة تقوم بربط عملتها إلى سلة من العملات وهذه العملات تتمثل في (X) و (Y) بينما M فهو يمثل حجم تقلب أسعار المادة الأولية التي مداخيلها تكون بـ: X وتقلبات أسعار M .

بدلالة X تؤثر على دخول رؤوس الأموال إلى الداخل لأننا افترضنا أن الاقتصاد مفتوح وبالتالي دخول مبيعات M بالعملة X إلى السوق الداخلي ينعكس على قيمة العملة المحلية حسب النظرية الاقتصادية وبالتالي ترتفع العملة.

عند ربط العملة المحلية أي سعر صرفها عليها أن يأخذ هنا بعين الاعتبار ركيزتين اسميتين الأولى تتمثل في:

1- الرقم القياسي لأسعار المنتج ويمكن التعبير عنها بمخفض الناتج المحلي، لأننا افترضنا أن الدولة تصدر مادة

أولية فقط.

والركيزة الثانية، الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأننا هنا نستهدف التضخم، وكل هذا لأن الركيزة الأولى أي الرقم القياسي لأسعار المنتج تجعلنا نعطي وزنا معتبرا للسلع الإنتاجية والتصديرية أما الركيزة الثانية فالعكس يجعلنا يعطي وزنا معتبرا للسلع المستوردة.

وبالتالي فإن الدولة تقوم بتحديد سياسة سعر صرفها وفق ما تتطلبه حاجياتها فعند الشراء تقوم هذه الدول بالتركيز على عملة الشراء بحيث يعمل على تخفيض قيمتها مقارنة بما تملكه من عملة البيع إما بالعرض الكاذب لأننا افترضنا أن الدول تملك احتياطي كبيرة من هذه العملة أو عن طريق البيع الفعلي وتخلق طلبا كاذبا على عملة البيع فيرتفع قيمته تقابل العملات الأخرى هذا من جهة.

من جهة أخرى هناك طريقة أخرى وهي التحكم في عرض المادة الأولية المصدرة أما بالإعلان الشهري عن حجم هذه المادة وذلك إما بالزيادة أو الانخفاض.

بالزيادة من أجل التأثير على أسعار بعض المواد المنافسة أو الحصة السوقية، وبالتخفيض من أجل رفع سعر هذه المادة.

ولفهم النموذج أكثر، نستعرض تجربة اليابان في خلق الطلب الكاذب على عملتها من خلال الوسطاء الماليين أو عن طريق طرح سندات في الأسواق المالية بمعدلات فائدة كبيرة بالعملة اليابانية فينتج عن ذلك أن الأعوان الاقتصاديين يبحثون العملة اليابانية ويخلقون طلبا عليها فترتفع قيمتها مقابل العملات الأخرى لأننا الكل يعرف أن الوضعية الاقتصادية لليابان بعد زلزال تسونامي كل الاقتصاد في حالة كارثية ومع ذلك فإنه سبب الطلب الكاذب على العملة اليابانية لازالت العملة قيمتها مرتفعة وهي تساعد في تلبية حاجيات اليابان من السلع الأخرى.

أما الحالة الثانية فهي حالة الولايات المتحدة الأمريكية عندما يرتفع سعر النفط فإنها تعلن أن مخزونها الاحتياطي من النفط قد ارتفع وهي قادرة على أن يغطي حاجياتها خلال مدة معينة فمباشرة ينعكس ذلك على الأسواق المالية فتتخفف قيمة النفط، وهنا أيضا يمكن لهذه الدولة في النموذج المقترح أن تطبق هذه السياسة لأننا افترضنا أن هذه الدولة تملك احتياطيات كبيرة من المادة التي تصدرها وهي تعتمد على خفض الناتج المحلي الذي يقوم بنشر قيمة واحتياطي هذه المادة الأولية في الميزان التجاري الخاص لهذه الدولة.

بقي الآن الأوزان وكيف يمكن تحديدا هنا نقترح نحن طريقة بسيطة في البداية ثم يكون التعديل بعد ذلك حسب الظروف الاقتصادية للدولة وكذا الظروف الدولية، فنحن نقترح أن يكون النموذج من الشكل:

$$E_x = (1/4) X + (1/4) Y + (1/2) M$$

مع مراعاة الرقم القياسي لأسعار المنتج والرقم القياسي لأسعار المستهلك، بحيث إذا كان الهدف هو الشراء فإننا نقوم برفع أوزان العملة Y .

وإذا كان الهدف هو البيع فإننا نقوم برفع أوزان العملة X .

وهكذا حسب الوضعية الاقتصادية للدولة.

ولكن من بين التحديات التي تواجهنا هنا هو أن عملية البيع والشراء يكون بصفة دائمة ومتزامنة أي يصعب عليك تحديد سياسة خاصة بحيث لا يمكننا فصل البيع عن الشراء.

لقد أخذنا هذا في الحسبان بحيث اقترحنا أن يكون البيع والشراء على مراحل وعن طريق العقود وفي كل مرحلة سيضيع تطبيق النموذج المناسب وهو ما تقوم به غالبية الدول فمثلا الصين عند ارتفاع أسعار النفط تحاول أن تقوم بالمقايضة بسلع مقومة لعملات نقدية وفي حالة الانخفاض كما هو حاصل الآن فإن الدول الصناعية بصفة عامة اشترت كميات كبيرة من النفط وقامت بتخزينهما.

فائمة علمة

بعدها تطرقنا في الفصل الأول لمفهوم التنمية وكل المجالات المتعلقة بالتجارة الدولية التي هي أساس محور دراستنا هذا المحور يتمثل في سياسة سعر الصرف ومحاولة الإجابة على الإشكالية التي طرحناها وكذا إيضاح العلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف بحيث وبعد استعراضنا لأهم الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة إلا أنه ورغم تعدد الدراسات لحد الآن لم يتم صياغة أي علاقة واضحة المعالم يمكن الاعتماد عليها في تفسير هذه الحالة الاقتصادية لغياب الإطار الفكري والأدبي لهذه العلاقة وحسب رأينا هذا راجع إلى صعوبة تحديد نظام الصرف فهو كما بيناه في الفصل الثاني يختلف من قطاع لآخر ومن دولة لأخرى بحيث أننا يمكن أن نرى في نفس الدولة أنها تتخذ عدة أشكال لنظام سعر الصرف هذا من جهة.

ومن جهة أخرى قضية النمو الاقتصادي بسبب طبيعتها أي أنها يمكن أن تحدث بصفة عفوية كما هو الحال بالنسبة للدول التي تعتمد على تصدير المواد الأولية وهذه الأخيرة ترتفع قيمتها في الأسواق الدولية وهو ما ينعكس على الناتج الإجمالي لهذه الدول بطريقة غير مقصودة و عفوية، كما يمكن أن تحدث بصفة مقصودة وهذا ما يجعل أن النمو تحكمه عدة متغيرات، كما أن سياسة سعر الصرف ومهما كان نظامها ونوعها لا تؤثر بالشكل الذي يمكن أن نعتبرها من أهم المتغيرات المتحكمة في معدلات النمو الاقتصادي.

أما من حيث دراستنا لعلاقة النمو الاقتصادي بسياسة سعر الصرف في الدول النامية إن أهم ميزة تميز الدول النامية هي أنها دول تعتمد على إشباع حاجياتها عن طريق تصدير المادة الأولية، و التي لا تملك حتى التقنية لاستخراجها أو تسويقها وبالتالي لا تتحكم حتى في حجمها أو تسعيرها بعمتها المحلية ، خاصة إذا تطرقنا الى الاتفاق التاريخي الذي جاء بعد "قرار نيكسون" بفك ارتباط الدولار بالذهب عام 1971 ، و الذي كان بين المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة سنة 1973 بقيادة وزير الخارجية آنذاك "هنري كيسنجر" الذي يتضمن حماية الولايات المتحدة للأراضي السعودية مقابل شرطين تقوم بتنفيذهما السعودية، هذين الشرطين يتمثلان في بيع البترول حصرا بالدولار الأمريكي فقط و الشرط الثاني يتمثل في إعادة استثمار عوائد البترول المقدره بالدولار في الولايات المتحدة، و منه إذا أردنا أن نربط سياسة سعر الصرف هذه الدول النامية علينا أن نراعي خاصية مهمة وهي أن تسويق المادة الأولية لا يتم بالعملة المحلية وإنما بالعملة الصعبة المعروفة و خاصة الدولار، ومن أجل ذلك فهي تباع مادتها الأولية بالعملة الصعبة التي لا تملك أي آليات أو ميكانيزمات للتحكم

فيها، مما يجعلها عرضة للمضاربة خاصة في حالة تشكل فائض مالي أي احتياط صرف نتيجة بيع هذه المادة الأولية وارتفاع سعرها وهنا تظهر إشكالية أخرى بالنسبة لهذه الدول هو كيفية إدارة احتياط صرفها، و رغم أننا تطرقنا إلى تجربة "Corden" في سياسة المحافظة على سعر الصرف أي تعقيم المداخيل وعدم جعلها تدخل إلى الاقتصاد الوطني حتى لا تسبب ما يسمى بالعللة الهولندية إلا أننا لاحظنا من ميزات هذه الدولة النامية أنها لا تملك أهم ميزة للعللة الهولندية وهي تأثير الصناعة المحلية وفقدان تنافسيتها أمام المنتجات الأجنبية في السوق العالمية لأن هذه الدول أصلا لا تملك صناعة قوية ومنه فحتى أعراض العلة الهولندية لا تنطق بصفة كاملة على اقتصاديات الدول النامية.

وبالتالي كإجابة عامة عن إشكالية المطروحة فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف في الدول النامية، تتمثل في شقين أساسيين: أولا: نعم، هناك علاقة ولكن ليست بتلك العلاقة التي تجعل النمو الاقتصادي يتأثر بتغيرات سعر الصرف و أن سياسة سعر الصرف مهما كان نوعها لا يمكن أن تكون بذلك المتغير السحري الذي يجعل الدولة متقدمة أو مكتفية ذاتيا بحيث عندما قمنا بدراسة التجريبتين الصينية والماليزية لاحظنا أن الصين في بناء نموذجها الاقتصادي اعتمدت على هدف رفع معدلات النمو ولم تحدد وسيلة معينة أو مذهب معين وكان شعاره "لا يهم لون القط إذا كان يصطاد الفأر"، وبالتالي اقتصاد الصين اعتمد على كل الوسائل التي تجعل تحقيق أهدافه ممكنة وأيضا بالإضافة إلى ذلك اعتمدت على سياسة التدرج في تحقيق الأهداف وهذه السياسة أو الاستراتيجية اتبعتها حتى في سياسة سعر الصرف بحيث تصريح مدير البنك الشعبي الصيني عندما حققت الصين معدلات مرتفعة من النمو ولم ينعكس هذا النمو على سعر صرف اليوان (العملة الصينية) فقال لهم "سنبلغ هذا التوازن ولكن بالتدرج و لا يمكننا تحرير العملة بصفة عشوائية". وكان هذا التصريح في 11 مارس 2011 محافظ البنك المركزي عندما قال "إن الصين ستواصل دفع سعر الصرف اليوان قدما بأسلوب ذاتي ومسيطر عليه وتدرجي". إذن فالصين عندما أرادت تطبيق نموذجها الاقتصادي اعتمدت على التخطيط وعلى خطوات محددة ومرتبطة بحيث تحقق وتجسد برنامجها من خلال الوصول إلى كل خطوة، ثم تعمل على تطبيق الخطوة إلى بعدها وهو ما ذكرناه في البحث وشرحناه -التدرج في النموذج الصيني-.

أما بالنسبة لماليزيا فقد قلنا أن مشروعها حضاري بصفة عامة بدأ من سنة 1981 وهي سنة وصول "محمد مهاتير" إلى الحكم بحيث في البداية كان الهدف هو ثقافي وبعدها بدوره نتائج تحقيق هذا الهدف حسب "محمد مهاتير" ستنعكس على الساحة الاقتصادية وهو بالفعل ما حدث بحيث عرفت ماليزيا قفزة نوعية في المجتمع بعد الحروب والتمييز العرقي، وأصبح الشعب يبحث عن تطوير ماليزيا بدل العرقيات وكنتيجة لهذه المعادلة الاجتماعية هو ما جعل ماليزيا تسطر ما يسمى بالنموذج الاقتصادي الماليزي الذي بدأت في تحقيقه سنة 1992 وسيستمر إلى غاية 2022، وهو أكبر نموذج عالمي وبالفعل عرفت ماليزيا تحقيق معدلات كبيرة في النمو وتقدمت على دول عديدة وأصبحت تحتل المراتب العشرين عالميا كما لها نصيب لا بأس به في مجال التجارة الخارجية فبالرغم من الأزمة الآسيوية التي عصفت بالنمو السبعة إلا أن ماليزيا ولأن نموذجه الاقتصادي كان يعتمد على اقتصاد حقيقي بالدرجة الأولى استطاعت أن تتجاوز الأزمة المالية التي سببها المضاربون وذلك أيضا بنموذج يعتمد على مكونات الاقتصاد المحلي ورفضت الحلول الخارجية من صندوق النقد الدولي وغيره من الهيئات العالمية وهو ما يجعل الدول النامية تستفيد من التجربة الماليزية من حيث النمو ومن حيث السياسة النقدية بالخصوص سياسة سعر الصرف والنماذج والقرارات المحلية التي ذكرناها سابقا، و هي كفيلة بأن نعيد تطبيقها على دولة نامية لكن شرط أن تمتلك اقتصاد حقيقي وقرارات سياسية جريئة كما قام بها "محمد مهاتير" عندما رفض إصلاحات صندوق النقد الدولي.

والنتيجة التي توصلنا إليها في بحثنا هي أن النمو الاقتصادي لا يعتمد على سعر الصرف ولكن بإمكان سياسة سعر الصرف أن تدمر ما حققه البلد من معدلات نمو بحيث ارتفاع العملة ممكن أن ينعكس على أسعار السلع خارجيا وبالتالي يفقدها التنافسية كما أن انهيار العملة ممكن أن يضاعف التكاليف ويحمل الدولة خسائر معتبرة، وهذا التناقض قادنا إلى صياغة أو محاولة صياغة نموذج لسعر الصرف يهدف إلى تجنب الصدمات الخارجية والأزمات بحيث هذا النموذج كما قلنا وانطلاقا من أجل تعقيم سياسة سعر الصرف وعدم إفشال مخططات النمو للدول النامية وكذا اعتمادا على النتيجة التي توصلنا إليها ومفادها أن سعر الصرف يمكن أن يحطم الاقتصاد قننا بناء نموذج يتشكل فيه سعر لصراف من الصادرات التي تعتمد على الرقم القياسي للإنتاج والمتمثل في محض Pib وكذلك على الواردات التي هي أيضا بدورها دالة متكونة من الرقم القياسي لسعر الاستهلاك بالإضافة إلى سعر

المادة الأولية التي تصدرها مربوط بالعملة الصعبة، كما افترضنا بعض الافتراضات قد بينها في النموذج، وكل هذا من أجل تجاوز الصدمات الخارجية من جهة ومن جهة أخرى محاولة التأثير على أسعار العملات الرئيسية من أجل الحد من تآكل احتياطات الصرف من جهة ومن جهة من أجل تقليص فاتورة الواردات ودعم الصادرات.

إن أهم نتيجة إذن توصلنا إليها في بحثتنا هي المفارقة والتأثير السلبي لسياسة سعر الصرف عندما تحقق الدولة معدلات نمو كبيرة وهو ما حدث مع ماليزيا وقضية المضاربين المعروفة بـ "قضية سوروس"، لكن أيضا النموذج الصيني المبني على العقلانية وعلى التدرج في تحقيق الأهداف جدير بالدول النامية الاستفادة منه رغم اختلاف الإمكانيات ورغم تباعد الأهداف لكن يمكن للدول النامية أن تستفيد من التجربة الصينية من حيث الزراعة وكذا السياسة النقدية الصارمة التي ومنذ 1985 - تاريخ دخول عملة الصين إلى الفوركس - لم تعرف تذبذبات كبيرة وهذا نتيجة للإستراتيجية التي بنت عليها الصين سياستها النقدية التي ربطتها بالدولار وكذا ربطت تذبذبات الدولار بحجم الاحتياطي لدى البنوك وهو ما شرحناه سابقا، هذه الإستراتيجية يمكن للدول النامية أن تطبقها ولو بشكل جزئي للحد من تلاعب المضاربين بعملة البلدان النامية.

ومنه يتضح أن مشكلة البلدان النامية ليست في السياسة النقدية وإنما في النموذج الاقتصادي المعتمد وهو ما أثبتته التجريبتين الماليزية والصينية وهو ما يؤكد صحة الأدبيات الاقتصادية عندما لم تربط بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف.

بحيث إذا لم تقم هذه الدول باعتماد نموذج يركز على الإنتاج لتحقيق حاجيات المجتمع كما فعلت ماليزيا والصين فإن الموارد الطبيعية التي تملكها ستصبح نقمة عليها لأن هذه الموارد الطبيعية لا تملك البلدان التقنية لاستخراجها ومثل النفط وكذا لا تملك القدرة على تسويقها ولا على التحكم بأسعارها أي أن هذه الثروات تتحكم فيها الشركات الكبرى بالدرجة الأولى والمضاربين بدرجة أقل.

ولأن أي مشروع اقتصادي بالإضافة إلى الجانب البشري فإنه يحتاج إلى موارد اقترحنا نحن في نموذجنا المقاربة النقدية في تحديد سعر صرف الدول النامية بحيث تعود الخلفية لهذا النموذج عندما قامت الكويت في ماي 2007 بربط عملتها بسلة من العملات، وهنا اقترح "فرانكل (Frankel)" نموذجه الذي أسماه "سعر

الصرف التصديري" كما وضعناه في فصل سابق لكن نحن قمنا بتفصيل هذا النموذج أكثر وأضفنا "سعر الاستيراد" وكذا "الرقم القياسي" الذي اعتمدنا عليه هو الجمع بين الرقم القياسي للمنتج والرقم القياسي لأسعار المستهلك.

هذا النموذج المقترح ليس لتحقيق النمو، لأننا كما قلنا أن سياسة سعر الصرف لا تحقق النمو وإنما الهدف من نموذجنا هو محاولة توفير الموارد المالية اللازمة للانطلاق في تجسيد النموذج الاقتصادي هذا من جهة ومن جهة ثانية محاولة لصد الصدمات الخارجية غير البدء في تنفيذ هذا النموذج لأننا نحن نعتقد أن النموذج الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق النمو ينطلق من الإمكانيات المحلية وكذا يعتمد على مشروع حضاري كما فعلت الصين بحيث في اجتماع للحزب الحاكم عام 1978 بقيادة "دينغ شاو بنغ" كانت الانطلاقة من الإنسان والتحرر الطبقي إلى خطة الإصلاح الريفي إلى الخطة الصناعية.

وهو النموذج نفسه تقريبا الذي اعتمده ماليزيا بقيادة "محمد مهاتير" عام 1981، عندما بدأ مشروعه بالإنسان الماليزي وتحريره من عقد العرقيات إلى المشروع الثقافي الذي كان قد كتبه في كتابه المسمى "معضلة الملايو" إلى الانتقال من القطاع الفلاحي إلى القطاع الصناعي لتحقيق حاجيات الشعب الماليزي.

وفي الأخير بعدما تناولنا خلاصة بحثنا وكذا مناقشة الإشكالية الرئيسية التي بينا من خلالها أنه لا علاقة متبادلة بين سعر الصرف والنمو وقلنا أن سياسة سعر الصرف يمكن أن تعرقل مسار النمو الاقتصادي كما حدث لماليزيا كنا قد بينا أيضا أن النمو الاقتصادي من خلال التجربتين الماليزية والصينية تعتمد على نماذج تركز على الإمكانيات الحقيقية.

اختبار الفرضيات:

فيما يخص الفرضية الأولى: فإن السياسة النقدية تعتبر عنصر ساهم صراحة في التنمية والنمو الاقتصادي ولكن ليست بالأداة والوسيلة التي يمكن أن نعتد عليها كمكون رئيسي ما لم يكن قبلها اقتصاد حقيقي.

الفرضية الثانية: نتائج سياسة سعر الصرف ليست ذاتية وإنما نتيجة لتفاعل وتربطها مع الهيكل العام مختلف القطاعات المكونة لاقتصاد الدولة.

الفرضية الثالثة: سياسة سعر الصرف أثرها محدود في رفع معدلات النمو وحتى هذه النية الضعيفة والمساهمة في النمو تتمثل فقط عن تخفيض قيمة العملة حسب أثر "مايتال-لينر" بحيث يظهر هذا الأثر على الصادرات وتنافسيتها، لكن ما يميز الدول النامية هي أنها لا تملك قطاع صناعي حقيقي بسبب انعدام أو ضعف الإنتاج في أغلب الدول النامية، وإنما صادراتها تمثل في الغالب مواد أولية.

التوصيات :

وفي الأخير وكخاتمة لبحثنا المتواضع نقترح كتوصيات للدول النامية واعتمادا بالخصوص على التجربتين الماليزية والصينية:

✓ إن أي نموذج اقتصادي ركيزته الرئيسية هي الإنسان وهو ما استطاعت كل من ماليزيا بمشروعها الحضاري ذو البعد الثقافي تحقيقه، وكذا نجحت الصين أيضا في تجسيده من خلال نتائج مؤتمر الحزب الحاكم في الصين.

✓ إن السياسة النقدية ورغم أهميتها في تسيير الكتلة النقدية إلا أنها غي قادرة على تحقيق الهدف العام المتمثل في النمو الاقتصادي.

✓ إن مختلف المقاربات التي تناولت سياسة سعر الصرف من مقارنة المرونات والمقاربة النقدية إلى النماذج المتبناة في سعر الصرف كلها مقاربات تصلح للدول المتقدمة لذا كان على الدول النامية أن تختار نموذج سعر الصرف الخاص بها الذي يتوافق مع مكونات اقتصادياتها الذي يعتمد بالأساس على تصدير المادة الأولية.

✓ إن فكرة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية إذا لم تكن تعتمد المعادلة الاجتماعية التي رسمها "مالك بن نبي" فإن أي نموذج اقتصادي سيؤول إلى الفشل بحيث نجده يصرح بذلك في كتابه "المسلم في عالم الاقتصاد": "إن أوروبا التي تكتلت في القرن 11 من أجل الزحف الصليبي وتكتلت في القرن التاسع عشر في الميثاق الاستعماري تحت إشراف سمارك بربلين سنة 1881 من أجل الزحف الاستعماري تعود اليوم إلى تكتل جديد في صورة السوق المشتركة في المظاهر من أجل الصمود في

وجه الاقتصاد الياباني والأمريكي والصيني وفي الواقع من أجل الزحف الاقتصادي على مناطق الحضور الأوربي سابقا لترسي فيها دعائم وجود أوربي جديد بوسائل الاقتصاد" ص 98.

ومن هذه المقولة نفهم دور المعادلة الاجتماعية والنموذج الاقتصادي المبني على القدرات المحلية بدلا من الحلول الخارجية وكذا النماذج المستوردة.

وفي الأخير لا يمكن اعتبار النمو الاقتصادي ولا سعر الصرف غاية في حد ذاتهما وإنما كما قال "أمارتيا سن" المفكر والاقتصادي الهندي "إنه لا يمكن أن نعالج النمو الاقتصادي معالجة معقولة باعتباره غاية في حد ذاته، وإنما يلزم أن تكون التنمية معنية أكثر بتعزيز الحياة التي نبنها ودعم الحرية التي نستمتع بها..."

قائمة المراجع

المراجع

I. باللغة العربية:

- 1- فرنسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح ممدوح كعدان، دار المعرفة للنشر، 2010.
- 2- شوام بوشامة، مدخل إلى الاقتصاد، الجزء الأول دار النهضة.
- 3- د. نصر عارف، مفهوم التنمية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ورقة بحثية في إطار مؤتمر الدولي حول قضايا التنمية، القاهرة، 2009.
- 4- اسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة محاولة لتحديد مفهوم مجمل، دار الفكر.
- 5- محمود يونس محمد وعبد المنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية.
- 6- محمد صادق اسماعيل، التجربة الماليزية، محمد مهاتير و الصحة الاقتصادية. دار العربي
- 7- د. عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
- 8- د. يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 9- د. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 10- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 11- د. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2003.
- 12- د. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 13- د. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- 14- أ.د. ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003.
- 15- د. أحمد عبد الرحمان أحمد، إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ، الرياض، 2001.
- 16- د. هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، دار زهران، الأردن، 2001.

- 17- د. مفتاح صالح، محاضرات المالية الدولية، جامعة محمد خيضر، 2004/ 2005.
- 18- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993.
- 19- رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود ومصطفى سلمان، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
- 20- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، 1996.
- 21- أسامة محمد الفولي، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1997.
- 22- حمدي عبد العظيم، سياسة سعر الصرف وعلاقته بالموازنة العامة الدولية، دار الجامعة الجديدة المصرية، القاهرة، 1987.
- 23- العباس بلقاسم، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية، تعن بقضايا التنمية في الأقطار العربية، عهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 نوفمبر 2003، السنة الثانية.
- 24 مالك بن نبي ، مشكلات الحضارة - شروط النهضة ، دار الكتاب اللبنانية
- 25- قدي عبد الرحمن، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.
- 26- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2000.
- 27- إسماعيل إبراهيم الطرد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزنا، الطبعة الأولى 2001، أريد، الأردن.
- 28- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت 1990.
- 29- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للنشر والطباعة، القاهرة، 2005.
- 30- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، دار الفكر.
- 31- عدنان عباس علي، المنهج النقدي في القوى المتحركة في سعر الصرف، مجلة العلوم الاجتماعية تصدر عن مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت مجلد 7، العدد 4، 1999.
- 32- مدحت صادق، "النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1997.

- 33- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2000.
- 34- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ط3.
- 35- ميشيل تشوسودوفيسكي ، عملة الفقر ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، مكتبة الاسرة 2012
- 36- جويل كرتزمن ، موت النقود ، ترجمة محمد بن سعود بن محمد العصيمي ، دار الميمان للنشر و التوزيع ، السعودية 2010
- 37- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 38- سمير أمين ، قانون القيمة المعومة، مكتبة الاسكندرية 2009 ص 245
- 39- شوقي طارق، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، جوان 2009.
- 40- عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية.
- 41- بكر تركي العربي، إدارة الأزمات في ظل الأزمة المالية العالمية، البرنامج الوطني للإمارات العربية المتحدة، عجمان، 5 مارس 2009.
- 42- زيادة عربي، الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي، جريدة النور، العدد 389، سنة 2009.
- 43- مساهل ساسية، المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات المالية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 2009، جامعة سطيف.
- 44- إبراهيم علوش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية الدولية، مركز الجزيرة، قطر، 2010.
- 45- أسماء سعد الدين، أزمة العملة (أزمة ميزان المدفوعات)، المرسال، ماي 2014، www.amsal.com
- 46- مي بول هالورد، رونالد مالدونالد، النقود والتمويل .
- 47- محمد ناظم حنيفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات .

- 48- سامي خليل ومحمد باجي حسن خليفة، تغيرات سعر الصرف والنمو الاقتصادي، المؤتمر العالمي الثاني... النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة، مطبعة حلوان مصر، 2005.
- 50- السيد عضبة عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية مع إشارة خاصة...، الطبعة الأولى، دار النهضة، القاهرة، 2003.
- 51- عمر سالم، التنسيق الدولي للسياسات الماكرو اقتصادية وتيرة التدخل في أسواق الصرف، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، يوليو 1997، جامعة عين شمس، القاهرة.
- 52- الهادي خالدي، المرآة العاكسة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
- 53- د. مايكل بوردو، المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف، صندوق النقد العربي، 2002، ص 21.
- 54- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير، الأردن، 2006.
- 55- محمد عجمية عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- 56- عرفات تقي الحسين، التحويل الدولي، محمد لاوي، الأردن، 1999.
- 57- داماك. إ، شاييش. ج، سلوك سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي الحقيقي، مصر، الأردن، المغرب وتونس، تقرير عملي للـ: F.M.I.، 1999.
- 58- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر، مصر، 1990.
- 59- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، جسر التنمية، العدد 30، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- 60- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر.
- 61- أ، سير شرفرق: تطور أنظمة الصرف في الدول النامية، مجلة المؤسسة وقضايا
- 62- أحمد بديع بليح، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، مصر.
- 63- فهد عابر الأحمد، كيف تحاشت النرويج العلة الهولندية، جريدة الرياض، 15 أكتوبر 2014، العدد 16914.

63- عبد الحميد رغيث، كيف يمكن للبلدان النامية المنتجة للسلع الأولية جعل الساحة النقدية معاكسة للاتجاهات الدورية، كلية العلوم الاقتصادية، جيجل، الجزائر.

64- عمر النقيب مقومات، بناء مشروع انسان حضاري في فكر مالك بني التربوي ، الشركة الجزائرية اللبنانية.

65- جلال امين، كشف الاقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، دار الشروق، 2002.

66- جلال خشيب، نظريات النمو الاقتصادي، دار الالوكة، 2007.

الاطروحات والرسائل:

- عبد الرحمن بن سانية: الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، مذكرة دكتوراه في العلوم تخصص اقتصاد تنمية (تلمسان).

- بربري محمد أمين، الاختبار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العوامة الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود

- عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970 - 2007، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية-، مذكرة لنيل شهادة في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.

- علة محمد، رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2002/2003.

- العقون نادية، تحرير رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2004.

- بهلول لطيفة، نظرية المرض الهولندي وسعر الصرف في الدول المصدرة للمحروقات، حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2012.

II – باللغة الفرنسية:

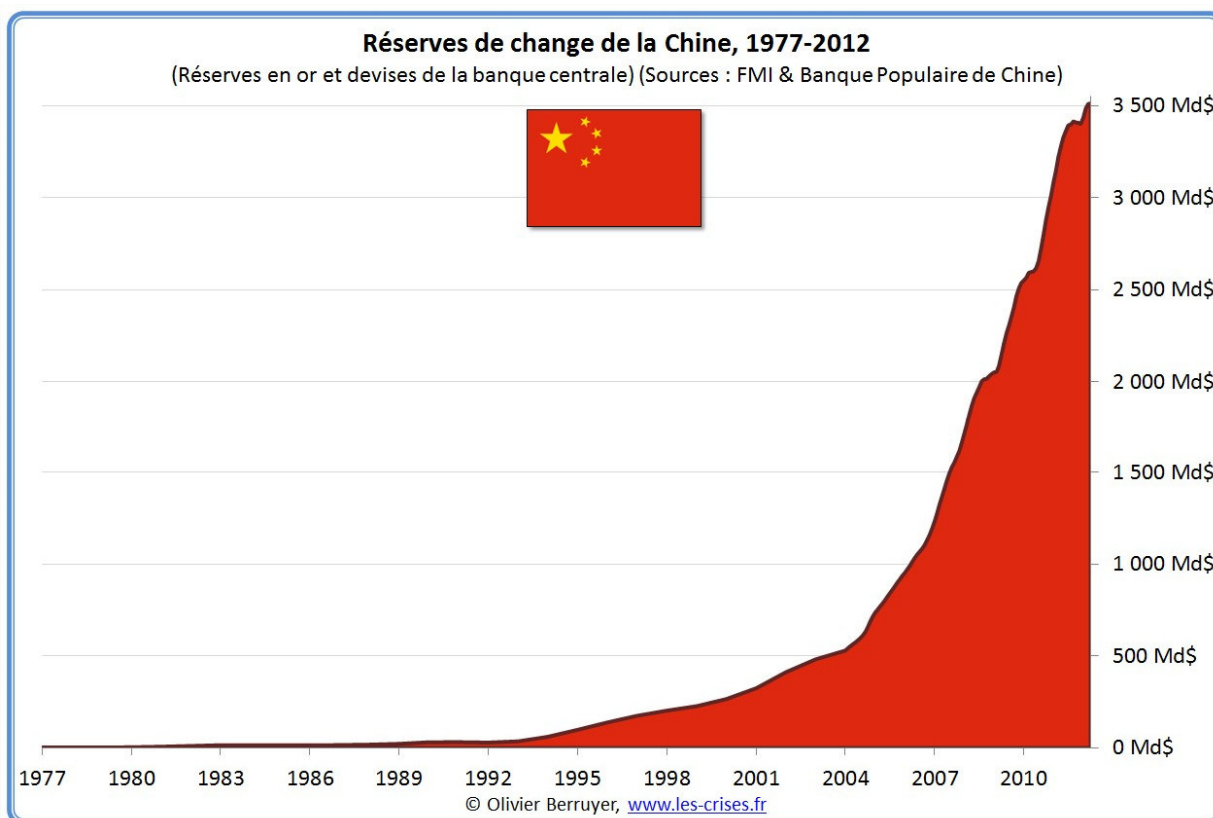
- 1- Serge Lattouche, « résistance le monde diplomatique », mai, 2001.
- 2- Maurice Debeauvais, Yvon Sinnah, la gestion globales du risque de change nouveaux enjeux et nouveaux risques, Ed Economica, Paris.
- 3- Patrice Fontaine, Gestion du risque de change, Ed Economica, 1996, Paris.
- 4- Jean Pierre Allégret « les régimes de change dans les marchés immergents », France, 2005.
- 5- PEYRARD JOSETTE, « Risque de change », librairie vuibert paris 1986.
- 6- REDRIGER DORNBUSH « Exchange rate and inflation the ill press » Cambridge. USA 1994.
- 7- Hevé Moly ; céline. Pringint ; nécolat sobazile. Economie de Mérision N° 123-124 ; 1996.
- 8- RUDIRER DURUNBUSH ; « Exchange rate and inflation, the mill » press, Cambridge. U.S.A 1994.
- 9- BERTRAND NEZEYS ; « les politiques de compétitivité » Edition economica.
- 10- R.MAC DONALD LONG – run Exchanges rate modelling; a survey of a recent evidence; imf staff paprs ; VOL42 N°03. (septembre 1995).
- 11- Yves Simon, « Marché des changes et gestion du risque de change », Edition Dalloz, Paris, 1995.
- 12- Jean Marc Siroen, Finances Internationales, Armand colin éditeur, Paris,1993.
- 13- BENBITOUR A, « L'Algérie au Troisième Millénaire : D'fis et potentialités » Ed. Marinoor .Alger.1998.
- 14- NASHASHIBI K. et autres, « Algérie : stabilisation et transition à l'économie de marché ». Fonds Monétaire International, washington.1998.
- 15- Xatier B; Didier M;Dahlia T: Le marché des changes et la zone franche .EDICEF, France;1989.
- 16- Bernard Mardis,Oliver L S :Risque de change et estion de la tresorerie internationale, Dunod Bordas, Paris, 1981.
- 17- Josette Payrard/ Gestion financière internationale, Vuibert; 3éme édition ; 1995.

-
- 18- JOSETTE PEYRARD, gestion financière international, 5^{ème} édition, librairie vuibert, Paris, 1999.
- 19- Jean Pierre Jobard : « Finance, Finance D'Entreprise, Marché, Diagnostic Financier », Edition Dallor, Paris, 1994.
- 20- Mandher Cherif : « Taux de change », revue, l'essentiel de la banque, Juin 2002.
- 21- Salles Pierre, « Problèmes économiques généraux », 6^{ème} édition, Dunod, Paris, 1986.
- 22- Gelbert Koenig : « Macro économie international, référence déjà cité.
- 23- Lahrach – Revil, Taux de change réel et croissance, perspective pour une zone Euro en méditerrané, Revue D'économie Financière, N. 52, 1999, Mars.
- 24- Atlan et al, Le Rôle du taux de change dans la croissance des économies Emergente, Revue Economique, 49 (1), 1998, Janvier.
- 25- Baxter. M, Stockman. A, Business cycle and the exchange Rate Regime Some international evidence, journal of monetary economics, Vol 23, N 03, 1989.
- 26- Mills. T, Wood. G, Does the exchange Rate regime Affect the economing ? Faderal reserve bank, Vol 75, N 75, 1993.
- 27- Rose, Al, Are Exchange Rates Macroeconomic Phenomena.
- 28- Flood. R. P, Rose. A. K, Fixing exchange Rates, A. Virtual Quest for Funmentals Jouranl of monet any economic, Vol: 36, N: 01, 1995.
- 29- Ghosh. R. A, A. M. Gulde, J. D. Ostry and H. C. Wolf, Does the Nominal exchange Rate Regime Matter? Op. Cit, P: 34.
- 30- S. pbostian Edwards, exchange rate in emerging countine, conference en “economic policy reforme, septembre, 17-19, 1998.

المجلات:

- زكي الميلاد، كيف نجحت ماليزيا في تجربة التعايش الفعال جريدة اليوم www.alyaum.com بتاريخ 01 جانفي 2017 العدد 15906
- جيلبير ريس، التنمية تاريخ معتقد غربي، صحافة العلوم السياسية، باريس، 1996.
- مصار منصف، إشكالية سعر الصرف في الجزائر: التخفيض أو سعر الصرف المتعدد، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 05، السنة 1994 – 1995
- صادق اسماعيل، بعد خمس سنوات من الازمة المالية في شرق آسيا، التجربة الماليزية، دروس ومواجهة الأزمات، مجلة اقتصاد، العدد 4214 السنة 12، بتاريخ 23 أبريل 2002
- خالد بن احمد الرفاعي، الأسس الاولى لنهضة ماليزيا، مجلة الجزيرة الثقافية، العدد 415، سنة 2013.

ملحق رقم (1): تطور احتياطي الصرف للصين.



ملحق رقم (2): خاص بأسعار الصرف والناتج المحلي لكل من الصين وماليزيا.

السنوات	ماليزيا pib	سعر صرف ماليزيا	الناتج المحلي الداخلي للصين	سعر صرف الصين
1960	8 050 688 406	3,06	80 843 106 097	2,46
1961	8 662 379 224	3,06	58 772 938 143	2,46
1962	9 218 593 169	3,06	55 481 653 607	2,46
1963	9 895 127 598	3,06	61 140 782 264	2,46
1964	10 425 403 830	3,06	72 329 545 418	2,46
1965	11 226 581 875	3,06	84 625 568 140	2,46
1966	12 104 131 348	3,06	93 680 503 942	2,46
1967	12 571 005 417	3,06	88 340 715 216	2,46
1968	13 573 919 561	3,06	84 718 745 888	2,46
1969	14 237 485 173	3,06	99 036 213 947	2,46
1970	15 089 817 723	3,06	118 249 000 000	2,46
1971	15 958 000 562	3,05	126 527 000 000	2,46
1972	17 455 166 539	2,82	131 335 000 000	2,25
1973	19 499 900 091	2,44	141 710 000 000	1,99
1974	21 120 268 816	2,41	144 969 000 000	1,96
1975	21 289 583 677	2,39	157 582 000 000	1,86
1976	23 751 476 261	2,54	155 061 000 000	1,94
1977	25 593 753 425	2,46	166 845 000 000	1,86
1978	27 296 258 794	2,32	186 669 000 000	1,68
1979	29 848 213 709	2,19	200 856 000 000	1,55
1980	32 070 184 480	2,18	216 537 000 000	1,5
1981	34 296 481 421	2,3	227 737 000 000	1,7
1982	36 334 010 288	2,34	248 270 000 000	1,89
1983	38 604 977 286	2,32	274 964 000 000	1,98
1984	41 601 466 806	2,34	316 778 000 000	2,32
1985	41 134 594 954	2,48	359 712 000 000	2,94
1986	41 608 674 817	2,58	391 819 000 000	3,45
1987	43 850 818 694	2,52	437 740 000 000	3,72
1988	48 208 592 109	2,62	487 207 000 000	3,72

السنوات	ماليزيا pib	سعر صرف ماليزيا	الناتج المحلي الداخلي للصين	سعر صرف الصين
1989	52 575 558 304	2,71	507 741 000 000	3,77
1990	57 312 431 706	2,7	527 715 000 000	4,78
1991	62 783 169 730	2,75	576 622 000 000	5,32
1992	68 361 527 145	2,55	658 943 000 000	5,51
1993	75 125 863 906	2,57	750 785 000 000	5,76
1994	82 046 490 652	2,62	848 973 000 000	8,62
1995	90 110 907 587	2,5	942 308 000 000	8,35
1996	99 124 432 311	2,52	1 035 830 000 000	8,31
1997	106 383 000 000	2,81	1 131 400 000 000	8,29
1998	98 553 888 451	3,92	1 220 260 000 000	8,28
1999	104 603 000 000	3,8	1 313 220 000 000	8,28
2000	113 869 000 000	3,8	1 423 910 000 000	8,28
2001	114 459 000 000	3,8	1 542 080 000 000	8,28
2002	120 629 000 000	3,8	1 682 270 000 000	8,28
2003	127 612 000 000	3,8	1 850 830 000 000	8,28
2004	136 268 000 000	3,8	2 037 310 000 000	8,28
2005	143 534 000 000	3,79	2 268 590 000 000	8,19
2006	151 551 000 000	3,67	2 556 440 000 000	7,97
2007	161 096 000 000	3,44	2 919 320 000 000	7,61
2008	168 880 000 000	3,34	3 200 260 000 000	6,95
2009	166 324 000 000	3,52	3 495 760 000 000	6,83
2010	178 675 000 000	3,22	3 867 420 000 000	6,77
2011	187 943 000 000	3,06	4 234 220 000 000	6,46
2012	198 552 000 000	3,09	4 562 390 000 000	6,31
2013	207 951 000 000	3,15	4 912 950 000 000	6,2
2014	220 497 000 000	3,27	5 274 110 000 000	5,97

الفهارس

قائمة الجداول:

- جدول رقم (1. 1): الفرق بين التُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية 37
- جدول رقم (1. 2): يلخص تصنيف نظريات التجارة الدولية 55
- جدول رقم (2. 1): صورة حول توزيع و تركيز حجم التحويلات بين أعم المراكز 77
- جدول رقم (2. 2): المردودية والتضخم 79
- جدول رقم (2. 3): المردودية والنمو حسن أنظمة **Facto** 79
- الجدول رقم (2. 4): احتمالات أزمات الصرف حسب التصنيف الطبيعي بالنسب المئوية 80
- جدول رقم (2. 5): طبيعة العناصر للسلة المرجعة 95
- جدول رقم (2. 6): حالة المستورد وحالة المصدر 116
- جدول رقم (3. 1): ملخص تأثير السياسات الاقتصادية في نموذج **Mundell – Feleming** 139
- جدول رقم (3. 2): أنظمة أسعار الصرف وأداة الاقتصاد الكلي 152
- الجدول رقم (3. 3): تطورات أسعار الصرف في الدول المتقدمة (1976-1996) 159
- الجدول رقم (3. 4): ترتيبات أنظمة الصرف حسب: **Frankel** (1999) 161
- جدول رقم (3. 5): الميزانية العامة للصين 182
- جدول رقم (3. 6): المديونية الخارجية للصين 183
- جدول رقم (3. 7): تطوير حجم احتياطي الصرف لماليزيا 209
- جدول رقم (3. 8): أهم العروقات بين السياسة النقدية الصينية والماليزية 216

قائمة الأشكال:

- الشكل رقم (2. 1): سوق الصرف والمتعاملون فيها 75
- الشكل رقم (3. 1): علاقة السياسة النقدية وتدخلها في رسم الاتجاه لقيمة سعر الصرف 136
- الشكل رقم (3. 2): أثر تغير السياسات الاقتصادية على نموذج الدوران الكلي 144
- الشكل رقم (3. 3): عملية استعمال النموذج **Le fonctionnement du modèle** .. 146
- الشكل رقم (3. 4): نموذج **Gregory** 168
- الشكل رقم (3. 5): تكوين احتياطي خاص مكون مداخله من واردات بيع الموارد الطبيعية المزدهر أو المكتشف 171

الفهرس:

أ.....	المقدمة
1.....	الفصل الأول: التنمية الاقتصادية.
2.....	المبحث الأول: التنمية الاقتصادية
3.....	المطلب الأول: الجذور التاريخية لمصطلح التنمية
6.....	المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي
10.....	المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية والنمو
11.....	المبحث الثاني: الإطار النظري للمفهوم التخلف الاقتصادي
11.....	المطلب الأول: مفهوم التخلف
13.....	المطلب الثاني: العوامل الداخلية والخارجية للتخلف
14.....	المطلب الثالث: أهم نظريات التخلف الاقتصادي
21.....	المبحث الثالث: نظريات التنمية والنمو
21.....	المطلب الأول: الجانب النظري للتنمية الاقتصادية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية
37.....	المطلب الثاني: الفرق بين التنمية والنمو
38.....	المبحث الرابع: التمويل الدولي
39.....	المطلب الأول: القروض الخارجية
39.....	الفرع الأول: أنواعها

40	المطلب الثاني: المعونات الأجنبية
41	الفرع الأول: صور المعونات الأجنبية
43	الفرع الثاني: تقييم المعونات
43	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي
44	الفرع الأول: مفهومه
44	الفرع الثاني: أشكاله
46	الفرع الثالث: مزايا الاستثمار الأجنبي
46	الفرع الرابع: عيوب الاستثمار الأجنبي
49	المطلب الرابع: القروض المشتركة
49	الفرع الأول: تعريفها
49	الفرع الثاني: نشأة القروض المشتركة
50	الفرع الثالث: سوق اليورودولار
50	الفرع الرابع: إصدار السندات الدولية
52	المبحث الخامس: نظريات التجارة الدولية
52	المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية
53	المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية
54	المطلب الثالث: نظريات التجارة الخارجية

62	الفصل الثاني: دراسة نظرية حول سعر الصرف
63	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف
63	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
63	الفرع الأول: تعريف سعر الصرف
63	الفرع الثاني: أشكال (صيغ) سعر الصرف
70	المطلب الثاني: سوق الصرف
71	الفرع الأول: تعريف سوق الصرف
73	الفرع الثاني: المتعاملون في سوق الصرف وحجم التحويلات
78	المطلب الثالث: مستقبل أنظمة سعر الصرف الوسيطة
81	المبحث الثاني: نظريات وسياسات سعر الصرف
81	المطلب الأول: نظرية تعادل القوى الشرائية
	الفرع الأول: مفهوم نظرية تعادل القوى الشرائية: La parité des pouvoirs d'achat
81	(P.P.A)
87	الفرع الثاني: استخدامات ونقد نظرية تعادل القوى الشرائية
89	المطلب الثاني: نظريات: تعادل معدلات الفائدة، الأرصدة، كفاءة السوق
89	الفرع الأول: نظرية تعادل معدلات الفائدة
91	الفرع الثاني: نظرية الأرصدة
92	الفرع الثالث: نظرية كفاءة السوق

93	المطلب الثالث: تطور سياسة الصرف في الجزائر
93	الفرع الأول: نمط الثبات بالنسبة لعملة واحدة
94	الفرع الثاني: نمط الثبات بالنسبة لسلة عملات (1973-1994)
102	المبحث الثالث: محددات سعر الصرف، ومخاطر تقلباته
102	المطلب الأول: محددات سعر الصرف
102	الفرع الأول: سعر الصرف والتضخم
103	الفرع الثاني: سعر الصرف والميزان التجاري
103	الفرع الثالث: سعر الصرف ومعدل الفائدة
104	الفرع الرابع: سعر الصرف وميزان المدفوعات
105	الفرع الخامس: سعر الصرف وتدخلات الحكومة
105	المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف
106	الفرع الأول: تعريف خطر سعر الصرف
107	الفرع الثاني: أنواع خطر سعر الصرف
108	المطلب الثالث: إدارة مخاطر أسعار الصرف
108	الفرع الأول: أهمية إدارة خطر الصرف
109	الفرع الثاني: أساليب إدارة خطر الصرف
122	المبحث الرابع: مفهوم الأزمة الاقتصادية
123	المطلب الأول: مفهوم الأزمة

- 123 الفرع الأول: مفهوم الأزمة الاقتصادية
- 124 الفرع الثاني: أشكال الأزمة الاقتصادية
- 124 المطلب الثاني: الأزمات المالية
- 125 الفرع الأول: مفهوم الأزمة المالية
- 125 الفرع الثاني: أسباب الأزمة المالية
- 125 المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية
- 126 الفرع الأول: الأزمة المصرفية
- 126 الفرع الثاني: أزمة العملة
- 127 الفرع الثالث: أزمة الديون
- 128 المطلب الرابع: أهم الأزمات المالية في التاريخ
- 128 الفرع الأول: أزمة التوليب (1637-1935)
- 128 الفرع الثاني: أزمة المسيسيبي (1716-1720): (نظام جون لو)
- 129 الفرع الثالث: أزمة البورصة الفرنسية (1882)
- 129 الفرع الرابع: أزمة الكساد العظيم

132	الفصل الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والنمو
133	المبحث الأول: السياسات النقدية وعلاقتها بسعر الصرف
133	المطلب الأول: علاقة السياسات الاقتصادية بسعر الصرف
138	المبحث الثاني: السياسة المالية وعلاقتها بسعر الصرف
140	المبحث الثالث: السياسة التجارية وعلاقتها بسعر الصرف
141	المبحث الرابع: علاقة ميزان المدفوعات بسياسة سعر الصرف
142	المطلب الأول:
142	الفرع الأول: نموذج مندل - فلمنج: MF: «IS - LM - BP»
142	الفرع الثاني: نموذج مندل فلمنج:
143	الفرع الثالث: النموذج النقدي لدورنبوش "Le modèle DORNBUSCH":
	الفرع الرابع: عملية استعمال النموذج (MF) Le fonctionnement du modèle
145
147	المطلب الثاني: النمو وسعر الصرف
154	المبحث الخامس: العوامل التي تؤثر على التنمية في اقتصاديات البلدان النامية.
157	المبحث السادس: سياسة سعر الصرف والتنمية الاقتصادية
158	المبحث السابع: تطور أنظمة سعر الصرف في الدول النامية ومحددات اختيارها
161	المطلب الأول: محددات اختيار نظام الصرف
164	المطلب الثاني: نظرية الركن (بديل عن سياسة التعويم وسياسة الربط الحر)

165	المطلب الثالث: علاقة احتياطي الصرف بسياسة العملة
166	المطلب الرابع: علاقة احتياطي الصرف بسياسة سعر الصرف
167	المطلب الخامس: الدراسة التطبيقية لعلاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي
172	المبحث الثامن: تجربة الدول النامية مع سياسة سعر الصرف
175	المطلب الأول: علاقة السياسة النقدية بالنمو: (دراسة فرانكل)
180	المطلب الثاني: التجربة الصينية
181	الفرع الأول: النظام المصرفي والسياسة النقدية لجمهورية الصين
182	الفرع الثاني: الميزانية العامة للصين
184	الفرع الثالث: الدراسة القياسية
190	الفرع الرابع: الاستراتيجية التنموية الاقتصادية الصينية
191	الفرع الخامس: العملة الصينية وإتباع التخطيط المنظم
192	المطلب الثالث: التجربة الماليزية
193	الفرع الأول: الدراسة القياسية لعلاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي الماليزي
207	الفرع الثاني: التجربة التاريخية لماليزيا
225	الخاتمة

شكرًا بحمد الله

